صندوق النقد الدولي

كتيب التدريب ٢٠٢٠

معهد صندوق النقد الدولي

المحتويات

رسالة مدير المعهد ١

مقدمة ٣

مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية ٤

- المقر الرئيسي (HQ)
- التدريب الداخلي للاقتصاديين (IET)
- التعلُم عبر الإنترنت (OL)

مراكز التدريب الإقليمية ٧

- معهد التدريب لصالح إفريقيا(ATI)
- مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)
- مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)
- معهد فيينا المشترك (JVI)
- مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)
- معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)

برامج التدريب الإقليمية ١٠

- برنامج التدريب في جورجيا (GTP)
- دورات التدريب الأخرى (OT)

جدول التدرج الدراسي ١١

وصف الدورات ١٤

- سياسات القطاع المالي ١٥
- سياسة المالية العامة ٢٥
- التحليل العام للاقتصاد الكلي ٣٢
- النمو الشامل والسياسات الهيكلية ٣٦
- المسائل القانونية ٣٩
- الإحصاءات الاقتصادية الكلية ٤٤
- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي ٥٥
- تقييم الضمانات الوقائية ٥٨

إرشادات بشأن اختيار المشاركين وتوفير الرعاية ٥٩

موضوعات الدورات ٦٠

رسالة مدير المعهد

نظرا للتطورات التكنولوجية السريعة، والمشهد العالمي المتقلب على مستوى السياسات الاقتصادية، والمخاطر والتحديات المترتبة على ذلك، فإن البلدان الأعضاء في الصندوق بحاجة إلى تدريب ملائم ومرن ومتاح في الوقت المناسب ويتسم بالفعالية في تلبية احتياجاتها. لذا، يسرني أن أضع بين أيديكم كتيّب معهد الصندوق للدورات التدريبية التي ستعقد خلال عام ٢٠٢٠ عبر شبكة مراكزنا وبرامجنا التدريبية الإقليمية، وفي مقر الصندوق الرئيسي، وعبر شبكة الإنترنت.

وإنه لمن دواعي سرورنا أننا سجلنا ذلك المستوى العالي من الرضا بين الجهات الرسمية في بلداننا الأعضاء عن جودة التدريب الذي قدمناه خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، وهو ما تأكد من خلال تقييمات دوراتنا التدريبية، ومؤخرا عن طريق نتائج مسح عام ٢٠١٨ المقرر كل ثلاث سنوات للجهات الراعية، حيث اتفقت كل الجهات المجيبة تقريبا على أن التدريب الذي قدمه المعهد ساعد المسؤولين المشاركين في أداء مهام عملهم على نحو أفضل. ونعرب كذلك عن تقديرنا لما وصلنا من آراء تقييمية حول الحاجة لمزيد من التدريب التطبيقي العملي والدعم فيما يتعلق باستخدام الأدوات والأساليب على رأس العمل.

ونحن حريصون على بقاء التدريب الذي يقدمه المعهد ملائما وفعالا ومرنا في تلبية احتياجات البلدان المتغيرة. وبالبناء على الآراء التقييمية من البلدان الأعضاء، تركز استراتيجيتنا للتدريب الخارجي على أربعة مجالات رئيسية، هي: الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وزيادة المرونة في سبل تقديم التدريب، وتحسين المتابعة والتقييم، وتعزيز دمج التدريب ضمن المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق وأعمال رقابته ومشورته بشأن السياسات. كذلك يعد تعميق التعاون مع شركائنا الحاليين وبناء علاقات عمل جديدة ومبتكرة هما من العوامل المهمة لضمان فعاليتنا.

و سيظل التدريب المقدم من الصندوق حريصا على الاستفادة من التكنولوجيا لمواكبة التطورات في هذا العصر الرقمي. فنحن نستعين حاليا بالتكنولوجيا الحديثة لتحسين سبل تقديم التدريب، وتعزيز مهارات المشاركين في تطبيق الأدوات العملية على المسائل المعقدة على مستوى السياسات، وتبادل المعرفة مع جمهور أوسع نطاقا في مواقع متفرقة. ولنشر المعرفة بدرجة أعلى من الكفاءة، نستخدم وسائط مصممة خصيصا لذلك بما فيها الحلقات الدراسية الشبكية (webinars)، والمؤتمرات الشبكية، والفيديوهات التعليمية، والتطبيقات الإلكترونية، والألعاب الإلكترونية، وتسجيلات البث الصوتي، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية.

ونحن نستخدم سبل تقديم التدريب المرنة بهدف توجيه أنشطتنا على نحو أفضل إلى المتلقين. فمن خلال هيكل الدورات التدريبية المقسم إلى وحدات مستقلة سواء عبر شبكة الإنترنت أو في الفصل الدراسي أصبح بإمكاننا توظيف المواد التدريبية بمرونة. فمعظم الدورات التدريبية عبر الإنترنت تُقدّم على أساس الوتيرة التي يحددها كل متدرب، على مدار السنة، بحيث تتيح للمشاركين المرونة في استخدام وقتهم بالشكل المناسب وسهولة الوصول إلى محتوى الدورة التدريبية بصفة مستمرة. وسنواصل تطوير التدريب المختلط (الذي يجمع بين التدريب عبر الإنترنت والتدريب داخل الفصل الدراسي) وأساليب التعلم من النظراء بهدف زيادة أثر التدريب، بما في ذلك بتشجيع تبادل الخبرات بشأن السياسات بين البلدان المختلفة. وسنواصل الاستفادة من قُرب مراكزنا الإقليمية من بلداننا الأعضاء لتعزيز تقديم التدريب المرن والمدفوع بالطلب باستخدام لغات متعددة.

ولا تزال جهود المتابعة والتقييم القائمة على النتائج تعيننا على تعزيز فعالية أنشطتنا التدريبية. فقد بدأنا في ٢٠١٩ بتعميم استخدام المسوح الاستقصائية المطورة لما بعد الدورات التدريبية، وتم توحيد اختبارات ما قبل الدورة وما بعدها في مختلف الدورات التدريبية، مع ربط الأسئلة بأهداف التعلم المحددة في كل دورة. وقد حرصنا على إجراء مسوح متابعة دورية للمشاركين والجهات الراعية لتقييم مدى استخدام المشاركين للمهارات المكتسبة من الدورات التدريبية في مجال عملهم. وإضافة إلى ذلك، جاءت نتائج مسح عام ٢٠١٨ المقرر كل ثلاث سنوات لتقدم لنا مؤشرات عن المجالات المواضيعية حيث يرجح أن ينمو الطلب على التدريب.

ويمثل تعزيز دمج التدريب في المساعدة الفنية وأعمال الرقابة إحدى الأولويات. فالتدريب في الوقت الحالي يزداد اندماجا في أنشطة المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في المجالات الاقتصادية الكلية والموضوعات التخصصية، وتحتل المراكز الإقليمية موضع الصدارة في هذا الشأن. وستؤدي هذه الجهود إلى تحسين خدمات تنمية القدرات المقدمة للبلدان، وتقوية تأثير التدريب على صنع القرارات وقدرة البلدان الأعضاء على استيعاب وتنفيذ المشورة بشأن السياسات وأعمال الرقابة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن برنامج تدريب المعهد هو ثمرة شراكات قوية مع البلدان الأعضاء ومؤسساتها، وأن أعرب عن عميق تقديرنا لما تقدمه من دعم مالي لجهود الصندوق في تنمية القدرات.

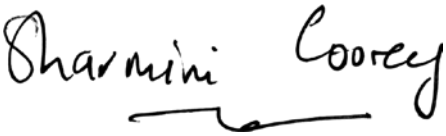

شارميني كوري
مدير معهد تنمية القدرات
صندوق النقد الدولي

مقدمة

تنمية القدرات هي إحدى المهام الرئيسية المنوطة بصندوق النقد الدولي

معهد تنمية القدرات (ICD) هو المعني بتنظيم الدورات التدريبية المبينة في هذا الكتيب ويتولى بنفسه الجانب الأكبر من التدريب. كذلك يشرف المعهد، بالتعاون مع مراكز وبرامج التدريب الإقليمية، على إدارة الدورات التدريبية التي تقدمها إدارات الصندوق الأخرى. ويتضمن منهج التدريب دورات تدريبية في مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يتمتع فيها الصندوق بالخبرة العالية، ولا سيما الدورات المتخصصة التي تقدمها إدارات مختلفة في الصندوق، هي: إدارة المالية، وإدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات، والإدارة القانونية. وتُعقد الدورات التدريبية كل عام عدة مرات في مواقع مختلفة حول العالم.

ويحرص معهد تنمية القدرات على تحديث دوراته التدريبية بانتظام وإعداد دورات جديدة لكي تلبي الاحتياجات المتغيرة للمسؤولين من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ولمواكبة مجريات الأمور على صعيد التحليل الاقتصادي والمالي. وقد أسهمت توسعة مراكز وبرامج التدريب الإقليمية إلى حد كبير في تيسير هذه الجهود وسمحت بتوسيع الطاقة التدريبية للمعهد. كذلك بإمكان المعهد تقديم دورات تدريبية مصممة خصيصا وفقا للظروف المتفردة لأي من البلدان الأعضاء وحسب احتياجاته المؤسسية المعينة.

ويأتي برنامج التعلم عبر الإنترنت (OL) كعنصر مكمل للدورات التدريبية داخل الفصول الدراسية، مما يسمح بزيادة فرص التدريب المتاحة للمسؤولين الحكوميين. وقد أتاح البرنامج كذلك توسيع نطاق التدريب الذي يقدمه الصندوق ليصل إلى المشاركين من خارج القطاع الحكومي.

مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية

يقدم هذا القسم نظرة عامة حول التدريب الذي يقدمه الصندوق في مقره الرئيسي وعبر الإنترنت وكل من مراكز وبرامج التدريب الإقليمية التابعة له.

ويعرض وصفا لعملية اختيار المشاركين في الدورات بالنسبة لكل موقع من مواقع التدريب، كما يقدم معلومات عن المواقع الإلكترونية ومسؤولي الاتصال. ويتناول هذا الكتيب عرض الدورات التدريبية في قائمة حسب موضوعها مع وصف تفصيلي لها في صفحات لاحقة.

ويتناول هذا الكتيب عرض المعلومات المتعلقة بدورات الصندوق التدريبية التي يشرف معهد الصندوق على تنظيمها أو تنسيقها؛ ولا يتناول مناقشة التدريب الذي تنظمه منظمات أخرى في مراكز التدريب الإقليمية.

المقر الرئيسي (HQ)

رغم أن معظم الدورات التدريبية التي تُعقد في مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن هي باللغة الإنجليزية، هناك بعض الدورات تُعقد باللغات العربية والفرنسية والإسبانية. ويستهدف الجانب الأكبر من منهج دورات المقر الرئيسي جمهور المستفيدين من مختلف أنحاء العالم.

البلدان المؤهلة: يُقبَل المشاركون من جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، باستثناء عدد قليل منها غير مؤهل للحصول على المساعدة الفنية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

طلبات الالتحاق: يمكن الحصول على استمارة الالتحاق الإلكترونية من الموقع الإلكتروني *www.IMF.org/insapply* بالنسبة للدورات باللغتين الإنجليزية والعربية، ومن الموقع التالي: *www.IMF.org/ins/candidature* للدورات باللغة الفرنسية، والموقع *www.IMF.org/ins/solicitud* للدورات باللغة الإسبانية. علما بأن طلبات الالتحاق في الدورات باللغة العربية لا بد أن تُقدم باللغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى ذلك فإن معهد تنمية القدرات لا يقبل الاستمارات الورقية لطلبات الالتحاق أو الترشيح. وهناك بعض الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط؛ وفي هذه الحالة ستتضمن رسالة الإخطار بالترشيح رابطا إلكترونيا لاستمارة الترشيح الإلكترونية. ويمكن للجهات الرسمية المهتمة بدورة تدريبية معينة إرسال استفساراتها بالبريد الإلكتروني إلى *icdtas@IMF.org*.

الجدول الزمني: للاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع الوصف الكامل للدورات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*.

بيانات مسؤول الاتصال

Mr. Craig Sevy
Chief, Operations Management Division
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA

هاتف: +(1) 202.623.6660
البريد الإلكتروني: *icdtas@IMF.org*

التدريب الداخلي للاقتصاديين (IET)

ينظم معهد تنمية القدرات برنامجا للتدريب الداخلي (IET) لخبراء الصندوق الاقتصاديين في المقر الرئيسي في واشنطن. ويقدم هذا البرنامج دورات تدريبية وحلقات نقاش قصيرة لمساعدة الخبراء في مواكبة الفكر الاقتصادي الراهن والقضايا ذات الأهمية لصندوق النقد الدولي.

البلدان المؤهلة: رغم أن هذا البرنامج مصمم أساسا لتدريب خبراء الصندوق، هناك عدد محدود من المقاعد في بعض الدورات متعددة الأيام متاح للمسؤولين من البلدان الأعضاء. وبينما لا توجد رسوم لحضور هذه الدورات التدريبية، فإن المسؤولين مطالبون بالتكفل بمصروفات سفرهم. وتُقدَّم كل تلك الدورات التدريبية باللغة الإنجليزية، بدون خدمة الترجمة الفورية.

عملية الاختيار: يختار معهد تنمية القدرات المتقدمين الذين توجه إليهم الدعوة للمشاركة في هذه الدورات. وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن أهلية الالتحاق يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

طلبات الالتحاق: يمكن الحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكترونية من الموقع التالي: *www.IMF.org/insapply* .

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي ووصف كامل للدورات على الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*.

دورات التدريب الداخلي للاقتصاديين المتاحة للمسؤولين من البلدان الأعضاء:

الاقتصاد القياسي وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي

- الاقتصاد القياسي لخبراء الاقتصاد الكلي باستخدام البرنامج الإحصائي "STATA"
- رسم السياسات وتقديرها وتحليلها باستخدام نماذج «التوازن العام العشوائي الديناميكي» (DSGE)
- إعداد نماذج وتنبؤات الاقتصاد القياسي الكلي باستخدام البرنامج الإحصائي "EViews"
- إعداد نماذج السياسات الاحترازية الكلية للاقتصادات المفتوحة

الاقتصاد الكلي

- اقتصاد أسعار الصرف
- تصميم سياسة النمو
- الاقتصاد النقدي الحديث
- التطورات الحديثة في سياسة المالية العامة

بيانات مسؤول الاتصال

Ms. Pearl Acquaah Smith-Mensah
Chief, Economics Training Management
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
19th Street, NW 700
Washington, DC 20431, USA
هاتف: +(1) 202.623.6447
البريد الإلكتروني: *icdco@IMF.org*

التعلُم عبر الإنترنت (OL)

تم إعداد برنامج التعلُم عبر الإنترنت ليكون عنصرا مكملا، وأحيانا شرطا أساسيا، للتدريب داخل الفصول الدراسية والمساعدة الفنية. ويمكن أن يلتحق المشاركون بالدورات التدريبية عبر الإنترنت كتجربة تعليمية مستقلة. علما بأن كل الدورات التدريبية عبر الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية؛ وبعضها متاح أيضا باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والعربية.

وتتضمن دورات التدريب عبر الإنترنت مقاطع فيديو مسجلة من محاضرات يلقيها خبراء الصندوق ممزوجة بتدريبات تقييمية وتمارين عملية تفاعلية. وتتيح حلقات النقاش للمشاركين في هذه الدورات التدريبية فرصة لتبادل الآراء فيما بينهم وإجراء المناقشات حول مضمون الدورة. وتُقدَّم بعض الدورات على مدار ٤–٩ أسابيع بفروض أسبوعية ذات مواعيد نهائية صارمة؛ وهناك دورات أخرى تمتد على مدار عدة أشهر بوتيرة يحددها كل مشارك على حدة. لذا يرجى مراجعة تفاصيل كل دورة تدريبية في هذا الكتيب على حدة. ومن أهم مزايا برنامج التدريب عبر الإنترنت إمكانية توفير الدورات التدريبية لجميع المسؤولين الحكوميين المعنيين، بدون حد أقصى للالتحاق بالدورات.

البلدان المؤهلة: كل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي مؤهلة لحضور الدورات التدريبية عبر الإنترنت باستثناء البلدان غير المؤهلة للحصول على المساعدة الفنية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: المشاركة في الدورات التدريبية عبر الإنترنت مفتوحة لجميع المسؤولين الحكوميين بدون مقابل بغض النظر عن جهة عملهم. وسيتم قبول كل من يقوم بالتسجيل – ولا يوجد حد أقصى لعدد المشاركين من البلد أو الجهة الحكومية. ولا يقتضي طلب الالتحاق الإلكتروني تقديم بيانات الجهة الراعية، كما لا يلزم تقديم درجات «اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية» (توفل).

طلبات الالتحاق: ينبغي أن يقوم المسؤولون بالتسجيل أولا لإنشاء حساب بالمجان على منصة برنامج «إديكس» (edX) حيث تُقدَّم دورات الصندوق التدريبية عبر شبكة الإنترنت *courses.edx.org/register*. ويمكن الحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكتروني من الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/insapply*.

شروط الالتحاق: تقتضي دورات التعلم عبر الإنترنت أن يتوافر لدى المشارك خدمة إنترنت موثوقة كما قد يشترط توافر بعض البرمجيات مثل مايكروسوفت إكسل (Excel) أو إيفيوز (EViews)، التي يمكن توفير ترخيص مؤقت لها.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات التدريبية على الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*. ويحبذ قيام المشاركين بمراجعة النسخة الإلكترونية من كتيب الدورات حيث يتم الإعلان عن إضافة دورات جديدة بانتظام. وللاطلاع على مزيد من المعلومات حول برنامج الصندوق للتدريب عبر الإنترنت يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/moocs* .

بيانات مسؤول الاتصال

Ms. Ellen Nedde
Deputy Chief, Training Policy & Coordination Division
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
19th Street, NW 700
Washington, DC 20431, USA
هاتف: +(1) 202.623.6660
البريد الإلكتروني: *icdtas@IMF.org*

مراكز التدريب الإقليمية

معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)

بالتعاون مع حكومات موريشيوس والصين وكوريا وأستراليا وبدعم مالي إضافي من بلدان مستفيدة، هي: سيشيل وأنغولا وتوغو، يقدم معهد تنمية القدرات وإدارات أخرى في صندوق النقد الدولي منذ شهر يونيو ٢٠١٣ دورات تدريبية في إدارة الاقتصاد الكلي وسياسات القطاع المالي في معهد التدريب لصالح إفريقيا في موريشيوس. وهذه الدورات متاحة للمسؤولين الحكوميين من ٤٥ بلدا عضوا من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وتُقدم الدورات التدريبية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، أو باللغة الإنجليزية مع توفير خدمة الترجمة الفورية إلى اللغة الفرنسية.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.IMF.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في الدورات عن طريق طلبات الالتحاق، برعاية مسؤولي مقدم الطلبات، أو مدير التدريب. أما الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة، تختار الجهات الرسمية الحكومية المرشحين بناء على طلب الترشيح من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف للدورات على الموقع الإلكتروني:
www.imfati.org/schedule-of-courses-and-seminars
و *www.IMF.org/institute/all-locations*.

بيانات مسؤول الاتصال

Mr. Abdoul Wane
Director
Africa Training Institute
7th Floor, Bramer House
Ebène, Mauritius
هاتف: +(230) 401.2500
البريد الإلكتروني: *aticom@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.imfati.org*

مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)

افتتح صندوق النقد الدولي وبنك الشعب الصيني في إبريل ٢٠١٨ مركزا تدريبيا جديدا يهدف إلى تقوية المؤسسات الاقتصادية وتعزيز تنمية القدرات البشرية في مجالات اختصاص الصندوق الأساسية؛ ويقدم هذا المركز خدماته للمسؤولين في الصين وغيرها من البلدان، بما في ذلك البلدان المرتبطة بالمبادرة المعروفة باسم «مبادرة الحزام والطريق». ومن خلال تنظيم الدورات التدريبية العملية والحلقات التطبيقية، يعمل مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين على دعم المسؤولين في الحكومة الصينية في بناء المؤسسات الاقتصادية الفعالة وفي عملية صنع السياسات. والبلدان الأخرى ستكون مؤهلة للالتحاق بدورات المركز التدريبية وحلقاته التطبيقية في الموضوعات ذات الصلة. ويقع المقر الرئيسي لهذا المركز الجديد في بكين، وله مراكز تدريب في الصين في كل من شنزين ودالیان، ويدعم التدريب داخل الصين وخارجها.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول مركز تنمية القدرات المشترك بين الصندوق والصين يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.IMF.org/institute/all-locations.

بيانات مسؤول الاتصال

Ms. Ling Hui Tan
Center Coordinator
البريد الإلكتروني: *ltan@IMF.org*

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)

بدأ مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) الذي تموله حكومة دولة الكويت ممارسة نشاطه في عام ٢٠١١. وينظم المركز دورات تدريبية للمسؤولين من البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية في مقره بالكويت. وتُقدَّم الدورات التدريبية بالتعاون مع معهد تنمية القدرات وإدارات المالية، وشؤون المالية العامة، والأسواق النقدية والرأسمالية، والبحوث، والإحصاءات، والإدارة القانونية في صندوق النقد الدولي. وبينما يعد صندوق النقد الدولي الجهة الرئيسية التي تقدم التدريب في مجالات خبراته الأساسية، فإن المركز يقوم كذلك بتنسيق عقد الدورات التدريبية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ويتمثل الهدف الرئيسي للمركز في تقوية المهارات على المستوى الإقليمي في التحليل الاقتصادي وتشخيص حالة الاقتصاد ورسم السياسات الاقتصادية والمالية الفعالة وتنفيذها. ولتحقيق هدف المركز المتمثل في توثيق التعاون مع المؤسسات الأخرى في المنطقة فإنه يعقد سنويا بعض الدورات التدريبية المشتركة بالتعاون مع صندوق النقد العربي في الإمارات العربية المتحدة وغيرها من البلدان العربية، بالإضافة إلى بنك المغرب في الرباط، بالمغرب. وتعقد الدورات باللغة العربية أو الإنجليزية (مع توافر خدمة الترجمة الفورية عموما إلى اللغة العربية). كذلك يعقد المركز المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لتشجيع إجراء المناقشات العامة حول التحديات الملحة التي تواجه العالم العربي في مجال السياسات الاقتصادية.

البلدان المؤهلة: الدورات التدريبية هي لممثلي البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في هذه الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. أما الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، تختار الجهات الحكومية المرشحين عند استلامها خطاب الدعوة من مدير مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقعين الإلكترونيين *www.cef.IMF.org* و *www.IMF.org/institute/all-locations*.

بيانات مسؤول الاتصال

Mr. Oussama Kanaan
Director
IMF–Middle East Center for Economics and Finance
The Symphony Style Building
Salem Al Mubarak Street, Salmiya
P.O. Box 273 / Salmiya, 22003, Kuwait
هاتف: +(965) 2224.5103 / +(965) 2224.5109
فاكس: +(965) 2224.5055
البريد الإلكتروني: *cefinfo@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.cef.IMF.org*

معهد فيينا المشترك (JVI)

ينظم الصندوق دورات تدريبية في معهد فيينا المشترك (JVI) في النمسا، وذلك في الأساس للمسؤولين من بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وقد تأسس معهد فيينا المشترك في عام ١٩٩٢ للمساعدة في تقوية السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتشجيع إقامة شبكات من المسؤولين الرسميين من مختلف بلدان المنطقة. ويتلقى المعهد الدعم في الوقت الحالي من عضوين أساسيين، هما: السلطات النمساوية – أي وزارة المالية الاتحادية وبنك النمسا الوطني، وصندوق النقد الدولي؛ بالإضافة إلى خمسة أعضاء مساهمين، هم: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية. ومنذ أواخر ٢٠٠٧ حصلت المفوضية الأوروبية على صفة المراقب. ويقدم عدد من البلدان المانحة أيضا دعما ماليا سخيا.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.IMF.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في هذه الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي والمسؤولة عن الدورة التدريبية.

طلبات الالتحاق: للحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكتروني يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي *www.IMF.org/insapply*.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع الوصف الكامل للدورات على الموقع الإلكتروني *www.jvi.org* والموقع الإلكتروني *www.IMF.org/institute/all-locations*.

بيانات مسؤول الاتصال

Mr. Thomas Richardson
Director
Joint Vienna Institute
Mariahilfer Strasse 97
Vienna, Austria 1060
هاتف: +(43) 0.1.798.9495
البريد الإلكتروني: *jvi@jvi.org*
الموقع الإلكتروني: *www.jvi.org*

مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)

استهل مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC) نشاطه في يناير ٢٠١٧ في مدينة دلهي بالهند لتلبية احتياجات بلدان جنوب آسيا من التدريب والمساعدة الفنية. ونظرا لأن هذا المركز هو أول مركز يحقق الدمج الكامل بين التدريب والمساعدة الفنية، فإنه يمثل نموذجا لعمل الصندوق المستقبلي في مجال تنمية القدرات. ويعمل هذا المركز كهمزة الوصل في تخطيط وتنسيق وتنفيذ أنشطة الصندوق المعنية بتنمية القدرات في مختلف بلدان جنوب آسيا.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.IMF.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقع الإلكتروني *www.sarttac.org* والموقع الإلكتروني *www.IMF.org/institute/all-locations*.

بيانات مسؤول الاتصال

Mr. Sukhwinder Singh
Director
South Asia Training and Technical Assistance Center
6th Floor, Worldmark 2 Building
Aerocity, New Delhi 110037, India
هاتف: 011.49281000 (91)+
البريد الإلكتروني: *SARTTAC@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.sarttac.org*

معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)

ينظم الصندوق بالتعاون مع حكومة سنغافورة دورات دراسية للمسؤولين من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك بمقر معهد التدريب الإقليمي المشترك في سنغافورة (STI) الذي أنشئ في عام ١٩٩٨.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.IMF.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في هذه الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

طلبات الالتحاق: للحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكتروني يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/insapply*. وسوف يتم الإعلان عن أي تعديلات في الجدول الزمني للدورة على الموقع الإلكتروني لكتيب دورات المعهد.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقع الإلكتروني *www.imfsti.org* و *www.IMF.org/institute/all-locations*.

بيانات مسؤول الاتصال

Mr. Stephan Danninger
Director
IMF–Singapore Regional Training Institute
Shenton Way 10
MAS Building #14-03
Singapore 079117
هاتف: 6225.5311 (65)+
فاكس: 6225.6080 (65)+
البريد الإلكتروني: *stiinfo@IMF.org*
الموقع الإلكتروني: *www.imfsti.org*

برامج التدريب الإقليمية

برنامج التدريب في جورجيا (GTP)

أنشأ صندوق النقد الدولي ووزارة المالية في جورجيا، بالتعاون مع معهد فيينا المشترك، برنامج التدريب في جورجيا لتقديم مزيد من التدريب للمسؤولين من ثمانية بلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

البلدان المؤهلة: للاطلاع على أهلية البلدان يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/eligibility*.

عملية الاختيار: تتم المشاركة في معظم الدورات عن طريق طلبات الالتحاق، حيث يُطلب إلى المرشحين تقديم طلبات الالتحاق إلكترونيا من خلال الموقع التالي: *www.IMF.org/insapply*. وبالنسبة للدورات المفتوحة للمشاركة بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني: يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقع الإلكتروني التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*.

بيانات مسؤول الاتصال

Mr. Giorgi Razmadze
Acting Director
Ministry of Finance Academy, Georgia
Gorgasali Street, Tbilisi, 0114, Georgia 10
هاتف: +(995) 32.226.10.26
البريد الإلكتروني: *academy@mof.ge*
الموقع الإلكتروني: *www.mofacademy.ge/en/*

دورات التدريب الأخرى (OT)

إلى جانب عقد الدورات التدريبية في مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية، يعقد معهد الصندوق دورات تدريبية في مراكز المساعدة الفنية الإقليمية (RTACs) التابعة للصندوق وفي أماكن عديدة أخرى، وذلك بالتعاون في الغالب مع جهات التدريب الإقليمية الأخرى. وتُعقد الدورات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية.

وتتقرر مواعيد الدورات عموما لتلبية احتياجات التدريب الإقليمية وشبه الإقليمية. ويتضمن هذا الكتيب وصفا لهذه الدورات، علما بأن المشاركة في دورات التدريب الأخرى هي بموجب الدعوة فقط. وتختار الجهات الرسمية الحكومية مرشحيها استجابة لتلقي طلبات الترشيح.

المكان والجدول الزمني: يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لكتيب التدريب في العنوان التالي: *www.IMF.org/institute/all-locations*.

جدول التدرج الدراسي

يعرض هذا الجدول قائمة بالدورات التدريبية التي ينظمها معهد تنمية القدرات وغيره من إدارات الصندوق من خلال المنهج التدريبي المعدّل مع تقسيمها إلى مجموعات حسب المجالات المواضيعية الرئيسية.

ويوضح هذا الجدول مسارات التدريب المقترحة التي يمكن أن يتبعها المسؤولون من البلدان المختلفة المشاركون في دورات الصندوق التدريبية بحيث يمكنهم التدرج من دورات المستوى التمهيدي إلى دورات المستوى المتقدم – فعلى سبيل المثال، يقترح الجدول دورات المستوى التمهيدي قبل الدورات الأخرى المدرجة في المستويين المتوسط والمتقدم. ويعرض الجدول الدورات المقدمة حصريا عبر الإنترنت بالخط المائل مع إضافة الحرف اللاتيني "*x*" في نهاية مختصر اسم الدورة.

الموضوع	المستوى التمهيدي	المستوى المتوسط	المستوى المتقدم
سياسات القطاع المالي	◄ تحليل الأسواق المالية *(FMAx)*	◄ إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR) ◄ القضايا الراهنة في الرقابة والتنظيم بالقطاع المصرفي (BRS) ◄ الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر (BSO) ◄ التفتيش الميداني على المخاطر الإلكترونية (CRE) ◄ تطوير أسواق الدين المحلية (DDM) ◄ إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين (DMIR) ◄ التطور المالي والشمول المالي (FDFI) ◄ التطور المالي والشمول المالي *(FDFIx)* ◄ قضايا مختارة في إطار التنظيم المالي المتطور (FRF) ◄ سياسات القطاع المالي (FSP) ◄ الرقابة على القطاع المالي (FSS) ◄ إدارة مخاطر الديون السيادية (MSDR) ◄ اختبار الضغوط الكلية (MST) ◄ تصنيف الأصول ورصد مخصصات الخسائر من منظوري التنظيم الاحترازي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (PACP) ◄ قضايا مختارة حول تنظيم التكنولوجيا المالية (SIRF) ◄ الدورة التدريبية المشتركة عبر الإنترنت بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي حول المسائل الرقابية والتنظيمية للمراقبين المصرفيين *(SROC)*	◄ الأسواق والأدوات المالية (FMI) ◄ تحليل المخاطر المالية الكلية النظامية (MFRA)

الموضوع	المستوى التمهيدي	المستوى المتوسط	المستوى المتقدم
سياسة المالية العامة	◄ تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (AMFR) ◄ تحليل المالية العامة والتنبؤ بالمتغيرات (FAF) ◄ تحليل سياسة المالية العامة (FPA) ◄ إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (GB) ◄ الإدارة المالية العامة (*PFMx*) ◄ التنبؤ بالإيرادات وتحليل متغيراتها (*RFAx*) ◄ إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)	◄ استمرارية القدرة على تحمل الدين وإدارة الدين (*DSMx*) ◄ أطر المالية العامة (FF) ◄ استمرارية المالية العامة (FS) ◄ الأطر متوسطة الأجل للموازنة، وقواعد المالية العامة ومجالس المالية العامة: خيارات لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة (MTBF) ◄ تقوية مؤسسات الموازنة (SBI) ◄ تقوية مؤسسات المالية العامة وإدارة المخاطر على المالية العامة (SFR) ◄ السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والممارسة العملية (TPAT)	◄ برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات – تحليل الفجوة الضريبية (*VGAPx*)
التحليل العام للاقتصاد الكلي	◄ سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP) ◄ سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: الحسابات والتحليل في الاقتصاد الكلي (*FPP.1x*) ◄ سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (*FPP.2x*)	◄ تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (*MDS*) ◄ تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (*MDSx*) ◄ التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (*MFx*)	◄ تحليل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة باستخدام نماذج «التوازن العام العشوائي الديناميكي» (DSGE) ◄ التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)
النمو الشامل والسياسات الهيكلية	◄ إصلاح نظم دعم الطاقة (*ESRx*)	◄ قضايا اقتصادية في التكامل الإقليمي (ERI) ◄ النمو الشامل (IG) ◄ إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC) ◄ إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (*MRCx*)	◄ تشخيص مواطن التعرض للخطر (VDS)
المسائل القانونية	◄ تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AMLS) ◄ أساسيات قانون البنك المركزي (*FCBLx*) ◄ قضايا مختارة حول قانون المالية العامة والحوكمة (FLG) ◄ الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (LAIF) ◄ الأطر القانونية لأعمال الرقابة وتسوية الأوضاع المصرفية (LBSR) ◄ الأطر القانونية للإدارة المالية العامة (LFPFM) ◄ مسائل ذات طابع دولي في تصميم القوانين الضريبية (TLWD)	◄ حلقة تطبيقية حول إعسار الشركات والأسر (CHI)	

الموضوع	المستوى التمهيدي	المستوى المتوسط	المستوى المتقدم
إحصاءات الاقتصاد الكلي	◄ أساسيات إعداد البيانات في الإحصاءات الاقتصادية الكلية (*CBMSx*) ◄ إحصاءات مالية الحكومة (*GFSx*) ◄ الإحصاءات النقدية والمالية– المستوى التمهيدي (MFS-I) ◄ إحصاءات دين القطاع العام (*PSDSx*)	◄ إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M) ◄ إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (BPSCG) ◄ إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود (CBPS) ◄ إحصاءات الدين الخارجي (EDS) ◄ مؤشرات السلامة المالية (FSI) ◄ إحصاءات مالية الحكومة – المستوى الأساسي (GFS-F) ◄ إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات (ITGS) ◄ إحصاءات الحسابات القومية (NAS) ◄إحصاءات دين القطاع العام (PDS) ◄إحصاءات الأسعار (PRS) ◄الحسابات القومية ربع السنوية (QNA) ◄ مؤشرات أسعار العقارات السكنية (RPPI) ◄ إحصاءات الأوراق المالية (SS)	◄ الميزانيات العمومية وحسابات التراكم (BSAA) ◄ إحصاءات مالية الحكومة – المستوى المتقدم (GFS-A) ◄ الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتقدم (MFS-A) ◄ إحصاءات دين القطاع العام – المستوى المتقدم (PDS- A)
السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي		◄ سياسة سعر الصرف (ERP) ◄ إدارة التدفقات الرأسمالية: تحليل الاقتصاد الكلي وسياساته (MCF) ◄ السياسة النقدية (MP) ◄ تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (*MPAFx*)	◄ تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAF)
تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية		◄ تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)	

وصف الدورات

الدورات التدريبية المدرجة في برنامج تدريب معهد صندوق النقد الدولي هي دورات يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارات الصندوق المتخصصة. وفيما يلي عرض للدورات التدريبية في كل موضوع حسب عنوان الدورة وفق الترتيب الأبجدي لمختصرات عناوينها باللغة الإنجليزية.

ويوصى بأن يكون المتقدمون للالتحاق بالدورة قد أتموا دورة واحدة أو عدة دورات تمهيدية عبر شبكة الإنترنت قبل التقدم للالتحاق بالتدريب في الفصول الدراسية. وفي بعض الحالات، قد يكون إتمام دورة عبر شبكة الإنترنت من الشروط الأساسية لحضور دورات محددة في الفصول الدراسية. ويُرجى الرجوع إلى كتيب التدريب الإلكتروني للاطلاع على التوصيات بشأن الإعداد لحضور الدورات.

للاطلاع على أحدث المعلومات عن الجدول الزمني يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لكتيب التدريب وعنوانه:
www.IMF.org/institute.

سياسات القطاع المالي

إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية والهيئات التنظيمية ووزارات المالية وصناديق تأمين الودائع والجهات الأخرى المعنية بالرقابة المصرفية، وتسوية الأوضاع المصرفية، وتشغيل شبكات الأمان المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، صورة شاملة للقضايا المفاهيمية والتشغيلية المتعلقة بإعادة هيكلة البنوك الضعيفة وتسوية أوضاعها. ومن أهم الموضوعات التي تُناقش في هذه الدورة:

- تحديد البنوك الضعيفة والرقابة عليها: إلقاء نظرة عامة على الأسباب الشائعة للمشكلات المصرفية وكيفية تحديدها، والمناهج الرقابية للتعامل مع البنوك الضعيفة، وأساليب تحديد حجم المشكلات المصرفية المؤثرة على النظام المالي (مراجعة جودة الأصول واختبارات القدرة على تحمل الضغوط)؛
- الاستعداد للأزمات: اللبنات الأساسية لنظم التسوية الفعالة، مع استخدام «المواصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة» التي أعدها «مجلس الاستقرار المالي» للاسترشاد بها؛ ووضع خطط التعافي وتسوية الأوضاع؛ واتخاذ المبادرات لاختبار قدرة الاستمرارية في العمل؛ ودور التأمين على الودائع وأفضلية المودعين؛
- احتواء الأزمات: إجراءات احتواء الأزمات الوشيكة وإعادة ترسيخ مشاعر الثقة العامة مثل دعم السيولة الطارئ، وضمانات الأصول والخصوم، والحفاظ على ثقة الأسواق، واتخاذ التدابير الإدارية اللازمة في الظروف الاستثنائية لوقف تدفقات السيولة المستمرة إلى الخارج؛
- إعادة هيكلة البنوك المؤثرة على النظام وتسوية أوضاعها: تدابير التدخل المبكر؛ التشخيص والفرز والإقرار بالخسائر؛ والمنهجيات المتبعة لتصفية البنوك التي لم تعد لديها مقومات البقاء؛ وخيارات الاستقرار لتحقيق الاستمرارية للوظائف ذات الأهمية النظامية؛ واعتبارات وأدوات السياسات لكسب الدعم الرأسمالي العام؛ وضمان جودة الحوكمة في عملية إعادة الهيكلة؛
- معالجة الأصول المتعثرة: السياسات والاستراتيجيات الرقابية لتخفيض القروض المتعثرة، ودور شركات إدارة الأصول.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح العوامل الأساسية في الاستعداد للأزمات وإدارتها.
- تحديد البنوك الضعيفة والتوصل إلى استراتيجيات للتعامل مع مثل تلك المؤسسات.
- تقييم أطر تسوية أوضاع البنوك الوطنية بالمقارنة مع الممارسات الدولية الجيدة.
- تصميم استراتيجيات موثوقة لإعادة هيكلة البنوك المؤثرة على النظام وتسوية أوضاعها.
- تحديد ومقارنة الخيارات المتاحة لمعالجة الأصول المتعثرة.

القضايا الراهنة في الرقابة والتنظيم بالقطاع المصرفي (BRS)

المستفيدون المستهدفون: مسؤولو الرقابة والتنظيم في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في إدارات الرقابة والتنظيم بالبنوك المركزية والهيئات المسؤولة عن الرقابة المصرفية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة في أعمال التنظيم والرقابة بالقطاع المصرفي.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، آخر المستجدات في قضايا الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي، بما فيها معايير كفاية رأس المال، وقواعد قياس السيولة وفقا لاتفاقية بازل، والرقابة على البنوك المؤثرة على النظام المالي. وتركز الجلسات في هذه الدورة التدريبية على الجوانب ذات الأهمية الخاصة لكل منطقة وتناقش أهم تحديات التطبيق، بالإضافة إلى الانعكاسات على البنوك والسلطات الرقابية. وسوف تتضمن الدورة عنصر الصيرفة الإسلامية وتناقش فيه أوجه الشبه والاختلاف في المخاطر المحيطة بأعمال الصيرفة الإسلامية والتقليدية ومقاييس كفاية رأس المال في كل منها. وسوف يعمل المشاركون بفعالية في الدورة من خلال دراسات الحالة والتمارين العملية الجماعية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف وتلخيص العناصر الأساسية لمعايير اتفاقية بازل وتطبيقها في بلدانهم.
- شرح آخر الإصلاحات والتطورات في معايير التنظيم المصرفي الدولية.
- تحديد الممارسات الرقابية الجيدة لرصد وتقييم المخاطر المصرفية واتخاذ الإجراءات الرقابية الكافية.

الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر (BSO)

المستفيدون المستهدفون: المراقبون المصرفيون في المستويات الوظيفية المتوسطة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية مع الإلمام بقضايا التنظيم والرقابة المصرفيين.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، أساسيات وأهداف الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر وتحدياتها وأهم عناصر نجاحها. وتغطي الدورة أهم عناصر الرقابة القائمة على المخاطر والخطوات نحو تطبيقها من خلال مزيج من المحاضرات والتطبيقات العملية. وتقدم الدورة مزيجا من المناقشات يحقق التوازن بين مناقشة أساليب إعداد النماذج الفنية والمالية وأساليب الرقابة المصرفية الأقل تركيزا على الجوانب التحليلية. وتبدأ الدورة بالتعريف بمفاهيم وأدوات الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر، ثم ينتقل تركيزها إلى تقييم مخاطر الائتمان والسيولة والأسواق والمخاطر التشغيلية وأساليب اختبار القدرة على تحمل الضغوط. وختاما، تتناول الدورة مناقشة كيفية الجمع بين المعلومات اللازمة لإنشاء نظم تحديد الجدارة الرقابية، ووضع خطط الرقابة القائمة على المخاطر، وتخصيص موارد وأنشطة الرقابة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح العناصر الأساسية للرقابة المصرفية القائمة على المخاطر والسبب في أهميتها للرقابة الفعالة.
- تحديد مجموعة من المخاطر المصرفية وتقييم أثرها على هيكل مخاطر البنك.
- استخدام أدوات ومفاهيم الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر عند صياغة خطط الرقابة وممارسة الأنشطة الرقابية.

العناصر الأساسية للرقابة المصرفية (CBS)

المستفيدون المستهدفون: المراقبون المصرفيون

شروط الالتحاق: يُتوقع إلمام المشاركين بأساسيات إجراءات التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية صورة شاملة عن القضايا المفاهيمية والتشغيلية المتعلقة بالتنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وتغطي الدورة عناصر الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية بما في ذلك المبادئ الأساسية لاتفاقية بازل، والتطورات التنظيمية في القطاع المصرفي، ومتطلبات السيولة، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتعرض الدورة التدريبية أيضا مناقشات وتمارين حول التطبيقات والمنهجيات التي يستخدمها المراقبون غالبا. وتستخدم في هذه الدورة كذلك التمارين العملية لمحاكاة الممارسات والتحليلات الرقابية بالإضافة إلى المحاضرات النظرية. ومن المتوقع أن يقوم المشاركون بعرض آرائهم وتجاربهم حول مختلف القضايا التي تتناولها الدورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد وتوضيح العناصر الأساسية للإطار التنظيمي الاحترازي.
- وصف المنهجيات والأدوات الرقابية الفعالة.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي لمحاولة منع تكرارها.

التفتيش الميداني على المخاطر الإلكترونية (CRE)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في جهات الرقابة على القطاع المالي المعنيون بالتفتيش الميداني على المخاطر الإلكترونية ومخاطر تكنولوجيا المعلومات من البلدان الأعضاء في مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC) وغيرها من البلدان المستهدفة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ مثل كمبوديا وميانمار ولاوس.

شروط الالتحاق: يُتوقع إلمام المشاركين بإجراءات التفتيش الميداني وأن تكون لديهم خبرة في إجراء التفتيش الميداني على المؤسسات المالية، بالإضافة إلى الإلمام بأساسيات تكنولوجيا المعلومات في الخدمات المالية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية ومركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ، شرح أهم عوامل المخاطر الإلكترونية وإدارة المخاطر الإلكترونية؛ وعناصر الممارسات السليمة في القواعد التنظيمية لإدارة المخاطر الإلكترونية؛ وكيفية إجراء تقييم ميداني للمخاطر في المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة. وتتناول الدورة كذلك هيكل وإجراءات التفتيش الميداني الفعال وتستعرض المفاهيم العامة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات في القطاع المالي. وتتم الاستعانة بدراسات الحالة والتمارين العملية لتعزيز فعالية الدورة. ومن المتوقع أن يتبادل المشاركون خبراتهم وآرائهم حول تقييم المخاطر الإلكترونية والتفتيش الميداني بوجه عام.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم عناصر المخاطر الإلكترونية التي يتعين تقييمها أثناء زيارة التفتيش الميداني وإطار إدارة المخاطر المتوقعة والسيطرة عليها المصاحب.
- تحديد عناصر الممارسات السليمة في القواعد التنظيمية لإدارة المخاطر الإلكترونية.
- تحديد نطاق التفتيش الميداني على المخاطر الإلكترونية وإطاره الزمني وخطته.
- إعداد طلب معلومات الاختبار المسبق للتفتيش الميداني على المخاطر الإلكترونية.
- المشاركة في تفتيش ميداني على المخاطر الإلكترونية في مؤسسة خاضعة للرقابة (تحت إشراف مفتش متمرس في مجال التفتيش على المخاطر الإلكترونية).

ملحوظة: هذه الدورة التدريبية يعقبها تدريب عملي في موقع العمل أثناء عمليات تفتيش ميداني فعلية على المخاطر الإلكترونية في مؤسسات خاضعة للرقابة بالبلدان الأعضاء في مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)، إلى جانب مساعدة إضافية من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية ومركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

تطوير أسواق الدين المحلية (DDM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في مكاتب إدارة الدين والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المتعاملون في الموضوعات ذات الصلة بأسواق الأوراق المالية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية تتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بتطوير أسواق السندات الحكومية المحلية. ويتلقى المسؤولون التدريب حول ممارسات الأسواق الأساسية والثانوية التي تدعم تطور السوق، وأهمية الشفافية، والعلاقة بين إدارة الدين والسياسة النقدية وسياسة إدارة النقدية، ودور الأسواق المترابطة (مثل أسواق النقد الأجنبي ومعاملات إعادة الشراء والمشتقات المالية). وتتناول الدورة مناقشة أهمية العلاقات مع المستثمرين، وأهداف وسلوكيات المستثمرين والمتداولين في الأسواق وكذلك الحوافز والعقبات التي تحدد درجة مشاركتهم في الأسواق المحلية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقدير التحديات الأساسية أمام تعميق سوق الدين المحلية.
- صياغة السياسات وتحديد الممارسات الفعالة في الأسواق الأساسية والثانوية التي تدعم تطور السوق.
- تفسير ضرورة التنسيق مع مجموعة من الهيئات الحكومية والأطراف المعنية في القطاع الخاص.
- تحديد ممارسات فعالة للعلاقات مع المستثمرين وشرح دور المشاركين في السوق.
- شرح أهمية دور الأسواق المترابطة في تطوير سوق السندات الحكومية.

إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين (DMIR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين ووزارات المالية والبنوك المركزية الذين يتعاملون مع الموضوعات المتعلقة بإدارة الدين العام في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية تتيح بناء قدرات السلطات الوطنية على أساس الممارسات السليمة في مجالات إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين بهدف دعم عمليات إدارة الدين وزيادة شفافية الدين العام. وتستعين الدورة بالمبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين (*Revised Guidelines for Public Debt Management*) لتشكل الأساس في مناقشة أهم شروط ومزايا نشر البيانات الشاملة والدقيقة عن الدين في الوقت الملائم، بما في ذلك من خلال نشر تقارير ونشرات الدين الدورية. ويتلقى المسؤولون التدريب حول أهمية الشفافية في فعالية العلاقات مع المستثمرين، وتطوير الأسواق، وإدارة الدين السليمة. وتعزز هذه الدورة التدريبية قدرة الحكومة على إدارة الدين العام بكفاءة عن طريق إرساء ممارسات إبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين ضمن مبادئ إدارة الدين الرئيسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- استيعاب أهمية إبلاغ بيانات الدين في سياق «المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام».
- توضيح خصائص التكلفة والمخاطر في محفظة الاستثمار في سندات الدين، بما في ذلك الدين المضمون.
- حساب المؤشرات ذات الأهمية في محفظة سندات الدين وهياكل استرداد الدين.
- شرح أهمية النشر الدوري لنشرات الدين وتقارير إدارة الدين السنوية.
- إعداد تقارير الدين السنوية ونشرات الدين.
- مناقشة الممارسات ذات الأهمية في العلاقات مع المستثمرين التي تحسِّن شفافية الدين.

التطور المالي والشمول المالي (FDFI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من البنوك المركزية والهيئات الحكومية المتعاملة في تنظيم القطاع المالي، مع إعطاء أفضلية لمقدمي طلبات الالتحاق الذين يعملون في القضايا المرتبطة مباشرة بالتطور المالي والشمول المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع إلمام المشاركين بأساسيات علم الاقتصاد والتمويل، أو خبرة عملية معادلة. وسيكون إلمامهم بالاقتصاد القياسي عاملا مساعدا، ولكنه ليس مطلبا ضروريا. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول التطور المالي والشمول المالي (FDFIx).

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، أهمية التطور المالي والشمول المالي بالنسبة للاقتصاد الكلي. وإذ تبدأ الدورة بعرض تحليلي يحدد دور التمويل في الاقتصاد، فإنها تستعرض الدراسات النظرية والتجريبية حول تأثير التمويل على الاداء الاقتصادي الكلي والنمو. وتتناول كذلك السياسات التي تشجع التطور المالي (سياسات تمكين الأسواق) والحد من تداعياته الممكنة على الاستقرار (سياسات تسخير الأسواق). وتعرض هذه الدورة مفهوم الشمول المالي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في التطور المالي – وهي رؤية لم تحظ بالاهتمام الملائم إلا مؤخرا، حيث ظل النقاش لسنوات طويلة يدور بدلا من ذلك حول مفهوم وقياس العمق المالي. وتستعرض الدورة المؤشرات المستخدمة حاليا لقياس الشمول المالي، وتأثيره الواضح على الاقتصادي الكلي، وأهم استراتيجيات السياسات المتبعة في المعتاد.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- قياس درجة التطور المالي والشمول المالي لبلد ما أو بلدان معينة باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات الموحدة.
- تحديد جوانب القصور في المؤشرات المختلفة والاعتراف باحتمال الحاجة إلى جمع المزيد من البيانات الاقتصادية الكلية التفصيلية.
- استخدام نموذج تحليلي بسيط للتنبؤ بالنتائج المحتملة لمختلف السياسات حول الشمول المالي.
- تقييم خيارات واستراتيجيات السياسات المعنية بالتطور المالي والشمول والمالي من منظور الاقتصاد الكلي، وذلك بتحديد المفاضلات الممكنة والعقبات المحتملة.
- صياغة استراتيجية للسياسات بغية دعم التطور المالي في بلد ما، مع مراعاة الظروف والروابط الأولية بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.

التطور المالي والشمول المالي – عبر الإنترنت (FDFIx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من البنوك المركزية والهيئات الحكومة المتعاملة في تنظيم القطاع المالي.

شروط الالتحاق: يتوقع إلمام المشاركين بأساسيات علم الاقتصاد أو التمويل. وسيكون إلمامهم بالاقتصاد القياسي عاملا مساعدا، ولكنه ليس مطلبا ضروريا. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، أهمية التطور المالي والشمول المالي بالنسبة للاقتصاد الكلي. وإذ تبدأ الدورة بعرض تحليلي يحدد دور التمويل في الاقتصاد، فإنها تستعرض الدراسات النظرية والتجريبية حول تأثير التمويل على الاداء الاقتصادي الكلي والنمو. وتتناول كذلك أهم السياسات التي تشجع التطور المالي (سياسات تمكين الأسواق) والحد من تداعياته الممكنة على الاستقرار (سياسات تسخير الأسواق). وتعرض هذه الدورة مفهوم الشمول المالي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في التطوير المالي – وهي رؤية لم تحظ بالاهتمام الملائم إلا مؤخرا، حيث ظل النقاش لسنوات طويلة يدور بدلا من ذلك حول مفهوم وقياس العمق المالي. وتستعرض الدورة المؤشرات المستخدمة حاليا لقياس الشمول المالي، وتأثيره الواضح على الاقتصادي الكلي، وأهم استراتيجيات السياسات المتبعة في المعتاد.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد إطار لتطوير الأسواق المالية والشمول المالي ودرجة أهميتهما للنمو الاقتصادي والتنمية.
- قياس درجة التطور المالي والشمول المالي لبلد ما أو بلدان معينة باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات الموحدة واستخدام القياس المرجعي لمقارنة بلد ما بالبلدان النظيرة.
- تحديد استراتيجيات وسياسات لدعم تطوير جهات الوساطة المالية والأسواق الرأسمالية في بلد ما، مع مراعاة الأوضاع المبدئية والروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.
- تفهم التحديات الفريدة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبيل الحصول على التمويل؛ وإيضاح كيفية تصميم جهات الوساطة المالية منتجاتها على الوجه الأمثل الذي يلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عرض منهجيات قياسية لإدارة المخاطر المصاحبة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وتقييم كيف يمكن للسياسات الحكومية تحسين بيئة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفهم دور بنوك الدولة وبنوك التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك دورها في التخفيف من حدة المخاطر.
- تقييم المنافع والتكلفة لمختلف سياسات الشمول المالي وتحديد الاستراتيجيات لتشجيع الشمول المالي للأسر وللمشروعات متناهية الصغر.
- تفهّم الاستخدامات المختلفة للتكنولوجيا في القطاع المالي (التكنولوجيا المالية) وكيفية استخدامها لرفع كفاءة الخدمات المالية ودرجة احتوائها لكل شرائح المجتمع دون زعزعة الاستقرار المالي.

تحليل الأسواق المالية (FMAx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات التنظيمية ممن لديهم الخبرة في مجال الاقتصاد الكلي ويرغبون في اكتساب الخبرة في المالية. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المتوقع إلمام المشاركين إلى حد ما بالأساليب الأساسية المستخدمة في الإحصاء والاحتمالات. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تعريف المشاركين بأساسيات التحليل المالي ضمن مجموعة أدوات صناع السياسات. وتستخدم هذه الأدوات لدراسة خصائص مختلف الأدوات المالية وتسعيرها، وتحليل محافظ الأصول والإلمام بأساسيات إدارة المخاطر. ويُعتبر الإلمام التام بهذه الأمور مطلبا ضروريا للمشاركة في دورات الصندوق المتقدمة والموجهة نحو السياسات في مجال المالية أو المالية الكلية. وتتناول هذه الدورة موضوعات تسعير الأوراق المالية والأسهم ذات الدخل الثابت؛ وهيكل آجال أسعار الفائدة؛ وتخصيص الأصول وتنويعها؛ ومقدمة إلى إدارة المخاطر، وغيرها من الموضوعات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أسعار مجموعة متنوعة من الأصول المالية (أدوات سوق المال، والسندات، وأسهم الملكية) باستخدام مبدأ القيمة الحالية.
- قياس ومقارنة مقاييس العائد المختلفة للأصول المالية.
- إنشاء وتقدير منحنى العائد على أساس المعلومات المتاحة بسهولة، واستخدام عدة نظريات في تفسير سلوكياته.
- الربط بين الفروق في تقييم أسهم الملكية في الأسواق المنفردة والأساسيات الاقتصادية.
- إنشاء حافظة مثلى من الأصول عالية المخاطر باستخدام بيانات العائدات التاريخية، وتقييم التغييرات المحتملة في تكوينها لدى تغير الأوضاع الاقتصادية الكلية.
- تقييم المخاطر السوقية لأحد الاستثمارات بحساب «القيمة المعرضة للمخاطر» (VaR)، والقيمة المعرضة للمخاطر تحت الضغط، وجوانب القصور المتوقعة، واستخدام الاختبارات الرجعية في تقييم مدى دقة الحساب السابق للقيمة المعرضة للمخاطر.

الأسواق والأدوات المالية (FMI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات التنظيمية المالية المهتمون بالموضوعات المالية الأكثر تقدما من تلك الموضوعات التي تتناولها دورة «تحليل الأسواق المالية».

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة عملية معادلة. وتستلزم هذه الدورة الاستخدام المكثف للوحات الجدولية (spreadsheets) بصيغة مايكروسوفت إكسل ويُتوقع من المشاركين إتقان استخدامها. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون للالتحاق بهذه الدورة قد أتموا من قبل دورة التدريب عبر الإنترنت حول «تحليل الأسواق المالية (FMAx)».

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تزويد المشاركين بأساسيات الأدوات المالية على نحو يتجاوز المستوى المعتاد في تناول السندات والأسهم الذي تغطيه دورة «تحليل الأسواق المالية» عبر الإنترنت. وبعد استعراض موجز للمعلومات السابقة، تركز الدورة على العقود الآجلة، والعقود المستقبلية والمبادلات وعقود الخيار ثم تنتقل إلى الجمع بين الإلمام بأساسيات الأدوات المالية والتطبيقات العملية. ويخصص بعض الوقت أثناء الدورة لتناول انعكاسات السياسات، وأهمها ما يتعلق بتنظيم الأسواق المالية، وإن كان يوصى بحضور دورة تدريبية مستقلة تركز على سياسات القطاع المالي بالنسبة للمهتمين بمزيد من التفاصيل في هذا الشأن. وبينما تتناول المحاضرات النظريات الأساسية فإن الحلقات التطبيقية ودراسات الحالة تسمح للمشاركين بتطبيق الأساليب التي سبق عرضها واختبار مدى استيعابهم لكيفية وأسباب تحقيق خسائر كبيرة واختلال الاستقرار المالي عند استخدام بعض الاستراتيجيات وسوء استخدام الأدوات المالية. ومن المتوقع اضطلاع المشاركين بإعداد عروض نهائية حول مجموعة من قضايا الأسواق المالية الراهنة المحددة سلفا.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير الأساس المنطقي الاقتصادي لمختلف الأدوات والأسواق المالية.
- تحديد واستخدام المعلومات الأساسية التي تم عرضها في الدورة لإنشاء الأدوات المالية.
- استخدام نماذج التسعير الأساسية لتحديد مواطن سوء التسعير أو سوء الاستخدام المحتملة للأدوات المالية.
- تحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في الأسواق والأدوات المالية، بناء على دراسات حالة عن الأزمات المالية السابقة.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي لمحاولة منع تكرارها.

قضايا مختارة في إطار التنظيم المالي المتطور (FRF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات التنظيمية المشاركون في أعمال التنظيم المالي أو تحليل الاستقرار المالي أو كليهما.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، وأن تكون لديهم خبرة عملية في قضايا التنظيم والرقابة الماليين.

وصف الدورة: تبحث هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بعض القضايا المختارة في إطار التنظيم المالي المتطور. وتلقي الدورة نظرة متفحصة على الإطار التنظيمي المتطور بالنسبة للبنوك وجهات الوساطة المالية غير المصرفية. وتشمل الموضوعات، على الجانب المصرفي، رأس المال في بازل ٣، والرفع المالي وشروط السيولة، والمناقشات الجارية حول التنظيم. وعلى الجانب غير المصرفي، تغطي الدورة المشتقات، وإعادة الشراء، وإقراض الأوراق المالية، وإدارة مخاطر الطرف المقابل، وقضايا حول موضوعات مختلفة مثل دور البنوك المركزية في أسواق القروض المضمونة، وغير ذلك. وتولي هذه الدورة اهتماما خاصا بالمؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي، وبالروابط بين البنوك وعناصر النظام المالي الأخرى. ويُدعى المشاركون إلى تقديم عروض إيضاحية حول بعض الموضوعات المختارة التي تعكس تجاربهم القُطرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- عرض موجز لأهم عناصر إطار التنظيم الاحترازي للبنوك والمؤسسات غير المصرفية.
- الربط بين البنوك وغيرها من عناصر النظام المالي.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي.

سياسات القطاع المالي (FSP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المشاركون في صياغة السياسات للقطاع المالي، ولا سيما موظفو البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، وأي هيئات أخرى مشاركة في الرقابة الاحترازية الجزئية أو الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة عملية معادلة، ودراية بأساسيات الاقتصاد القياسي، وقدرة على تفسير النتائج المستمدة من نماذج الاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول «تحليل الأسواق المالية (FMAx)» وأن يكونوا على دراية عملية باستخدام برنامج مايكروسوفت إكسل. كذلك يفضل أن يكون قد سبق لهم حضور دورة «الرقابة على القطاع المالي» (FSS) نظرا لأهمية فهم وتقييم المخاطر الأساسية المحيطة بالقطاع المالي من أجل تصميم سياسات التخفيف من حدة هذه المخاطر.

وصف الدورة: تبدأ هذه الدورة، التي يقدمها معهد الصندوق، بإلقاء نظرة عامة على كيفية انتقال المخاطر داخل القطاع المالي والقطاع العيني وفيما بينهما. ويستعرض المشاركون بعد ذلك تصميم وتأثير سياسات القطاع المالي على التخفيف من حدة المخاطر بدءا من الأساس المنطقي للسياسات الاحترازية الجزئية والكلية على السواء. وتتناول الدورة أيضا مناقشة التفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية. ورغم أن التركيز ينصب على الاستراتيجيات الوقائية، فإن الدورة تتناول مناقشة السياسات التي تعالج أوضاع العسر. وتتضمن الدورة مزيجا من المحاضرات ودراسات الحالة والحلقات التطبيقية العملية التي تسمح للمشاركين بمناقشة واختبار مختلف السياسات حتى يتسنى لهم قياس نتائجها، المقصودة وغير المقصودة على السواء. وينصح المشاركون المهتمون أساسا بتقييم المخاطر بالاطلاع على دورة «الرقابة على القطاع المالي» (FSS) حيث أن ذلك هو محور تركيزها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد القنوات التي تنتقل خلالها الصدمات بين القطاع المالي والقطاع العيني، وكذلك داخل النظم المالية وفيما بينها.
- تحليل السياسات الاحترازية الجزئية والكلية ذات الصلة، وكيفية تفاعلها المحتمل مع السياسات الأخرى وأي عواقب ممكنة غير مقصودة.
- التوصية باستخدام أدوات احترازية كلية لمنع وقوع المخاطر النظامية والتخفيف من حدتها حال حدوثها وتحديد بعض التحديات المحتملة ذات الصلة بالتنفيذ.
- تقييم فعالية السياسات الاحترازية الجزئية والكلية.

الرقابة على القطاع المالي (FSS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة المكلفون بالرقابة على القطاع المالي، وخاصة موظفو البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، والهيئات الأخرى المشاركة في الرقابة الاحترازية الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية (يفضل على مستوى الماجستير) أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون للالتحاق بالدورة قد سبق لهم إتمام دورة التدريب عبر الإنترنت حول «تحليل الأسواق المالية (FMAx)». ونظرا لأن العديد من الحلقات التطبيقية في هذه الدورة تستخدم صحائف عمل برنامج مايكروسوفت «إكسل»، لذا يتعين الإلمام بأساسيات استخدام برنامج «إكسل».

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تعريف المشاركين بأهم المفاهيم والأدوات المستخدمة في تحديد وتقييم مواطن الخطر ومصادر القوة في القطاع المالي. وتتيح مواد هذه الدورة مجموعة من الأدوات الأساسية لتقييم المخاطر المحيطة بالقطاع المالي وقياسها مقابل احتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية في النظام المالي. وتركز المناقشات على التحديد المبكر للاختلالات المالية الكلية وتحليل مدى انتقال العسر المالي بين مختلف المؤسسات والأسواق والقطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من احتمال وقوع الأزمات المالية وتخفيض حدتها حال وقوعها. وتتضمن الدورة مزيجا من المحاضرات والحلقات التطبيقية العملية بحيث تسمح للمشاركين بتطبيق الوسائل الضرورية لتقييم المخاطر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- قياس المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك (مثل الائتمان والتسويق والتمويل) ، واحتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية ذات الصلة، من منظور استقرار النظام المالي.
- تصميم وتنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الأساسية للملاءة والسيولة وتفسير نتائجها.
- التعرف على أهمية جهات الوساطة المالية غير المصرفية وروابطها بالبنوك.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بما في ذلك الروابط بين قطاعات الاقتصاد المالي، والحكومي، والعيني، إلى جانب آليات تعظيم الأثر المحتملة.
- رصد تراكم المخاطر النظامية ومواطن الخطر المصاحبة للائتمان، وأسعار العقارات، والرفع المالي، وعدم التوافق في الميزانيات العمومية، والروابط المتبادلة.
- تقييم كيفية انتشار الصدمات وتفاقمها من خلال النظام المالي، على سبيل المثال من خلال دوامات السيولة المعاكسة أو التأثيرات المرتدة بين أسعار الأصول والرفع المالي .

تحليل المخاطر المالية الكلية النظامية (MFRA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من إدارات الاستقرار المالي في البنوك المركزية، وأجهزة التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، ووزارات المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية. ويحبذ بشدة أن تكون لديهم خبرة في تحليل الاستقرار المالي.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية نظرة عامة على النظريات والأدوات والأساليب اللازمة لإجراء تحليل تفصيلي للاستقرار المالي. وفيما يلي بعض الموضوعات التي ستغطيها الدورة:

- تقييم المخاطر النظامية وجوانبها الإيجابية والسلبية وكيفية ارتباطها باستخدام عدة نماذج؛
- أدوات متابعة المخاطر النظامية: لوحة مؤشرات المخاطر،
- إعداد نماذج للروابط والآثار المرتدة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاع المالي، ومواطن الضعف والمخاطر في القطاعات المؤسسية (البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والأسر، والحكومة العامة)،
- استخلاص المعلومات من الميزانيات العمومية والمعلومات السوقية؛
- تحليل المخاطر المالية الكلية وإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك والكيانات السيادية،
- مخاطر الائتمان وتكاليف التمويل وكيفية تأثرها بالتغيرات في الميزانيات العمومية والإقبال على المخاطر في السوق؛
- تحليل دراسات حالة قُطرية تتوافر لها مؤشرات عالية التواتر وبعض البيانات السوقية؛
- التحليل الذي يمكن إجراؤه في البلدان التي تعاني من نقص البيانات بدرجة كبيرة (تشمل دراسات حالة قُطرية مع استخدام اللوحات الجدولية).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح كيفية استخدام بيانات الميزانيات العمومية والمعلومات السوقية لإنشاء مؤشرات للمخاطر في قطاع الشركات وقطاع الأسر والقطاع المالي والكيانات السيادية بهدف قياس المخاطر النظامية والقطاعية ومتابعتها.
- عرض موجز للأدوات والبيانات اللازمة لإجراء متابعة متعمقة للمخاطر النظامية.
- تعريف مدخلات ومخرجات واستخدامات البيانات لمختلف أنواع نماذج المخاطر النظامية، والإيجابيات والسلبيات، وكيفية ارتباط هذه النماذج ببعضها البعض.
- بناء النماذج التي تربط المتغيرات الكلية بسلاسل بيانات مؤشرات المخاطر،
- تحليل انتقال المخاطر والآثار المرتدة بين المتغيرات الكلية ومؤشرات المخاطر في القطاع المصرفي، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وقطاع الشركات، وقطاع الأسر، والكيانات السيادية.
- إعداد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لفحص السلامة الاحترازية الكلية في البنوك، بما في ذلك التفاعل بين التمويل والملاءة.
- تحليل الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك.

إدارة مخاطر الديون السيادية (MSDR)

المستفيدون المستهدفون: مديرو محافظ الدين في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا، والمسؤولون في البنوك المركزية وغيرهم من المسؤولين من ذوي المسؤوليات التشغيلية وعلى مستوى السياسات المتعلقة برصد وإدارة الخصوم السيادية والديون وتطوير أسواق سندات الدين المحلية وتشغيلها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية. ويحبذ توافر خلفية عن المحاسبة والمالية لدى المشاركين وإلمامهم بإدارة الدين، وعمليات سوق سندات الدين، وتحليل القدرة على تحمل الدين.

وصف الدورة: الهدف من هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية هو تعزيز قدرة المشاركين على إدارة مخاطر الدين السيادي وزيادة وعيهم بتكاليف ومخاطر أدوات الدين الجديدة. وينصب تركيز الدورة على التحديات أمام مديري الديون في سياق تطوير سوق الدين، بما فيها أسواق السندات الأولية والثانوية. وتجري مناقشة هذه القضايا في سياق التغيرات الكبيرة التي تشهدها أسواق سندات الدين العالمية والبيئة الاقتصادية الكلية. وتجمع هذه الدورة بين دراسات الحالة والتدريبات العملية، وتكتسب بالتالي أهمية في الواقع العملي. وتتناول الدورة الموضوعات التالية:

- إطار تحديد الدين السيادي وإدارته،
- حساب محفظة الدين العام الأوسع بما فيها علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والالتزامات الاحتمالية،
- أدوات الدين الجديدة وسماتها، بما فيها خاصية التكلفة والمخاطرة،
- قياس مخاطر العملة وأسعار الفائدة وإعادة التمويل،
- تقييم صلابة محفظة الدين أمام الصدمات الخارجية وصدمات السوق،
- استخدام استراتيجية سليمة متوسطة الأجل في إدارة الدين لتحقيق فعالية إدارة المخاطر،
- استراتيجيات الإصدار التي تعزز تطوير أسواق سندات الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد العناصر الأساسية لبناء إطار لإدارة مخاطر الديون السيادية، بما في ذلك أهدافها وتحديد المخاطر التي تنطوي عليها، والمساءلة؛
- تحديد المبادئ السليمة لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على حافظة سندات دين سيادية ورصد مخاطر المحافظ السيادية.
- قياس أهم مخاطر المحافظ السيادية، بما في ذلك العملة وسعر الفائدة وانكشافات إعادة التمويل.
- وصف الجوانب الفنية والتنفيذية لوضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين.
- صياغة استراتيجيات لإصدار سندات الدين مع مراعاة الصلة بين إدارة الدين وتحليل القدرة على مواصلة تحمل الدين.

اختبار الضغوط الكلية (MST)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من العاملين في الرقابة المالية أو الاستقرار المالي في البنوك المركزية أو الهيئات الرقابية الأخرى.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وقواعد اتفاقية بازل، وتحليل الاستقرار المالي.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مناقشة آخر المستجدات في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك وشركات التأمين والصناديق المشتركة. وتتيح الفرصة للمشاركين للتعرف على طبيعة واستخدامات الأدوات الجديدة التي استحدثتها أو تستخدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية لأغراض اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتحليل المخاطر النظامية. وتغطي الدورة كذلك موضوعات نشأت حديثا مثل حلقات الآثار المرتدة بين القطاع العيني والقطاع المالي، وبيع الأصول بأسعار بخسة، وتغير المناخ، والمخاطر ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية. ويمثل بعض هذه الأدوات عنصرا أساسيا في عمل البعثات الموفدة من الصندوق في إطار «برنامج تقييم القطاع المالي» (FSAP) والمساعدة الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الدورة الفرصة أمام المشاركين لتبادل الخبرات في مجال منهجيات اختبار تحمل الضغوط وتحليل الاستقرار المالي. كذلك تُوجَه الدعوة لاستضافة متحدثين من الخبراء في هذا المجال لمناقشة موضوعات محددة. وتستعرض الدورة أهداف اختبارات تحمل الضغوط والمنهجيات والأساليب المستخدمة والممارسات السليمة. وتتضمن الدورة في جانب كبير منها وحدات نموذجية عملية لتعريف المشاركين على الدورة الكاملة لاختبارات تحمل الضغوط، بدءا من إدخال البيانات وتقدير النماذج الكلية المالية إلى تصميم السيناريوهات واختيار الافتراضات وإجراء الاختبارات وإدراج حلقات الآثار المرتدة بين القطاع المالي والقطاع العيني، وعرض النتائج، وإدخالها في عملية صنع القرار بشأن السياسات، بطرق منها على سبيل المثال الاعتماد عليها في معايرة هوامش رأس المال والسيولة الوقائية.

وينصب التركيز طوال مدة الدورة على صياغة السيناريو وعنصري الملاءة والسيولة في اختبار القدرة على تحمل الضغوط وتفاعلاتها. وتُختتم الدورة بعقد مناقشات الطاولة المستديرة حيث يتبادل المشاركون المعلومات والتجارب القُطْرية في هذا المجال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر على الاستقرار المالي.
- عرض موجز لمبادئ إعداد سيناريوهات الضغوط المالية الكلية.
- الربط بين التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية والنتائج المالية وقياس تأثيرها النسبي.
- تقييم صلابة الكيانات المنفردة والنظام المالي أمام ضغوط الملاءة والسيولة.
- إعداد نماذج وإدراجها لرصد الآثار الثانوية أو التفاعلات بين الأنواع المختلفة من المخاطر.

استراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية أو البنوك المركزية الذين يتعاملون مع المسائل المتعلقة بإدارة الدين العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية تهدف إلى بناء القدرات في مجال وضع استراتيجية سليمة متوسطة الأجل لإدارة الدين. ويتلقى المسؤولون التدريب في هذه الدورة على إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل الذي وضعه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي وهو إطار مفيد لتوضيح مفاضلات الحكومات بين التكاليف والمخاطر المصاحبة لاستراتيجيات إدارة الدين المختلفة وكذلك بالنسبة للتعامل مع درجة الانكشاف للمخاطر المتضمنة في محفظة سندات الدين، لا سيما التباين المحتمل في تكاليف خدمة الدين وأثره على الميزانية. ويقوم المسؤولون بتحليل المفاضلات بين التكاليف والمخاطر في استراتيجيات إدارة الدين باستخدام أداة تحليل «استراتيجية الدين متوسطة الأجل» (MTDS AT) التي أعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بمراعاة عناصر محفظة سندات الدين، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وأوضاع السوق، ومصادر التمويل المحتملة، والروابط مع الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل الأوسع نطاقا.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح خطوات وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين (إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).
- تحليل محفظة سندات الدين الحكومي لتحديد التكاليف والمخاطر المتأصلة في الدين الحالي.
- إعداد سيناريوهات مختلفة للمخاطر السوقية (سيناريو أساسي، وسيناريو الصدمة)، ومواءمتها مع حالة البلد المعني.
- تحديد وتقييم استراتيجيات التمويل المختلفة في ظل هذه السيناريوهات؛ ومقارنة ما تنطوي عليه من مفاضلات بين التكاليف والمخاطر.
- استخدام أداة التحليل الكمي المقترنة بإطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل.
- عرض نتائج التحليل على نحو يعزز من قيمته لأغراض السياسات.
- وضع استراتيجية تتماشى مع أهداف إدارة الدين.

تصنيف الأصول ورصد مخصصات الخسائر من منظوري التنظيم الاحترازي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (PACP)

المستفيدون المستهدفون: المراقبون والمسؤولون في القطاع المصرفي المعنيون بإدارة مخاطر الائتمان ورصد مخصصات خسائر القروض في البلدان التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو في سبيلها لاعتمادها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، إلى تفسير مختلف الجوانب والمسائل المتعلقة بتصنيف الأصول ورصد المخصصات من منظور تنظيمي احترازي ومن منظور المحاسبة/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتبحث الدورة أيضا في دور الجهة الرقابية في التعامل مع الفروق بين المنظورين. وإلى جانب تغطية مبادئ رصد مخصصات خسائر القروض والشروط التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن هذه الدورة تغطي قواعد إثبات خسائر الائتمان التي ينص عليها المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9). وتتناول الدورة كذلك بعض القضايا والتحديات المتعلقة بالامتثال لهذا المعيار. وتستخدم دراسات الحالة والتمارين العملية لتعزيز فعالية الدورة. وسوف يطلب إلى المشاركين تبادل الآراء والخبرات حول هذا الموضوع (وينبغي أن يكونوا مستعدين لذلك).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم المعايير الدولية لإعداد التقارير والمبادئ والقواعد المرتبطة برصد مخصصات خسائر الائتمان؛ ومعيار (IFRS 9)، والفرق بين المنهجين المحاسبي والتنظيمي.
- تحديد ومعالجة التحديات أمام الدور الرقابي فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين المتطلبات المحاسبية والتنظيمية في رصد خسائر القروض وفي مساعدة البنوك في الامتثال للمعيار (IFRS 9).
- مواكبة أهم المستجدات الدولية (مثل قرارات «لجنة بازل للرقابة المصرفية») المؤثرة على اعتماد تطبيق المعيار (IFRS 9) وتفهم انعكاساتها.

قضايا مختارة حول تنظيم التكنولوجيا المالية (SIFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في الأجهزة الرقابية والتنظيمية المعنيون بأعمال المتابعة والتنظيم والرقابة على أنشطة وكيانات التكنولوجيا المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة في مجال التنظيم والرقابة في قطاع مالي واحد على الأقل (مثل القطاع المصرفي، أو قطاع السندات، أو قطاع التأمين).

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية شرح بعض القضايا المختارة المتعلقة بأعمال التنظيم والرقابة على أنشطة وكيانات التكنولوجيا المالية. وتشمل الدورة آخر التطورات في المعايير الدولية ذات الصلة إلى جانب الممارسات الدولية الفضلى الأخرى. وتقوم العروض التي يتم تناولها كذلك على دراسات حالة لتعزيز فعالية الدورة. وتُوجه الدعوة للمشاركين (ويفترض أن يكونوا مستعدين) لتبادل الخبرات والآراء حول هذا الموضوع.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- متابعة تطورات التكنولوجيا المالية ذات الصلة في مناطق الاختصاص التابعين لها وفي الخارج.
- تعيين ومعالجة التحديات التنظيمية والرقابية المتعلقة بأنشطة وكيانات التكنولوجيا المالية.

الدورة التدريبية المشتركة عبر الإنترنت بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي حول المسائل الرقابية والتنظيمية للمراقبين المصرفيين (SROC) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: الموظفون الجدد نسبيا على العمل في مجال التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي وكذلك المراقبون ذوو الخبرة الراغبون في ترسيخ استيعابهم للمفاهيم التنظيمية والرقابية الأساسية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون من موظفي البنوك المركزية والهيئات الرقابية. ومن الضروري أن تتوفر لهم خدمة الإنترنت لتلقي الدروس عبر الإنترنت، والمشاركة في الحلقات الدراسية الشبكية، كما ينبغي أن يتوفر لهم برنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: يشترك في تقديم هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت كل من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي ومعهد الاستقرار المالي في بنك التسويات الدولية. وتتكون هذه الدورة من مواد مُعدة للدراسة الذاتية ومتاحة عبر شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني لمعهد الاستقرار المالي (FSI Connect) وصندوق النقد الدولي، وبالإضافة إلى البث الحي للحلقات الدراسية الشبكية. وتغطي الدورة الموضوعات الرئيسية التالية:

- المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة
- رأس المال التنظيمي
- إطار ترجيح المخاطر
- الشروط الاحترازية الأخرى
- أدوات الرقابة وأساليبها

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- عرض موجز للمفاهيم الأساسية للتنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.
- وصف أدوار وصلاحيات المراقبين المصرفيين.
- شرح أهم جوانب التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي مثل رأس المال التنظيمي وترجيح المخاطر وشروط السلامة الاحترازية.
- تحديد أدوات الرقابة وأساليبها الرئيسية.

سياسة المالية العامة

تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (AMFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات الاقتصاد والمالية، وإدارات الخزانة، ومكاتب المحاسبة الحكومية، وأجهزة تخطيط المالية العامة على المستوى الوطني.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تتوافر لدى المشاركين خبرة ملائمة في سياسة المالية العامة أو إدارة المالية العامة أو إدارة الخزانة أو إعداد الموازنة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة تتناول مناقشة أهم المؤسسات التي تساعد الحكومات على تحسين تقديرها وإدارتها للمخاطر المحيطة بالميزانية الحكومية. وتعرض نظرة عامة على المخاطر المعتادة المحيطة بالمالية العامة ونطاقها وأهميتها النسبية، والمناهج المستخدمة في تحليلها، والتدابير التخفيفية المحتملة، والترتيبات المؤسسية لمعالجتها. وتتناول الدورة كذلك مناقشة معايير الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمالية العامة – وفقا لما ينص عليه "ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة؟ الصادر عن صندوق النقد الدولي – والدروس المستخلصة من تقييمات الصندوق لمستوى شفافية المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مخاطر المالية العامة والالتزامات الاحتمالية وتحديد أهم سماتها.
- تحديد أهم المخاطر على المالية العامة التي قد تواجه أي بلد وتقييمها وترتيب أولوياتها وفقا لأهميتها.
- تحديد المناهج اللازمة لتحليل المخاطر الاقتصادية الكلية والمخاطر من مصادر معينة مثل ضمانات الائتمان الحكومي، والحكومات دون القومية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وبرامج التأمين، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- إعداد محتوى بيان المخاطر المحيطة بالمالية العامة.
- تحديد الترتيبات المؤسسية اللازمة لفعالية متابعة وإدارة المخاطر على المالية العامة.

استمرارية القدرة على تحمل الدين وإدارة الدين (DSMx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بإدارة الدين العام أو البنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المعنية بتقديم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والدين أو تنفيذها.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالاشتراك مع إدارة شؤون المالية العامة وإدارة البحوث وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي، وبالتعاون مع البنك الدولي تعرض صورة شاملة للبحوث الأخيرة التي أجراها الصندوق والبنك الدولي والأدوات التحليلية العملية التي وضعتها المؤسستان لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين وإدارة الدين.

تتناول هذه الدورة الدراسية المؤلفة من ست وحدات، وتُقدَّم بنظام الوحدات التدريبية المستقلة، ركائز تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين؛ وتستعرض كيفية تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية في ظل مشاغل استمرارية القدرة على تحمل الدين مع التركيز على الصلة بين الاستثمارات العامة والنمو؛ وتتناول شرح الأطر الجديدة لاستمرارية القدرة على تحمل الدين بالنسبة للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق المالية (MAC DSA) وبالنسبة للبلدان المستفيدة من التمويل طويل الأجل بشروط ميسرة (LIC DSF) وذلك باستخدام بيانات بلدان حقيقية؛ كما تعرض الإطار المحدث والمنقح لاستراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS) للمساعدة في ضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد مخاطر الدين المرتفع.
- تحديد أهم محفزات الدين العام والخارجي.
- تقييم مستويات الدين الآمنة في عالم تكتنفه أجواء عدم اليقين.
- تقييم تكاليف ومزايا زيادة الاستثمارات العامة من منظور استمرارية القدرة على تحمل الدين في بلد لديه احتياجات إنمائية.
- استخدام أداة (MAC DSA) في تقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين في بلد قادر على النفاذ إلى الأسواق المالية.
- استخدام أداة (LIC DSF) لتحديد مخاطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة في بلد لديه ديون بشروط ميسرة.
- وصف استراتيجيات إدارة الدين ضمن إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS).

تحليل المالية العامة والتنبؤ بالمتغيرات (FAF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة في كل من وزارات المالية والبنوك المركزية الذين سيفيدون من اكتساب فهم أعمق للأبعاد الاقتصادية الكلية في سياسة المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو أحد المجالات ذات الصلة، ولديهم خبرة في مجال تحليل الاقتصاد الكلي، واتقان استخدام برنامج «مايكروسوفت إكسل».

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة إلى تعميق معرفة المشاركين بقضايا المالية العامة والآثار الاقتصادية الكلية لسياسة المالية العامة على نحو أكثر مما هو متاح في دورة تدريبية عادية عن سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي. وسوف تخصص محاضرات مستقلة لتناول حسابات المالية العامة وتحليلها، والتنبؤ بمتغيرات المالية العامة، واستمرارية أوضاع المالية العامة، وعلاقة قطاع المالية العامة ببقية قطاعات الاقتصاد، وأبعاد المالية العامة في البرمجة المالية، والمسائل المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر المحيطة بالمالية العامة.

وتستغرق الحلقات التطبيقية نحو نصف وقت الدورة، وتتناول محاسبة المالية العامة وتحليلها، والتنبؤ بمتغيرات المالية العامة، واستمرارية أوضاع المالية العامة، وإعداد سيناريو أساسي لأوضاع المالية العامة في دراسة حالة بلد ما.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:
- إعداد دراسات تحليلية تفصيلية حول تطورات الإيرادات والإنفاق.
- وضع تنبؤات لمجملات الإيرادات والإنفاق، ومناقشة الانعكاسات على السياسات.
- تطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة على تقييم دراسات حالة واقعية تستند إلى جهود مجموعات العمل.

أطر المالية العامة (FF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة في وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية والخزانة، والبنوك المركزية، وهيئات المالية العامة المستقلة، وأي هيئات أخرى مشاركة في تحليل وتصميم وإدارة سياسة المالية العامة فضلا على تقييمها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP) ودورة تحليل سياسة المالية العامة (FPA) قبل التسجيل للالتحاق بهذه الدورة. ومن الضروري الإلمام بأساسيات استخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» نظرا لإجراء العديد من الحلقات التطبيقية باستخدام هذا البرنامج .

وصف الدورة: تبدأ هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات باستعراض دور الحكومة وأهداف سياسة المالية العامة؛ وتبحث مجددا في الأدوات والمنهجيات الأساسية للمالية العامة الكلية؛ وتقر بأن إطار المالية العامة في أي بلد هو مجموعة المؤسسات التي ترسم سياسة المالية العامة وتباشر تنفيذها. وتشدد هذه الدورة على الحاجة إلى المعلومات عالية الجودة ومستوى عال من الشفافية والمسؤولية حتى يمكن مساءلة الحكومات بشأن أهدافها المتعلقة بالمالية العامة في الأجلين المتوسط والطويل. وتُختتم الدورة التدريبية بعروض مواضيعية يقدمها المشاركون.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:
- وصف المؤسسات المستحدثة مؤخرا لتعزيز فعالية سياسة المالية العامة.
- تقييم دقيق لجودة البيانات لسياسة المالية العامة.
- تصميم قواعد للمالية العامة للمشكلات ذات الخصوصية القُطرية.
- استخدام أداة متابعة خلال سنة لمتابعة أداء المالية العامة.
- المساهمة في إعداد موازنة متوسطة الأجل (لضبط الأوضاع أو إعطاء دفعة تنشيطية) مع الحد من مخاطر الركود وتقدير أهمية استمرارية الأوضاع.

تحليل سياسة المالية العامة (FPA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المهتمون بتفهم سياسة المالية العامة وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون قد سبق للمشاركين الالتحاق بدورات دراسية جامعية في الاقتصاد الكلي، أو لديهم خبرة معادلة، وأن تكون لديهم خلفية عن أساسيات الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP).

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات عرض نظرة عامة على أهم مفاهيم وأساليب سياسة المالية العامة المستخدمة في تحليل كيفية مساهمة سياسة المالية العامة في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار. وترتكز هذه الدورة التدريبية العملية على موضوعات المالية العامة الرئيسية اللازمة لتحليل سياسة المالية العامة. وتشمل الوحدات التعليمية في هذه الدورة النتائج التجريبية العامة، والحلقات التطبيقية القائمة على استخدام برنامج مايكروسوفت إكسل، ودراسات الحالة، وبعض الموضوعات المختارة ذات الأهمية على المستوى الإقليمي. وسوف تكون هذه الدورة محط اهتمام المسؤولين الراغبين في تعميق فهمهم لكيفية تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد وأدوات التحليل ذات الصلة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:
- استخدام سياسة المالية العامة في تحقيق أهداف الحكومة الرئيسية كالاستقرار الاقتصادي الكلي، والمساواة والكفاءة، والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار.
- استخدام الأدوات والأساليب المكتسبة لتقييم موقف المالية العامة، ومضاعفات المالية العامة، واستمرارية القدرة على تحمل الدين في البلد المَعني.
- تقييم أهم عناصر سياسة الضرائب والإنفاق.

استمرارية المالية العامة (FS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا ولديهم خلفية متوسطة عن المالية العامة، والحريصون على فهم وتنفيذ تحليل استمرارية المالية العامة وكيفية ارتباطه ببيئة المالية العامة الكلية ذات الخصوصية القُطْرية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام إلى حد ما باستخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets).

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، مسألة استمرارية المالية العامة كأحد المتطلبات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل على أساس قابل للاستمرار. وتلقي نظرة عامة شاملة على كيفية تقييم استمرارية المالية العامة من منظور السياسات والأدوات المستخدمة. كذلك تتناول الدورة مناقشة الضغوط طويلة الأجل على المالية العامة والمخاطر المحيطة بالمالية العامة ومؤشرات الإنذار المبكر المستخدمة في صندوق النقد الدولي، كما تتناول استراتيجيات إدارة الدين. وتولي الدراسة اهتماما خاصا بأزمات المالية العامة وما يعقبها من تصحيحات مالية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح مبررات أهمية استمرارية المالية العامة للاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو القابل للاستمرار.
- تطبيق المفاهيم والتعاريف والأساليب الفعالة لتحليل استمرارية المالية العامة.
- تحديد ومواطن الضعف في المالية العامة والتمييز بين المخاطر قريبة الأجل والضغوط طويلة الأجل.
- تحليل حالات الأزمات وتصحيح أوضاع المالية العامة.
- التمييز بين مختلف أطر تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.
- إعداد تحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الدين في حالة بلد قادر على النفاذ إلى الأسواق المالية أو بلد منخفض الدخل.

إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (GB)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون من الهيئات المختلفة المعنية بإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي مثل وحدات تنسيق سياسات المساواة بين الجنسين، ووزارات المالية، وبعض القطاعات المعينة.

شروط الالتحاق: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من أصحاب الخبرة في سياسة المالية العامة أو إعداد الميزانية.

وصف الدورة: هذه الحلقة التطبيقية التي تعقدها إدارة شؤون المالية العامة تعرض منهج "الإدارة المالية العامة؟ الذي أعده الصندوق من أجل إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، بغية العمل على تشجيع التعلم من النظراء.

وتشغل المساواة بين الجنسين موقعها في جدول أعمال السياسات في حكومات العديد من البلدان من مختلف المناطق ومجموعات الدخل. ورغم بعض الإنجازات التي تحققت على مدار الأعوام الأخيرة في تشجيع المساواة بين الجنسين فإن الفجوات بين الجنسين لا تزال قائمة. وهناك بعض البلدان تنظر في اتخاذ مبادرات بإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أو تقوم بالفعل بتنفيذ مثل تلك المبادرات لتعزيز المساواة بين الجنسين.

ولدعم هذه المبادرات المهمة، فإن هذه الحلقة التطبيقية تساعد البلدان على تحقيق ما يلي: (١) تعميق الفهم بممارسات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي واندماجها في دورة الإدارة المالية العامة؛ (٢) عرض الابتكارات في مجال إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والتحديات التي تواجه تنفيذها؛ (٣) إقامة حوار بين البلدان المشاركة حول وضع وتنفيذ مبادرات وممارسات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتحسين أثر هذه المبادرات. وتضم الحلقة التطبيقية كذلك الممثلين الحكوميين من الهيئات المختلفة – بما فيها وحدات تنسيق سياسات المساواة بين الجنسين، ووزارات المالية، وبعض القطاعات المعينة – والخبراء الإقليميين ممن يساندون مبادرات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المنظور المؤسسي للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.
- تحليل كيفية تنفيذ مفاهيم وأهداف إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في بلدانهم.
- تحديد أمثلة على الممارسات السليمة التي يمكن الاستعانة بها لتحسين الممارسات المستخدمة في بلدانهم.

الأطر متوسطة الأجل للموازنة، وقواعد المالية العامة ومجالس المالية العامة: خيارات لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة (MTBF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا القائمون على أو المشاركون في صنع قرارات سياسة المالية العامة.

شروط الالتحاق: يشترط تمتع المشاركين بخبرة كبيرة في المؤسسات المعنية بسياسة المالية العامة.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة دور مؤسسات المالية العامة القوية ونظم الحوكمة المالية في ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة. وبينما تستند هذه الدورة إلى التجارب القُطرية على المستوى الدولي فإنها تشمل ثلاثة مجالات رئيسية، هي الأطر متوسطة الأجل للموازنة، وقواعد المالية العامة، ومجالس المالية العامة. وفيما يتعلق بالأطر متوسطة الأجل للموازنة، تناقش الدورة كيفية تحسين الانضباط المالي والرقابة على الإنفاق من منظور إعداد الموازنة على المدى المتوسط، إلى جانب الشروط الأساسية والعناصر التي تضمن فعالية هذه الأطر، بما في ذلك علاقتها بقواعد المالية العامة. وبالنسبة لقواعد المالية العامة، تستعرض الدورة مزايا وعيوب الأنواع المختلفة من قواعد المالية العامة وكيفية اختيارها وتصميمها وضبطها لتحقيق التوازن بين أهداف استمرارية أوضاع المالية العامة والاستقرار الاقتصادي الكلي.

وتبحث الدورة أيضا في كيفية مساهمة مجالس المالية العامة في تعزيز أداء المالية العامة، ودعم قواعد المالية العامة، ومراجعة الاتجاهات العامة، ونشر الممارسات الفضلى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح وتوضيح كيف يمكن للأطر متوسطة الأجل للموازنة، وقواعد المالية العامة، ومجالس المالية العامة تشجيع سياسة المالية العامة السليمة بناء على التجارب الدولية.
- تحليل مدى استعداد البلدان لتطبيق الأطر متوسطة الأجل للموازنة، وقواعد المالية العامة، ومجالس المالية العامة والتصدي للعقبات التي تقف في طريق تطبيقها.
- تطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة على تقييم دراسات حالة واقعية تستند إلى جهود مجموعات العمل.

الإدارة المالية العامة (PFMx)– عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح للأفراد من الجمهور العام المهتمين بالموارد العامة وشفافية الموازنة ومساءلة الحكومة، وجميع المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك من أجهزة التنمية والعاملين في منظمات المجتمع المدني. وتعد هذه الدورة ملائمة على وجه الخصوص للمسؤولين في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية أو الخزانة أو مكاتب إدارة الديون أو وزارات الاقتصاد أو أقسام التخطيط المالي في الوزارات التنفيذية. وتستهدف الدورة أيضا المسؤولين المعنيين بمهام تعزيز القدرات ذات الصلة بالإدارة المالية العامة. وهذه الدورة التدريبية مصممة لمن لديهم بالفعل دراية بأساسيات نظم الإدارة المالية العامة وتستند إلى تلك الدراية عند المستوى المتوسط.

متطلبات وشروط الالتحاق: الإلمام بأساسيات نظم الإدارة المالية العامة سيكون عاملا مفيدا. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة تلقي نظرة عامة على نظم ومؤسسات الإدارة المالية العامة وعلى بناء القدرات في هذا المجال في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة. وتركز الدورة على مسائل الإدارة المالية العامة في دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنمو الاحتوائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتناول التدريب مجموعة كبيرة من الموضوعات ويتعامل مع الإدارة المالية العامة باعتبارها نظاما متكاملا وليس مجموعة من الاختصاصات. ومن ثم فإن هذه الدورة تركز على أولويات الإدارة المالية العامة وأهداف إصلاحها والمخاطر المحيطة بتطبيقها. وتقوم هذه الدورة على مناهج مفاهيمية وعملية، وتتضمن إفادات من وزراء مالية وممارسين وغيرهم من الأطراف المعنية من كثير من البلدان.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير أهمية الإدارة المالية العامة كأداة لتنفيذ السياسات العامة.
- شرح وتحليل دورة الموازنة وأهم عناصرها.
- شرح طبيعة الإطار البسيط متوسط الأجل للموازنة، ومخطط إدارة النقدية، واستراتيجية إصلاح إدارة الاستثمارات العامة.
- تحديد الأدوات اللازمة لفعالية إدارة مخاطر المالية العامة، وعناصر شفافية المالية العامة، وتقارير المالية العامة الموثوقة، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي.
- تحديد المسائل المتعلقة بتحديد أولويات إصلاحات الإدارة المالية العامة وتسلسل خطواتها، والتحديات أمام تنفيذ هذه الإصلاحات.
- شرح دور المجتمع المدني والمشاركة العامة وهيئات الرقابة العليا في ضمان مساءلة الحكومات.
- شرح دور الأوضاع المحلية والمؤسسات السياسية في صياغة الإصلاحات وتنفيذها.

التنبؤ بالإيرادات وتحليل متغيراتها (RFAx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون العاملون في وزارات المالية أو في إدارات الإيرادات المعنيون بإعداد تنبؤات الإيرادات و/أو تقدير أثر تغيرات السياسة الضريبية على الإيرادات أو الأثر التوزيعي.

متطلبات وشروط الالتحاق: هذه الدورة التدريبية معدة من أجل المشاركين الذين لديهم تتراوح درجة إلمامهم بأساسيات السياسة الضريبية بين المبتدئ والمتوسط. ويُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المحاسبة الضريبية (وفي الوضع الأمثل تكون لديهم خلفية في علوم الاقتصاد القياسي) كما ينبغي لهم إتقان استخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل؟. وينبغي أن يتوفر للمشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة شؤون المالية العامة تركز على الجوانب الفنية والمؤسسية في التنبؤ بالإيرادات وتحليل السياسة الضريبية. وتقدم عرضا عاما للأساليب الكمية اللازمة لإعداد تنبؤات الإيرادات وتقييم انعكاسات التغيرات التي تطرأ على الضرائب الرئيسية، وأهمها ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية وضرائب التجارة الخارجية. وتؤكد الدورة التدريبية أيضا ضرورة وضع إطار مؤسسي قوي لدعم عملية التنبؤ بالإيرادات.

وتستند الدورة إلى مناهج مفاهيمية وعملية وتستعين بالأنشطة العملية لدعم عملية التعلم، بما في ذلك الاختبارات والتمارين الكمية التي تستخدم بيانات المالية العامة الحقيقية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور التنبؤ بالإيرادات في عملية إعداد الميزانية.
- تحديد الممارسات السليمة المتعلقة بالإطار المؤسسي الذي يدعم عملية التنبؤ بالإيرادات.
- تحديد متطلبات البيانات لكل أسلوب من أساليب التنبؤ بالإيرادات.
- استخدام النماذج القائمة على الاقتصاد الكلي للتنبؤ بالإيرادات الضريبية.
- استخدام نماذج المدخلات – المخرجات وأساليب المحاكاة الصغرى لتحليل الانعكاسات على الإيرادات والمؤسسات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة
- التعرف على نقاط القوة وحدود النماذج المختلفة.

إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية أو غيرها من الوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة في تحديد أسعار الوقود أو وضع سياسة دعم الوقود.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو غيره من المجالات ذات الصلة. ومن المحبذ إتقان استخدام برنامج «مايكروسوفت إكسل».

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة آخر المستجدات في الإنفاق على دعم منتجات الوقود؛ وآثارها الاقتصادية الكلية وانعكاساتها البيئية والاجتماعية. وتستند الدورة إلى دراسات حالة قُطْرية، وتتناول بالتفصيل أهم عناصر الإصلاحات الناجحة، مثل تدابير حماية الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر سلبا بانخفاض مستوى الدعم. كذلك تعرض الدورة أدوات قياس الدعم، وتقييم التأثير التوزيعي بالإضافة إلى الآليات البديلة لتسعير الوقود التي يمكنها تمهيد انتقال أسعار الوقود الدولية إلى الأسعار المحلية مع حماية الموازنة العامة. وقد يطلب إلى المشاركين تقديم عرض حول تجارب بلدانهم في تحديد أسعار الوقود وإصلاح نظم الدعم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المبررات المختلفة لدعم الطاقة وكيفية قياس حجم الدعم.
- شرح مساوئ دعم الطاقة.
- تحديد العقبات الممكنة أمام إصلاح نظم دعم الوقود.
- تصميم استراتيجية إصلاح فعالة تستند إلى الدروس المستقاة من تجارب البلدان الأخرى.
- استخدام أدوات معدة خصيصا لقياس دعم الوقود وتقدير أثر إصلاح هذا النظام على رفاهية الأسر للاسترشاد بها في صياغة التدابير التخفيفية واختيار آليات تسعير الوقود البديلة.

تقوية مؤسسات الموازنة (SBI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية أو الاقتصاد أو الخزانة أو مكاتب إدارة الدين أو أقسام التخطيط المالي في الوزارات التنفيذية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة واسعة في سياسة المالية العامة أو أوضاع الاقتصاد الكلي أو إعداد الموازنة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة إلى دراسة دور مؤسسات المالية العامة، مثل أطر المالية العامة متوسطة الأجل، وإعداد الموازنة من أعلى إلى أسفل، وإعداد الموازنة متوسطة الأجل، وإدارة النقدية والديون، ومؤسسات المالية العامة المستقلة، وشمولية الموازنة، وكيفية تشجيع كل منها تحقيق الانضباط المالي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح وتوضيح أهمية مؤسسات المالية العامة للإدارة المالية العامة الحديثة.
- عرض موجز لنقاط القوة والضعف في مؤسسات الموازنة في بلدانهم وتحليلها بالمقارنة مع المؤسسات المقابلة على المستوى الإقليمي.
- عرض موجز للعوامل المساهمة في الاختيارات المتضمنة في صياغة قوانين المسؤولية المالية، وقواعد المالية العامة، ومؤسسات المالية العامة المستقلة.
- شرح وتحليل الأساليب الرئيسية المستخدمة في قياس المخاطر المحيطة بالمالية العامة، والخطوات التي تنطوي عليها إدارة مخاطر المالية العامة والاختيارات المتاحة في هذا الخصوص.
- شرح وعرض موجز لأهم سمات «ميثاق شفافية المالية العامة» وأطر «تقييم إدارة الاستثمارات العامة».

تقوية مؤسسات المالية العامة وإدارة المخاطر على المالية العامة (SFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية والخزانة ومكاتب إدارة الدين ووزارات الاقتصاد ومكاتب المحاسبة العامة وأقسام التخطيط المالي في الوزارات التنفيذية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة واسعة في سياسة المالية العامة أو إدارة الاقتصاد الكلي أو إدارة المخاطر على المالية العامة، أو إدارة الخزانة، أو مراكز إعداد الموازنة.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة دور مؤسسات المالية العامة في إدارة الموازنة وتحديد وإدارة المخاطر المحيطة بالمالية العامة. وتتناول الدورة مناقشة المؤسسات الرئيسية التي تساعد الحكومات على تعميق فهمها لأنواع المخاطر التي تواجهها وحجم هذه المخاطر واحتمالات حدوثها، وتبحث كيفية وضع الحكومات الترتيبات المؤسسية اللازمة للتخفيف من حدة العديد من هذه المخاطر، كما تستعرض مدى مساهمة تحديد نوعية المخاطر ومقدارها في زيادة درجة شفافية المالية العامة. وتتناول الدورة مناقشة معايير إدارة شؤون المالية العامة وأدواتها المتعلقة بمؤسسات المالية العامة وإدارة المخاطر المالية، مثل «ميثاق شفافية المالية العامة»، و«تقييم شفافية المالية العامة»، و«تقييم إدارة الاستثمارات العامة» *(PIMA)*، ونموذج تقييم مخاطر المالية العامة الناشئة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص *(P-FRAM)*، واختبارات القدرة على تحمل ضغوط المالية العامة، وكذلك بحوث الصندوق الأخيرة في دراسة بعنوان «تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة» حول تحديد وإدارة المخاطر المحيطة بالمالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف وشرح المخاطر الرئيسية المحيطة بالمالية العامة والالتزامات الاحتمالية ذات الصلة بصياغة سياسات المالية العامة.
- وصف دور مؤسسات المالية العامة الرئيسية في إدارة المخاطر المحيطة بالمالية العامة.
- تحديد المخاطر الرئيسية المحيطة بالمالية العامة التي قد تواجه أي بلد.
- تحديد أولوية كل نوع من مخاطر المالية العامة وتقدير أهميته.
- حساب تأثير أهم المخاطر الاقتصادية الكلية وغيرها من مخاطر المالية العامة.
- إعداد بيان بالمخاطر الرئيسية المحيطة بالمالية العامة.

السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والممارسة العملية (TPAT)

المستفيدون المستهدفون: كبار المسؤولين في وزارات المالية والإدارات الضريبية ممن تتضمن مسؤولياتهم إسداء المشورة إلى الوزراء حول قضايا السياسة الضريبية أو معالجة قضايا الإدارة الضريبية، أو المسؤولين من البنوك المركزية الذين يعملون في مجالات تتعلق بتصميم النظم الضريبية. ومن المرجح أن تشمل المهام المنوطة بهم تحليل وتقييم السياسات، وصياغة مذكرات السياسات، وصياغة مشروعات القوانين الضريبية، وفي مجال الإدارة الضريبية معالجة القضايا التنظيمية، والتخطيط الاستراتيجي، وتكنولوجيا المعلومات، والوظائف التشغيلية الرئيسية الأخرى.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون العاملون في مجال السياسات حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو القانون أو غير ذلك من المجالات ذات الصلة وأن تكون لديهم خبرة في إعداد التقارير التحليلية، مع إتقان استخدام برنامج «مايكروسوفت إكسل». أما المشاركون العاملون في مجالات الإدارة الضريبية فمن المفترض أن يكونوا من كبار المديرين في أعلى مستويين وظيفيين بالهيئة التي يعملون بها.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة إلى توسيع نطاق معرفة المشاركين بأهم الصعوبات التي تواجه الحكومات في تصميم النظم الضريبية الحديثة وإدارتها ومتابعتها. وتتناول بإيجاز الركائز النظرية لعملية صنع السياسة الضريبية وتناقش كيفية ممارستها وتطبيقها بالتفصيل مع التركيز بصفة خاصة على المنطقة الموجهة إليها هذه الدورة. وسيُدعى المشاركون إلى تبادل الخبرات فيما بينهم ووضع استراتيجيات لتحسين النظم الضريبية التي يعملون بها وكيفية تنفيذها وإدارتها. ومن خلال مجموعة من المحاضرات والحلقات التطبيقية تتناول الدورة التدريبية ما يلي:

- إلقاء نظرة عامة على مبادئ تصميم السياسات وانعكاساتها على الإدارة الضريبية – ومن ثم إيجاد الروابط بين السياسة الضريبة والإدارة الضريبية وكيفية تأثير كل وظيفة على الأخرى؛
- مراجعة القضايا المعنية بتصميم الضرائب الرئيسية التي تشكل النظم الضريبية الحديثة (مثل ضرائب الاستهلاك والدخل ذات الوعاء الضريبي الواسع، والضرائب العقارية، ونظم الضرائب على الأعمال الصغيرة)، ومناقشة مناهج صنع السياسات الضريبية في أوضاع اقتصادية ومؤسسية محددة، مثل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبلدان ضمن التكتلات الاقتصادية/الاتحادات الجمركية؛
- مناقشة تنظيم الإدارات الضريبية، استنادا إلى التجارب في المنطقة وخارجها؛
- استعراض التحديات أمام إنشاء نظام ضريبي حديث.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- عرض موجز لأهم مبادئ تصميم السياسات الضريبية وانعكاساتها على الإدارات الضريبية، مثل كيفية إيجاد الروابط بين السياسة الضريبة والإدارة الضريبية؛ وكيفية تأثير كل وظيفة على الأخرى؛ واحتمالات اختلاف مبادئ التصميم السياسات في الأوضاع الاقتصادية المختلفة، ربما بمقارنة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بغيرها من البلدان.
- تحديد العناصر الجوهرية في الضرائب الرئيسية في النظم الضريبية الحديثة مثل ضرائب الاستهلاك والدخل ذات الوعاء الضريبي الواسع، أو الضرائب العقارية، أو نظم الضرائب على الأعمال الصغيرة).
- تحديد أثر وعواقب اعتماد سياسات معينة مستخدمة عادة في بعض البلدان (المعدلات الضريبية المنخفضة؛ أو الإعفاءات؛ أو الحوافز الضريبية؛ أو التأخير في رد الخصوم الضريبية مثل ضريبة القيمة المضافة؛ أو النفقات في ضريبة دخل الشركات؛ إلخ).
- تحديد المشكلات الأساسية التي تؤثر على الضرائب الدولية والأدوات المستخدمة في الحد منها (قواعد تنظيم "تسعير التحويلات؟، وتبادل المعلومات بين البلدان، إلخ).
- شرح وتحليل هيكل الإدارات الضريبية الحديثة، ووظائفها الأساسية، والعقبات التي تقف أمام إصلاحها والمناهج المستخدمة في إصلاحها، بما في ذلك وضع «استراتيجية متوسطة الأجل للإيرادات».
- تقييم السياسة والإدارة الضريبية من وجهات نظر مختلفة، مثل المنهج الشامل، والمنهج الجزئي (عن طريق المصدر الضريبي مثلا) أو عن طريق وظيفة الإدارة الضريبية.

برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات – تحليل الفجوة الضريبية (VGAPx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من وزارات المالية وإدارات الإيرادات المشاركون في تحليل الفجوة الضريبية وأداء الإيرادات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بمالية الحكومة وتصميم ضريبة القيمة المضافة وعلى درجة متوسطة على الأقل من الإلمام بالحسابات القومية. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، تعرض مقدمة حول إعداد وتنفيذ «نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة» (VGEM) ضمن «برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات» (RA-GAP) الذي أعده صندوق النقد الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد مدخلات بيانات نموذج فجوة ضريبة القيمة المضافة.
- إنتاج وتفسير النتائج من نموذج فجوة ضريبة القيمة المضافة.
- تشخيص وتصحيح أخطاء البيانات التي قد تؤثر على النتائج.

التحليل العام للاقتصاد الكلي

استخدام نماذج «التوازن العام العشوائي الديناميكي» في عملية صنع السياسات (DSGE)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا الذين يستخدمون نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي في التحليل الاقتصادي الكلي لقضايا السياسة النقدية وسياسة المالية العامة.

شروط الالتحاق: يشترط في المتقدمين الحصول على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وعلى دراية بأساسيات استخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي MATLAB/ Octave و Dynare/Iris. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول «التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي».

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات، بناء نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) واستخدامها وتفسير نتائجها. وسوف يتعرف المشاركون في هذه الدورة على النماذج والأساليب الشائع استخدامها بين صناع السياسات لتحليل القضايا ذات الصلة بالسياسات المالية العامة والنقدية. وتخصص الدورة عددا كبيرا من المحاضرات لتصميم النموذج وقضايا التطبيق وتستخدم دراسات حالة ذات صلة بالمنطقة المعنية وذلك لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وكيفية مساهمتها في عملية صنع السياسات. وتتناول الدورة مناقشة مزايا هذه النماذج وقيودها لدى استخدامها لتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح النماذج والأساليب (الاحتساب والتقدير) التي يستخدمها صناع السياسات لتحليل القضايا ذات الصلة بالسياسات المالية العامة والنقدية.
- بناء نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي من المبادئ الأولى باستخدام البيانات المتاحة لحالة بلد في المنطقة المعنية.
- تعزيز أو تعديل هيكل النموذج لمعالجة مسألة متعلقة بالسياسة الاقتصادية.
- تطبيق نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي المعدة أثناء الدورة على مختلف المسائل المتعلقة بالسياسات وتفسير نتائجها.
- معرفة مزايا هذه النماذج وقيودها لدى استخدامها لتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها.
- البدء في بناء نموذج قائم على أساس البيانات المستمدة من بلدان المشاركين.

سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية، المعنيون بتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية أو المساعدة في تنفيذها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يتقنوا استخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets). ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) أو الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x).

وصف الدورة: توضح هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات كيفية تشخيص الاختلالات الاقتصادية الكلية وتصحيحها من خلال مجموعة منسقة من سياسات التصحيح. وتغطي الدورة السمات الأساسية للقطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (القطاع العيني، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي) والروابط فيما بينها، مع تسليط الضوء على العلاقات المحاسبية والسلوكية على السواء، واستخدام بيانات من إحدى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل المستجدات الاقتصادية والمالية لبلد معين في المنطقة المعنية باستخدام البيانات التاريخية وإطار عملي قائم على برمجيات إكسل.
- إعداد توقعات اقتصادية متسقة لمدة عام واحد مع افتراض عدم تغير السياسات.
- تحديد مواطن الضعف والمخاطر الاقتصادية في ظل سيناريو أساسي والتدابير على مستوى السياسات لمعالجتها.
- إعداد سيناريو تصحيحي يعكس هذه التدابير على مستوى السياسات وآثارها على الاقتصاد الكلي.
- تحديد الأهداف والتدابير الأخرى على مستوى السياسات لما بعد فترة السنة الواحدة والتي سيتم تبنيها في إطار متوسط الأجل.

وهناك صيغ مختلفة من دورة سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي حسب كل منطقة جغرافية على حدة باستخدام دراسات حالة مختلفة – للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لكتيب التدريب في العنوان التالي: *www.IMF.org/institute*.

سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وفي البنوك المركزية ويقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي أو يشاركون في تنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والعربية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: توضح هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات المهارات الأساسية اللازمة لإجراء عمليات البرمجة المالية؛ والسمات الرئيسية لحسابات القطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (أي القطاع العيني وقطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي)، والعلاقة فيما بينها. وتعرض الدورة الإطار المحاسبي لكل قطاع، وتفسيرات المتغيرات والمؤشرات من هذه الحسابات، والتحليلات الأساسية لهذه الحسابات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- حساب المتغيرات الاقتصادية باستخدام مبادئ محاسبة الاقتصاد الكلي.
- تفسير حسابات القطاع العيني وقطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي التي يتألف منها الاقتصاد الكلي.
- شرح الروابط المحاسبية والسلوكية بين حسابات الاقتصاد الكلي.
- تحليل المستجدات الاقتصادية والمالية في دراسة حالة قُطْرية باستخدام إطار عملي قائم على برمجيات إكسل.

سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وفي البنوك المركزية ويقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي أو يشاركون في تنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: تستند هذه الدورة عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى دورة «سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول» (FPP.1x)، وتهدف إلى تعميق فهم المشاركين لعمليتي تصميم وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية والمالية. وتتناول الدورة أساليب بسيطة للتنبؤ في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي، وتوضح افتراضات السيناريو الأساسي لتشخيص أداء الاقتصاد الكلي، كما تعرض كيفية إعداد برنامج لتصحيح الاقتصاد الكلي في دراسة حالة بلد ما.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد توقعات السيناريو الأساسي لقطاعات الاقتصاد العيني والخارجي والحكومي والنقدي باستخدام متغيرات محددة.
- شرح العلاقات المحاسبية والسلوكية بين قطاعات الاقتصاد الكلي.
- إعداد توقعات اقتصادية متسقة لمدة عام واحد مع افتراض عدم تغير السياسات.
- استخدام نموذج اقتصادي كلي لتحليل كيفية تأثير تغيرات السياسة على أحد التنبؤات.
- تحديد وتقييم مواطن الضعف الاقتصادي المتأصلة في أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- إعداد سيناريو السياسة الاقتصادية الكلية باستخدام مجموعة معينة من البيانات.

تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية أو الاقتصاد الذين يشاركون مباشرة في تشخيص حالة الاقتصاد الكلي وإعداد التوقعات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وأن يتقنوا استخدام تطبيقات برمجيات «إكسل». ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) أو الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تعزيز قدرة المشاركين على إجراء تقييم شامل للوضع الاقتصادي الكلي في بلد ما، بما في ذلك الحالة الراهنة للاقتصاد؛ وموقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية؛ والاستقرار المالي؛ واختلالات سعر الصرف؛ ومواطن الخطر في القطاعات المختلفة؛ وآفاق الاقتصاد في الأجل المتوسط، وخاصة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي.

وتؤكد الدورة أهمية الأدوات العملية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي اليومي وتستند إلى دراسات حالة وثيقة الصلة بالمنطقة المعنية لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وبيان كيفية استخدامها كأحد المدخلات في عملية صنع السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الناتج الممكن وحساب فجوات الناتج، وتشخيص حالة آفاق الاقتصاد.
- تقييم الموقف الراهن للسياسات المالية العامة والنقدية والمالية وسياسة سعر الصرف.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بعدة سبل منها تحليل مؤشرات سلامة القطاع المالي.
- تقييم آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، وخاصة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي.
- تحديد المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية المحتملة على المستويين الخارجي والداخلي التي تهدد النمو الاقتصادي، وتحديد السياسات التي تكفل التصدي لها.

تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية أو الاقتصاد الذين يشاركون مباشرة في تشخيص حالة الاقتصاد الكلي ووضع التوقعات. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تعزيز قدرة المشاركين على تقييم الوضع الاقتصادي الكلي لبلد ما، وتؤكد أهمية الأدوات العملية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي اليومي. وتغطي الدورة تقييم ما يلي:

- الحالة الراهنة للاقتصاد الكلي؛
- موقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية؛
- الاستقرار المالي؛
- آفاق الاقتصاد في الأجل المتوسط، وخاصة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي، واحتمال حدوث اختلالات في سعر الصرف، وظهور مخاطر في القطاعات المختلفة.

وتستعين الدورة بدراسة حالة لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وبيان كيفية مساهمتها في عملية صنع السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الناتج الممكن وحساب فجوات الناتج، وتشخيص حالة آفاق الاقتصاد.
- تقييم موقف سياسات المالية العامة، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة المالية الحالية.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بوسائل منها تحليل مؤشرات السلامة في القطاع المالي.
- تقييم آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، ولا سيما القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام والخارجي.
- تحديد المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية الخارجية والداخلية المحتملة أمام النمو الاقتصادي وتحديد السياسات لمعالجتها.

التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون المشاركون في وضع نماذج الاقتصاد القياسي والتنبؤ لتحليل وصياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وخلفية عن علم الاقتصاد القياسي. وينبغي كذلك أن يكونوا على دراية كافية باستخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي EViews. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول «التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي» (MFx) .

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تزويد المسؤولين الحكوميين بأساس قوي لتقدير نماذج الاقتصاد القياسي الكلي وتطبيقاتها في مجال التنبؤ وتحليل السياسات في البنوك المركزية والوزارات والمؤسسات البحثية العامة. ويعمل المشاركون في مجموعات للقيام بتمارين عملية لإعداد التقديرات والتنبؤات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أسس عدد من مواصفات النماذج.
- استخدام برمجيات EViews لتطبيق أساليب إعداد النماذج على البيانات القُطرية ومحاكاة النتائج المستقاة من أوراق بحثية مهمة سبق نشرها.
- تطبيق الأساليب المستخلصة من التدريب على حالات قُطْرية من المنطقة الجغرافية للمشاركين للتنبؤ بمسألة تتعلق بالسياسات وتحليلها.
- تطبيق الأدوات الملائمة المتاحة في مجموعة أدوات الاقتصاد القياسي EViews، على أعمالهم أو أنشطتهم البحثية، وكذلك بلدان أخرى.

التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين المعنيين بوضع التنبؤات المستخدمة في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

متطلبات وشروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خلفية بأساسيات الإحصاء والاقتصاد القياسي. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم». وسوف تجرى العروض والتطبيقات باستخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي EViews، وهو أحد البرمجيات المعروفة لتقدير ومحاكاة نماذج التنبؤ في تطبيقات ويندوز. ويتاح للمشاركين الحصول على تراخيص مؤقتة لاستخدام برمجيات EViews خلال فترة الدورة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى زيادة مهارة المشاركين في التنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي واستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة. وتتناول المحاضرات مناقشة النظرية الأساسية وتبين كيفية إجراء التحليلات التجريبية باستخدام برمجيات EViews. وتركز الدورة على أربعة جوانب لبناء النموذج التجريبي والتنبؤ، وهي:

- خصائص البيانات والنماذج، مثل السكون وعدم السكون وتساوق الحركة؛
- المواصفات الديناميكية وخاصة استخدام نماذج تصحيح الخطأ؛
- تقييم النماذج وتصميمها ومحاكاتها؛
- غموض التنبؤ، وتحليل السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- التنبؤ بالسلاسل الزمنية ونماذج المعادلات المتعددة باستخدام برمجيات EViews.
- تقييم الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وتطبيق أساليب التنبؤ الملائمة.
- إنشاء نموذج للاقتصاد القياسي باستخدام أساليب نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة (ARMA) والانحدار الذاتي للمتجهات (VAR) ونماذج تصحيح الخطأ في متجهات التكامل المشترك (VECM)؛
- استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية لتقييم أداء نموذج للتنبؤ.

النمو الشامل والسياسات الهيكلية

قضايا اقتصادية في التكامل الإقليمي (ERI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية، والوزارات والهيئات الأخرى المهتمة بهذه القضايا في البلدان التي تشارك في أحد ترتيبات التكامل الإقليمي أو التي تنظر في إقامة مثل هذا الترتيب أو تعتزم ذلك. كذلك توجه الدعوة لحضور هذه الدورة إلى العاملين في المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية أو فوق القومية.

شروط الالتحاق: يشترط في المتقدمين الحصول على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وإتقان استخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets).

وصف الدورة: يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات، في تعميق فهم المشاركين للتكامل الاقتصادي والنقدي والمالي. واستنادا إلى النظريات ودراسات الحالة من التجارب السابقة في عدة مناطق، تغطي هذه الدورة ما يلي: متطلبات التكامل الاقتصادي والنقدي؛ والتكامل التجاري والمالي والنقدي؛ وتكاليف ومزايا عملية التكامل؛ و جوانب الاقتصاد السياسي في التكامل.

وتعقد الحلقات التطبيقية لتعميق دراية المشاركين ببعض القضايا المعينة التي قد تنشأ عن تجارب سابقة في التكامل الاقتصادي والنقدي. ويستعين المشاركون بدراسات الحالة التي تضم بيانات قُطرية لوضع التقديرات، كما يطلب إليهم تقديم استنتاجاتهم في شكل عروض قصيرة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل مختلف أنواع التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي، إلى جانب ديناميكيات عملية التكامل.
- تحليل التكاليف والمزايا لخطط التكامل المختلفة في بلدانهم.
- تقييم درجات التقارب في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة المؤدية إلى تعميق التكامل ودرجة التقارب بعد ذلك.
- عرض موجز للمبررات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالتكامل التي قد تؤثر على بلدانهم.

إصلاح نظم دعم الطاقة (ESRx)– عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والعربية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل» وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم».

وصف الدورة: تُنظم هذه الدورة عبر الإنترنت بجهود مشتركة من معهد تنمية القدرات، وإدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ. وتستند الدورة إلى تحليل مكثف بين مختلف البلدان وتجارب عملية في تصميم المساعدة الفنية وإصلاح الدعم بغية تقديم التوصيات بشأن أفضل السبل لتخفيض دعم الطاقة.

وتتناول الدورة مفهوم إعانة دعم الطاقة – تعريفها وقياسها – وتستعرض انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتقدم كذلك مجموعات من الأدوات لتقييم الآثار التوزيعية للسيناريوهات البديلة لإصلاح نظام الدعم ووضع آلية لتسعير الوقود. وأخيرا، تستعرض الدورة أفضل السبل لإصلاح نظم دعم الطاقة وتقدم شرحا توضيحيا للنجاحات والإخفاقات في بلدان معينة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح مفهوم إعانات دعم الطاقة وتقدير الدعم قبل الضريبة وبعد الضريبة.
- تعريف ضرائب الطاقة التصحيحية وتوضيح كيفية حسابها.
- مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدعم الطاقة.
- شرح كيفية تصميم استراتيجيات قوية لإصلاح نظام الدعم.
- تصميم استجابات السياسات للتخفيف من آثار إصلاح الدعم على التضخم ورفاهية الأسر.
- استخدام مجموعة أدوات مبنية على برمجيات إكسل لتقييم آثار السيناريوهات البديلة لإصلاح نظام الدعم على الأسر في مختلف شرائح الدخل.
- تصميم آليات فعالة لتسعير الوقود بغية التخفيف من حدة تقلبات أسعاره.

النمو الشامل (IG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية أو تكون لديهم خبرة معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول «التطور المالي والشمول المالي» (FDFIx) .

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى زيادة وعي المشاركين بمفاهيم النمو الشامل وتعريفهم ببعض الأدوات التحليلية والتشغيلية لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النمو والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل. وتتناول المحاضرات المفاهيم الأساسية للنمو الشامل، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا استمرارية النمو على المدى الطويل، وتقدم الحلقات التطبيقية فرصة للمشاركين لتطبيق هذه المفاهيم واستيعاب تصميم استراتيجيات النمو الشامل بالاستناد إلى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير مقاييس الفقر وعدم المساواة.
- تحليل دور السياسات الاقتصادية الكلية في تشجيع النمو والمساواة والحد من الفقر.
- تحديد العقبات أمام النمو الشامل ووضع أولويات الإصلاحات.
- وضع استراتيجية للنمو الشامل لبلدانهم.

إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين برسم وتنفيذ السياسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة مع اتقان استخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل». ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx).

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية المباشرة التي يقدمها معهد تنمية القدرات تتناول مناقشة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد. وتتيح الدورة للمشاركين تفهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنويع؛ وإدارة سياسة المالية العامة؛ وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية؛ وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتنطوي الدورة على مزيج من المحاضرات، والحلقات التطبيقية العملية، وجلسات النقاش، ودراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنويع، واستمرارية الأوضاع.
- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية أم ادخارها أم استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تصميم سياسات لتشجيع زيادة الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث الهياكل المؤسسية الملائمة لصناديق الثروة السيادية.

إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx) –عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الهيئات الحكومية ذات الصلة من المعنيين بصياغة السياسات وتنفيذها في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. وينبغي أن يتوفر للمشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة إلى جانب الإلمام بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل».

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالاشتراك مع إدارتي شؤون المالية العامة والإحصاءات تتناول مناقشة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد. وتتيح الدورة للمشاركين تفهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنويع، وإدارة سياسة المالية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنويع، واستمرارية الأوضاع.
- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية أم ادخارها أم استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تقييم إيجابيات وسلبيات السياسات لتشجيع التنويع والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.

تشخيص مواطن التعرض للخطر (VDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في كافة المستويات بالبنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات الحكومية الأخرى التي لديها وحدات للمالية العامة الكلية (مثل مكتب مجلس الوزراء، والبرلمان) المعنيون بمتابعة وتقييم مواطن الضعف والمخاطر في مختلف القطاعات وعلى المستويين القُطري والإقليمي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن تكون لديهم خلفية عن أساسيات الاقتصاد القياسي، ودراية باستخدام البرمجيات في تطبيقات الاقتصاد القياسي.

وصف الدورة: تأتي هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات لتكون مكملة لدورة «تشخيص حالة الاقتصاد الكلي» (MDS) وذلك من خلال تعزيز قدرة المشاركين على تقييم مواطن التعرض للخطر في المالية العامة والقطاع المالي والحسابات الخارجية على نحو متكامل من خلال استخدام عدة أدوات تشخيصية تهدف إلى رصد مخاطر طرف المنحنى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم مخاطر استخدام مؤشرات التعرض للخطر في قطاع المالية العامة والقطاع المالي والقطاع الخارجي وقطاع الاقتصاد العيني.
- شرح كيفية تحول مواطن الخطر إلى ضائقة تؤدي إلى وقوع الأزمات من جراء الصدمات المعاكسة أو مزيج من السياسات المعيبة.
- استخدام أدوات تشخيصية (بما في ذلك الأدوات المستخدمة حاليا في أعمال رقابة الصندوق) لرصد مواطن الخطر في القطاعات المختلفة مواطن الخطر والتنبؤ بمؤشرات مخاطر طرف المنحنى.
- مواءمة الأدوات التشخيصية (المصنفة كنماذج قياسية للتقارير القطرية المعنية بمواطن التعرض للخطر) وفق البيانات المتاحة من بلدانهم.

المسائل القانونية

تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AMLS)

المستفيدون المستهدفون: معدو مشاريع القوانين، وصناع السياسات، والمسؤولون في الأجهزة الرقابية والتنظيمية في الأعمال والمهن غير المالية المعيَّنة، والمسؤولون في وحدات الاستخبارات المالية، والمسؤولون في أجهزة العدالة الجنائية وغيرهم من المسؤولين الذين يتعين عليهم تقييم المخاطر الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب للإعداد لإجراء التقييمات المشتركة وتطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلدانهم.

شروط الالتحاق: يفترض أن يتمتع المشاركون بخبرة لا تقل عن سنتين في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وتتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، إلى بناء قدرات المسؤولين المكلفين بتنفيذ المعايير الدولية المعدلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتسهم الدورة في تعميق فهم المشاركين لمتطلبات المعايير الدولية المعدلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، و «منهجية تقييم الامتثال للتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال ومدى فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» التي صدرت مؤخرا. وتتضمن الدورة تمارين عملية ومناقشات متعمقة حول كيفية تنفيذ بعض الجوانب المختارة من التوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- رسم الخطوط العامة لتنفيذ التوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتلخيصها وتحليلها.
- صياغة خطة عمل متوسطة الأجل لتقوية الإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التصدي للضغوط على علاقات المراسلة المصرفية (CBR)

المستفيدون المستهدفون: صناع السياسات، والقائمون على أعمال الرقابة والتنظيم على المؤسسات المالية في القطاع المالي، وغيرهم من المسؤولين المعنيين بتطبيق برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر.

شروط الالتحاق: يتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة من ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل في تطبيق برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وتتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية إلى استكشاف أحدث الاتجاهات العامة السائدة على المستويين العالمي والإقليمي فيما يتعلق بالضغوط الواقعة على علاقات المراسلة المصرفية وتبعاتها ومحفزاتها المحتملة. وتتناول الدورة مناقشة هذه الظاهرة من منظور المؤسسات المالية العالمية والدولية. وتستعرض الدورة كذلك الاستجابات والإجراءات التصحيحية المحتملة للتخفيف من حدة هذه الضغوط حالات قطع علاقات المراسلة المصرفية، مع التركيز على الحلول المصممة لكي تتوافق مع ظروف منطقة معينة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- اكتساب فهم متعمق لسياسات التخفيف من حدة المخاطر، والإجراءات الرقابية، ونظم إدارة المخاطر التي يمكن أن تساعد في التخفيف من الضغوط القائمة على علاقات المراسلة المصرفية.
- تحديد مجموعة من الحلول بقيادة القطاع العام، إلى جانب القطاع الخاص، بما في ذلك الاستجابات على المستوى الإقليمي، والتي يمكن أن تساهم في التصدي لمحفزات الضغوط على علاقات المراسلة المصرفية والتخفيف من آثارها.

حلقة تطبيقية حول إعسار الشركات والأسر (CHI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من كبار صناع السياسات في البلدان الأوروبية المعنيون بتصميم وتطبيق تشريعات إعسار الشركات والأسر والقضايا ذات الصلة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بنظام الإعسار، ويفضل حصولهم على درجة جامعية متقدمة في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تتيح هذه الحلقة التطبيقية التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية منبرا للمسؤولين العموميين لاستعراض تجاربهم في إصلاح وتنفيذ قانون إعسار الشركات والأسر والقضايا ذات الصلة، مثل إنفاذ المطالبات والأساليب البديلة لمعالجة الديون المتعثرة. وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية والأزمات الوطنية التي تلتها الحاجة إلى وجود نظم فعالة للتعامل مع الإعسار وهناك العديد من البلدان التي بدأت بالفعل أو تخطط من أجل إجراء إصلاحات في نظم الإعسار لمعالجة تبعات التغيرات في البيئة الاقتصادية. وتنهج هذه الحلقة التطبيقية طابعا تفاعليا وهي معدة لصناع السياسات من مجموعة من البلدان التي تتعامل مع قضايا إعسار الشركات والأسر، والخبراء الدوليين البارزين، وممثلي إدارة الشؤون القانونية وغيرها من الإدارات الوظيفية في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمات الدولية الأخرى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم كيفية تفاعل أهداف السياسات والحلول الفنية في مجال إعسار الشركات والأسر وغيرها من المجالات.
- تحديد الاتجاهات العامة للتطور المستقبلي في مجال تشريعات الإعسار.
- استخلاص الدروس من التجارب الإيجابية والسلبية في بلدان مختارة.

أساسيات قانون البنك المركزي (FCBLx)– عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: المستشارون القانونيون في البنوك المركزية ووزارات المالية.

شروط الالتحاق: يفترض حصول المشاركين على درجة علمية في القانون والعمل في المسائل القانونية المتعلقة بالبنوك المركزية، إما ضمن عمل البنك المركزي أو وزارة المالية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة الشؤون القانونية في صندوق النقد الدولي إلى تعريف المشاركين بأساسيات قانون البنك المركزي. وتتناول الدورة المسائل القانونية الضرورية لمساندة أنشطة البنوك المركزية السليمة والفعالة، كما تتناول الركائز القانونية في صلاحيات البنوك المركزية، وهياكل صناعة قراراتها، واستقلاليتها، ودرجة مساءلتها، ومستوى شفافيتها، وعملياتها. وتجمع هذه الدورة بين العناصر النظرية والتمارين العملية حول كيفية تحليل وتصميم الأطر القانونية للبنوك المركزية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم المسائل القانونية التي يتعين عموما تغطيتها في تشريعات البنوك المركزية، وكيفية معالجة هذه المسائل في سياق الممارسات الدولية السليمة.
- تقديم التفسير والمشورة بشأن تطبيق أهم المسائل القانونية والممارسات الدولية السليمة في التشريعات المحلية.
- تحليل وتقييم تشريعات البنوك المركزية مقابل الممارسات الدولية السليمة.
- إعداد وصياغة التوصيات بشأن كيفية تعديل تشريعات البنوك المركزية من خلال إصلاح القوانين لكي تتوافق مع الممارسات الدولية السليمة.
- شرح التعديلات المقترحة في تشريعات البنوك المركزية المقترحة للأطراف المعنية ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع هذه الأطراف المعنية.

قضايا مختارة حول قانون المالية العامة والحوكمة (FLG)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية وغيرها من الهيئات الحكومية من المعنيين بالجوانب القانونية في صنع سياسات المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون من المحامين المؤهلين الذين لديهم خلفية عن تقديم المشورة إلى وزارات المالية أو غيرها من الهيئات الحكومية حول الجوانب القانونية في سياسات المالية العامة أو صياغة تشريعات المالية العامة. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، على جوانب الصياغة القانونية للقضايا الراهنة المتعلقة بقوانين المالية العامة والقوانين الضريبية. وتغطي الدورة مجموعة كبيرة من الموضوعات المدرجة في الوقت الراهن على جداول أعمال سياسات المالية العامة في شتى أنحاء العالم، في هذه الحقبة من تشديد أوضاع المالية العامة. ومن الأمثلة على المسائل التي تتناولها هذه الدورة، ما يلي:

- القضايا الضريبية الراهنة، مثل قضايا الضريبة عبر الحدود وتآكل القاعدة الضريبية، وصياغة أدوات القوانين الضريبية في مجالات ضريبة الدخل والضرائب العامة على الاستهلاك (مثل ضريبة القيمة المضافة) لمعالجة هذه القضايا؛
- المسائل المتعلقة بقوانين الموازنة مثل المبادئ القانونية السليمة لقوانين الموازنة الأساسية، ووضع قواعد للمالية العامة، والتنسيق في المالية العامة على المستوى الفيدرالي، ودور مجالس المالية العامة؛
- الجوانب المتعلقة بإدارة الدين العام والأوراق المالية، بما فيها الجوانب القانونية والمؤسسية لإدارة الدين العام وإصدار سندات الدين العام؛
- تصميم الأطر القانونية لصناديق الثروة السيادية والمؤسسات المملوكة للدولة؛

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الروابط بين مختلف جوانب إطار قانون المالية العامة وانعكاساتها.
- تحديد أهم المسائل القانونية والمتعلقة بالسياسات في الوقت الراهن في مختلف جوانب إطار قانون المالية العامة، وأفضل المناهج العملية لمعالجتها، مثل إصلاح القوانين.
- تحديد أهم مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.

الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (LAIF)

المستفيدون المستهدفون: المحامون، وكبار المحامين وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى من البنوك المركزية ووزارات المالية والعدل وغيرها من الهيئات الكائنة غالبا في بلدان الأسواق الصاعدة الذين يباشرون مسؤوليات متعلقة بالجوانب القانونية في العلاقات بالمؤسسات المالية الدولية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، السمات القانونية والمؤسسية والتشغيلية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (وأهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وتبحث في الروابط بين هذه المؤسسات الدولية. وقد تختلف المؤسسات التي تتناولها الدورة من عام إلى آخر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إظهار درايتهم المتعمقة فيما يتعلق بتاريخ وأهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية ونظم الحوكمة فيها وهياكلها التنظيمية ووظائفها وعلاقاتها ببلدانهم الأعضاء.
- المساهمة بدرجة أكبر من الفعالية في التفاعلات مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية تشجيع النمو الاقتصادي المتوازن في البلدان الأعضاء.
- تحديد التحديات والاتجاهات العامة في المؤسسات المالية الدولية واستخلاص الدروس لمساعدة البلدان الأعضاء في إعداد أدوات السياسات والأطر القانونية الأكثر فعالية وقدرة على الاستجابة للتحديات.

الأطر القانونية لأعمال الرقابة وتسوية الأوضاع المصرفية (LBSR)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من البنوك المركزية، ووزارات المالية، وجهات الرقابة المصرفية، والسلطات المعنية بتسوية أوضاع البنوك، وهيئات التأمين على الودائع المعنيون بالرقابة المصرفية، وتسوية أوضاع البنوك، وإدارة الأزمات. ونظرا لأن هذه الدورة مخصصة لكبار المحامين، من المتوقع أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بالمسائل القانونية المتعلقة بالقطاع المالي. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وتتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بقوانين القطاع المالي، ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية متقدمة في القانون.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية في بعض القضايا المختارة ذات الصلة بالبنية التحتية المؤسسية والقانونية اللازمة لدعم أعمال التنظيم والرقابة السليمة في القطاع المصرفي، وتسوية أوضاع البنوك، وشبكات الأمان، وإدارة الأزمات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم المسائل القانونية ذات الصلة بأعمال التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، وتسوية أوضاع البنوك، وشبكات الأمان، وإدارة الأزمات، وكيفية معالجة الممارسات الدولية المثلى لهذه المسائل.
- تحديد مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.
- تحليل وتقييم تشريعات القطاع المالي المحلية مقابل الممارسات الدولية المثلى.
- وضع وصياغة التوصيات حول كيفية تعديل تشريعات القطاع المالي من خلال إصلاح القوانين لكي تتوافق مع الممارسات الدولية المثلى.
- شرح التعديلات المقترحة في تشريعات القطاع المالي للمسؤولين المعنيين ودعم هذه المقترحات أثناء المناقشات والمشاورات التي تجرى معهم.

الأطر القانونية للإدارة المالية العامة (LFPFM)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية، والوزارات التنفيذية، والبنوك المركزية، ومكاتب التدقيق الوطنية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وصناديق الثروة السيادية، ومكاتب المدعي العام المتعاملون في مسائل الإدارة المالية العامة. ونظرا لأن هذه الدورة مخصصة لرؤساء الإدارات القانونية وكبار المحامين، فينبغي أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بالمسائل القانونية المتعلقة بالقطاع المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بالإدارة المالية العامة، ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية متقدمة في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وتتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية المسائل المؤسسية والقانونية ذات الصلة بالإدارة المالية العامة السليمة والفعالة. ومن بين الموضوعات المتضمنة في هذه الدورة التدريبية الأسس القانونية والجوانب المتعلقة بالحوكمة في صياغة الميزانية وإعدادها وتنفيذها؛ وقواعد ومؤسسات المالية العامة؛ وإدارة الدين العام؛ والإشراف المالي على المؤسسات المملوكة للدولة، وإدارة الاستثمارات العامة، وصناديق الثروة السيادية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أفضل الممارسات لمعالجة مسائل الإدارة المالية العامة.
- تحديد مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.
- تحليل وتقييم تشريعات الإدارة المالية العامة المحلية مقابل الممارسات الدولية المثلى.
- وضع وصياغة التوصيات حول كيفية تعديل تشريعات الإدارة المالية العامة من خلال إصلاح القوانين لكي تتوافق مع الممارسات الدولية المثلى.
- شرح التعديلات المقترحة في تشريعات الإدارة المالية العامة للأطراف المعنية ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع هذه الأطراف المعنية.

مسائل ذات طابع دولي في تصميم القوانين الضريبية (TLWD)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية والهيئات الضريبية في البلدان الأعضاء من المعنيين بالجوانب القانونية في صنع السياسات الضريبية أو الإدارة الضريبية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بقوانين المالية العامة والقوانين الضريبية.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي يقدمها خبراء إدارة الشؤون القانونية وخبراء خارجيون تتناول المسائل الراهنة المتعلقة بوضع وصياغة القوانين الضريبية. وتغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال صناع السياسات وخاصة مسائل الضريبة عبر الحدود/الدولية، وتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والتهرب من ضريبتي الدخل والاستهلاك. وإذ تراعي هذه الدورة التدريبية السياق العام في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فإنها تناقش تصميم الأدوات اللازمة لمعالجة تلك المسائل، بما فيها التحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنة. كذلك تغطي الدورة مسائل أخرى متعلقة بتصميم القوانين الضريبية والتي قد تؤثر على المركز المالي للبلد المعني، مثل وضع حوافز ضريبية وغيرها من النظم المحددة (مثل الضرائب على الموارد الطبيعية) ووضع سياسة متكاملة وملائمة للتفاوض وإبرام المعاهدات الضريبية، وتطوير نظام تسوية النزاعات الضريبية للتعامل مع قضية المتأخرات وتعزيز اليقين الضريبي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير الروابط بين مختلف قوانين المالية العامة وانعكاساتها.
- تحديد أهم المسائل القانونية وقضايا السياسات في الوقت الراهن وأفضل المناهج العملية لمعالجتها، بما في ذلك من خلال إصلاح القوانين.
- تحليل وتقييم التشريعات الضريبية المحلية مقابل الممارسات الدولية المثلى.
- تحديد مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.
- شرح التعديلات المقترحة في التشريعات الضريبية للأطراف المعنية ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع تلك الأطراف المعنية.

الإحصاءات الاقتصادية الكلية

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد إحصاءات القطاع الخارجي (ESS) (إحصاءات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي)، ولديهم إلمام بالمنهجية المستخدمة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء ولديهم خبرة لمدة عامين على الأقل في مجال إعداد البيانات أو أن يكونوا قد أتموا الدورة التدريبية حول «إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات».

وصف الدورة: تستهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات معدي البيانات الذين لديهم قدر من الخبرة في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي و/أو تحليلها. وتهدف إلى تعميق استيعاب المفاهيم ومصادر البيانات وأساليب إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وتطبيقها لمعالجة المسائل المنهجية المعقدة. ولا تتناول الدورة المفاهيم الأساسية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، حيث يفترض في المشاركين بهذه الدورة للمستوى المتوسط أن يكونوا على دراية بتلك المفاهيم الأساسية.

وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية التي يجري خلالها تحليل حالات قُطْرية باستخدام عنصر بيانات قوي وتسمح بالتعلُم من النظراء وتبادل الخبرات. وإدراكا للتحديات التي تواجه إعداد البيانات في مجالات ناشئة ذات أهمية بالنسبة للمستخدم، تركز الدورة على موضوعات محددة، مثل تقدير الأنشطة غير الرسمية عبر الحدود، ومعالجة الكيانات ذات الغرض الخاص. وتستعرض الدورة الموضوعات والتحديات الناشئة عن تطورات الاقتصاد العالمي، وتُتاح للمشاركين فرصة مناقشة تأثيرها على جهود إعداد البيانات. كذلك تُستخدم بعض التمارين المحددة لدمج عملية إعداد البيانات في عمليات رقابة الصندوق ومشورته بشأن السياسات؛ وتستعرض الاستخدامات التحليلية لإحصاءات القطاع الخارجي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة في معالجة المسائل المنهجية المعقدة والمسائل ذات الصلة بإعداد البيانات في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- تحديد مصادر البيانات المحتملة وأساليب إعداد البيانات التي تستخدم في تحسين نطاق تغطية الأنشطة الناشئة عن العولمة في «إحصاءات القطاع الخارجي».
- شرح الاستخدامات التحليلية لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (BPSCG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بصفة رئيسية بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي أو كليهما. وينبغي إلمام المشاركين بمنهجية دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة، وأن تكون لديهم خبرة لمدة سنة واحدة على الأقل في مجال إعداد بيانات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات توفر المشورة العملية بشأن إعداد ونشر الإحصاءات الدولية (ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي) استنادا إلى مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (المرشد). وتهدف هذه الدورة إلى توضيح كيفية التطبيق العملي للإطار المفاهيمي المبين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتتألف الدورة من مجموعة من المحاضرات والحلقات التطبيقية وسلسلة من المناقشات حول أساليب تجميع البيانات لإعداد الحسابات الدولية. وتركز على ممارسات إعداد الإحصاءات، بما فيها مصادر البيانات التي يمكن الاستناد إليها في إعداد بيانات الحسابات الدولية، بالإضافة إلى المسائل المنهجية المعقدة والمسائل المتعلقة بإعداد البيانات المرتبطة بعناصر معينة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وغيرها من المسائل ذات الصلة بالعديد من الحسابات. وتتاح للمشاركين خلال الدورة فرصة مناقشة مشكلات إعداد البيانات التي واجهتهم؛ واكتساب فهم متعمق للاستخدامات التحليلية للحسابات الدولية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد ونشر إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي استنادا إلى الأساليب المستخدمة في المرشد.
- تحديد مصادر البيانات الجديدة لاستخدامها في تحسين إعداد إحصاءات بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- تطبيق الأساليب الإحصائية للتعامل مع المسائل المنهجية المعقدة والمسائل ذات الصلة بإعداد البيانات.
- تعميق فهم المشاركين للاستخدامات التحليلية لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

منهج الميزانية العمومية (BSA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات الأخرى المعنية بإعداد الإحصاءات النقدية والمالية، إحصاءات مالية الحكومة/الدين، وإحصاءات القطاع الخارجي، و/أو الإشراف على التحليل المالي الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة التدريبية التي تديرها إدارة الإحصاءات أداة سهلة الاستخدام سبق أن أعدتها الإدارة لدمج بيانات الأوضاع النقدية وإحصاءات الحكومة وميزان المدفوعات المبلغة إليها تلقائيا بغية إعداد مصفوفة لتوزيع المطالبات والالتزامات على أساس من أي طرف إلى أي طرف. ومتى أصبحت المصفوفة متاحة، من المفترض أن يتمكن المسؤولون في البلدان المختلفة من استخدام تحليل منهج الميزانية العمومية (BSA) للتركيز على روابط الميزانيات العمومية الكلية وتحديد بعض الانكشافات ومواطن الضعف المعينة، مثل الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، وتراكم الرفع المالي في قطاع الشركات، وفرط الاعتماد على القطاع المصرفي لإحلال الديون السيادية –وهي أداة مفيدة للغاية في التحليل المالي الكلي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- استخدام المعلومات في المصفوفة المُعدة وفق منهج الميزانية العمومية لتحديد الاختلالات في الميزانية العمومية، والانكشاف، ومخاطر التعرض لصدمات مثل الخروج المفاجئ للتدفقات الرأسمالية أو الانخفاض الحاد في سعر الصرف.
- عرض موجز للبيانات المصدرية المستخدمة في إعداد المصفوفة وفق منهج الميزانية العمومية وتحديد فجوات البيانات الحرجة في بلدانها.
- إعداد خطط العمل لمعالجة هذه الفجوات في البيانات على المدى المتوسط من أجل تزويد صناع السياسات الوطنيين بمصفوفة تفيد في التحليل وتقوم على منهج الميزانية العمومية.

الميزانيات العمومية وحسابات التراكم (BSAA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد إحصاءات الحسابات القومية (تحديدا حسابات القطاعات والحسابات على أساس من أي طرف إلى أي طرف) الذين يعملون مع هيئات الإحصاءات الوطنية والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو تكون لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الجوانب النظرية والعملية ذات الصلة بإعداد بيانات حسابات التراكم (الحساب الرأسمالي والحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول، وحسابات إعادة التقييم) والميزانيات العمومية وفقا للقطاعات المؤسسية. وتستند الدورة إلى الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويتمثل هدف هذه الدورة في تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لإعداد سلسلة كاملة من حسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية. وتتألف الدورة من محاضرات تتناول المفاهيم والقضايا المنهجية بالإضافة إلى حلقات تطبيقية تتناول مسائل عملية في إعداد البيانات. وتقدم المحاضرات عرضا عاما للإطار المنهجي والمفاهيم والتعاريف ذات الصلة بحسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية، وفحص مصادر البيانات المحتملة لعمليات الإعداد، وبيان الأساليب والإجراءات الممكنة لإعداد البيانات. وتتيح هذه الدورة التدريبية كذلك منبرا للمشاركين لتبادل الخبرات والممارسات القُطرية ذات الصلة بإعداد بيانات حسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المبادئ التي يرتكز عليها إعداد إحصاءات الحسابات القومية والحسابات المالية.
- توضيح الصلة بين الإحصاءات المالية وغير المالية، مما يوفر الأساس لإعداد البيانات المتكامل للأنشطة الاقتصادية غير المالية، والمعاملات المالية، والميزانيات العمومية.
- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة عن المفاهيم والمنهجية لتحديد فجوات البيانات ومواطن القوة والضعف في البيانات الحالية.
- تقديم توضيح لصناع السياسات بمدى أهمية وملاءمة إعداد بيانات حسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية لتحليل تطورات السياسات الاحترازية الكلية.
- عقد اتفاقيات لتبادل البيانات مع الكيانات المعنية لتوفير أساس من أجل تضافر الجهود في سبيل إعداد ونشر الحسابات والميزانيات العمومية القطاعية التي يمكن مقارنتها دوليا، استنادا إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

أساسيات إعداد البيانات في الإحصاءات الاقتصادية الكلية (CBMSx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون القائمون على إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية في الهيئات الإحصائية الوطنية، أو وزارات المالية أو الاقتصاد أو التخطيط، أو في البنوك المركزية

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم» مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل».

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي المهارات الأساسية والمفاهيم والمبادئ اللازمة لإعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية. وتتناول الدورة موضوعات مثل الإقامة، والوحدات المؤسسية، والقطاعات المؤسسية، والقواعد المحاسبية، والأدوات المالية، والأرصدة والتدفقات، و؟مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات؟، كما تتناول عرض الروابط الاقتصادية الكلية الأساسية بين هذه الإحصاءات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، وباستخدام المفاهيم والمبادئ الأساسية لإعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، يصبح بإمكان المشاركين:

- التمييز بين الوحدات والقطاعات المؤسسية.
- تطبيق مفهوم الإقامة.
- قيد الأرصدة والتدفقات على نحو متكامل.
- استخدام القواعد المحاسبية الملائمة.
- تصنيف الأدوات المالية.
- تلخيص متطلبات وتوصيات "مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات".
- تقييم الروابط الاقتصادية الكلية المشتركة.

إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود (CBPS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بصفة أساسية بإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي و/أو إحصاءات الدين الخارجي، وكذلك بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة أو المسح المنسق للاستثمار المباشر.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء ولديهم خبرة بحد أدنى سنة واحدة في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي و/أو إحصاءات الدين الخارجي.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات توفر تدريبا على منهجية إعداد ونشر إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود، بما في ذلك البيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي وبنود التذكرة وبيانات المراكز التكميلية وفق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ وإحصاءات الدين الخارجي، بما في ذلك تكوين العملة، وأجل الاستحقاق المتبقي، وجدول خدمة الدين؛ والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، بما فيه البيانات القطاعية؛ والمسح المنسق للاستثمار المباشر. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والمناقشات والتمارين العملية. وتركز المحاضرات والمناقشات في الفصل الدراسي على المفاهيم العامة وممارسات إعداد الإحصاءات، بينما تتيح التمارين للمشاركين فرصة التطبيق العملي للمعرفة التي يكتسبونها. وتتاح للمشاركين خلال الدورة فرصة مناقشة المصاعب التي واجهتهم في إعداد البيانات؛ واكتساب فهم متعمق للاستخدامات التحليلية للحسابات الدولية. وتستند الدورة إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وإصدار عام ٢٠١٣ من إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، والمرشد إلى المسح المنسق لاستثمار الحافظة لعام ٢٠١٠، والمرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر لعام ٢٠١٥.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد بيانات «وضع الاستثمار الدولي»، و «إحصاءات الدين الخارجي»، و «المسح المنسق لاستثمارات الحافظة»، و «المسح المنسق للاستثمار المباشر»، أو أي منها – بالإضافة إلى بنود التذكرة، والبنود التكميلية في «وضع الاستثمار الدولي» والجداول في إحصاءات الدين الخارجي.
- تحديد مصادر البيانات الجديدة المحتملة لإعداد إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.
- تطبيق أساليب إعداد البيانات وأفضل ممارسات النشر المتعلقة بإحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.
- توضيح العلاقة بين البيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات، وكيفية دمج البيانات المتعلقة بالمراكز المالية العابرة للحدود في الإطار الاقتصاد الكلي العام.
- شرح الاستخدام التحليلي لإحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.

إحصاءات الدين الخارجي (EDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد إحصاءات الدين الخارجي و/أو وضع الاستثمار الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة؛ والإلمام بأساسيات مفاهيم الحسابات الدولية؛ مع خبرة بحد أدنى سنة واحدة في إعداد إحصاءات الدين الخارجي أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات إلى تعميق فهم المشاركين للمعايير الدولية لإعداد إحصاءات الدين الخارجي حسبما ترد في إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها» لعام ٢٠١٣ (مرشد الدين الخارجي). وتزود المشاركين بإرشادات عملية حول إعداد البيانات تغطي مصادر البيانات وأساليب إعداد إحصاءات الدين الخارجي، إلى جانب كيفية تحليل هذه البيانات، مع مراعاة التطورات ذات الصلة التي تطرأ في السوق المالية العالمية. وتتألف الدورة من محاضرات وتمارين عملية ودراسات حالة تغطي الموضوعات التالية:

- التطورات الأخيرة في السوق المالية العالمية (مثل عملية الاستغناء عن الوساطة، وتجنب الأدوات التقليدية للاستثمار عبر الحدود) وآثارها على إعداد إحصاءات الدين الخارجي؛
- تطبيق منهجية المرشد لإعداد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ التأكد من اتساقها وإمكانية مقارنتها بإحصاءات الدين الخارجي وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، وأهمها إحصاءات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات مالية الحكومة، والحسابات القومية؛
- نظم إدارة الدين والإرشادات العملية حول إعداد إحصاءات الدين الخارجي للقطاعين العام والخاص؛
- التحقق من صحة البيانات وتقييم جودة إحصاءات الدين الخارجي من خلال تطبيق «إطار تقييم جودة البيانات» الذي وضعه صندوق النقد الدولي ؛
- نشر البيانات ومتطلبات قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية (QEDS) التي أنشأها البنك الدولي؛
- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، الأدوات التحليلية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح آخر التطورات التي تؤثر على إحصاءات الدين الخارجي.
- تطبيق إطار مفاهيم إعداد إحصاءات الدين الخارجي وفق ما جاء في المرشد إلى إعداد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣.
- تحديد ثغرات البيانات ووضع استراتيجية لاستخدامها في تحسين إعداد إحصاءات الدين الخارجي.
- شرح روابط إحصاءات الدين الخارجي مع مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى.
- شرح الاستخدامات التحليلية لإحصاءات الدين الخارجي.

مؤشرات السلامة المالية (FSI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاع المالي المعنيون بجمع وإعداد وتحليل مؤشرات السلامة المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات تُعرِّف المشاركين بأساسيات إعداد واستخدام مؤشرات السلامة المالية (FSIs) لدعم تحليل سلامة الاقتصاد الكلي. وتغطي الدورة المسائل المنهجية والفنية لبناء مؤشرات السلامة المالية كما ترد مناقشتها في المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية وفق تعديلاته في عام ٢٠١٩. وتتضمن الدورة محاضرات وحلقات تطبيقية بشأن ما يلي:

- القطاعات المؤسسية
- أسس توحيد البيانات وتعديلاتها بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية؛
- الإطار التنظيمي لجهات تلقي الودائع؛
- المبادئ المحاسبية والكشوف المالية القطاعية لمؤشرات السلامة المالية؛
- مؤشرات السلامة المالية الأساسية والإضافية في قطاعي جهات تلقي الودائع، والشركات المالية الأخرى وغيرهما من القطاعات؛
- الرقابة على القطاع المالي ومؤشرات السلامة المالية؛
- تحليل السلامة الاحترازية الكلية ومؤشرات السلامة المالية.

وإلى جانب المحاضرات تتضمن الدورة تمارين عملية يعمل المشاركون من خلالها في مجموعات للتوصل إلى حلول لبعض المسائل العملية المتعلقة بتصنيف الوحدات المؤسسية المالية، وإعداد مجتمعات إحصائية لمؤشرات السلامة المالية وفق أسس التوحيد المختلفة، وحساب نسب الملاءة والسيولة وفق اتفاقية بازل، وإعداد الكشوف المالية القطاعية ومؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع، واستخدام هذه المؤشرات في الرقابة على القطاع المالي. وتقدم الدورة النماذج القياسية لاستخدامها في عملية الإبلاغ المنتظمة لبيانات المؤشر والبيانات الوصفية لصندوق النقد الدولي كما تقدم إرشادات حول استخدام قاعدة بيانات الصندوق المتعلقة ببيانات مؤشر السلامة المالية والبيانات الوصفية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد مؤشرات السلامة المالية حسب المنهجية المعتمدة في المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠١٩، وذلك باستخدام البيانات المصدرية المستخرجة من الكشوف المالية القطاعية ونماذج الإبلاغ الرقابية.
- حساب مؤشرات السلامة المالية باستخدام أسس مختلفة لتوحيد البيانات وتفسير النتائج المختلفة التي يتم التوصل إليها.
- إعداد أو تحديث البيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية، بما فيها المعلومات عن أهم جوانب إطار المفاهيم المستخدم في إعداد البيانات المصدرية وممارسات إعداد بيانات مؤشر السلامة المالية.
- تحليل وتفسير مؤشرات السلامة المالية التي تم إعدادها للقطاع المالي واستخدامها في الرقابة على القطاع المالي والسياسة الاحترازية الكلية.

إحصاءات مالية الحكومة – المستوى المتقدم (GFS-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤولياتهم الأساسية لمدة ثلاث سنوات على الأقل في إعداد ونشر إحصاءات مالية الحكومة ويتعاملون بصفة منتظمة مع المسائل المنهجية المعقدة في إحصاءات مالية الحكومة وإعدادها، كتلك الوراد وصفها أدناه.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو ما يعادلها. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إحصاءات مالية الحكومة (GFSx).

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة على النحو الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، مع التركيز على المفاهيم الجديدة الواردة في هذا الدليل. ويُشترط إلمام المشاركين في هذه الدورة بإطار إحصاءات مالية الحكومة الأساسي ونظام التصنيف المتبع. وإذ تؤكد الدورة التدريبية أهمية الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة، فإنها تتناول مسائل شاملة معقدة في إحصاءات مالية الحكومة، مثل التزامات معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، والتأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والميزانية العمومية للقطاع العام. وتبحث الدورة أيضا في نطاق تغطية القطاع العام، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمسائل البينية والمعقدة. وتتناول الدورة مناقشة مستوى الاتساق والتنسيق في البيانات الداخلية وفيما بين القطاعات بين الهيئات المنتجة للبيانات وعرض وإبلاغ البيانات لمستخدميها. وتتبع هذه الدورة صيغة مؤلفة من محاضرات وحلقات نقاش.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المفاهيم الجديدة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.
- تطبيق المبادئ العامة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، على مسائل إحصاءات مالية الحكومة المعقدة الشاملة في الإطار المتكامل، مثل الحماية الاجتماعية، والتزامات نظم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، والتأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والميزانية العمومية للقطاع العام.

إحصاءات مالية الحكومة – المستوى الأساسي (GFS-F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى الجوانب العملية لإعداد البيانات. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق المنهجية الجديدة المتسقة مع نظام الحسابات القومية. وتبحث الدورة الجوانب المتعلقة بنطاق تغطية إحصاءات مالية الحكومة وقواعدها المحاسبية (بما في ذلك المحاسبة على أساس الاستحقاق)، فضلا على موضوعات التقييم، والتصنيف، والدين، والميزانيات العمومية، والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات. وتتناول الدورة أيضا عملية إبلاغ البيانات لصندوق النقد الدولي. وتتضمن الدورة سلسلة من دراسات الحالة التي تشكل أحد عناصرها المحورية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المفاهيم الأساسية والتعاريف والمبادئ المحاسبية في الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة.
- تصنيف مراكز التدفقات والأرصدة الحكومية الأساسية وفقا لما جاء في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، وإعداد كشوف وجداول إحصاءات مالية الحكومة ذات الصلة.
- تطبيق المبادئ العامة لتصنيف كيان ما في القطاع العام، وفي القطاعات الفرعية ذات الصلة، مثل قطاعي الحكومة العامة والشركات العامة.

إحصاءات مالية الحكومة (GFSx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات المالية العامة.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم» مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل».

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى الجوانب العملية لإعداد البيانات. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق المنهجية الجديدة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ والمتسقة مع نظام الحسابات القومية. وتبحث الدورة إطار إحصاءات مالية الحكومة ونطاق تغطيتها وقواعدها المحاسبية (بما في ذلك المحاسبة على أساس الاستحقاق)، وبنودها، والميزانية العمومية والدين، والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد هذه الإحصاءات. وأخيرا، تناقش الدورة نشر إحصاءات مالية الحكومة واستخداماتها في صنع القرارات وتحليلات المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة، وفهم مزاياه وأهمية توفير بيانات مالية شاملة ومتسقة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي من أجل تصميم سياسة المالية العامة، ومتابعتها وتقييمها.
- تطبيق مبادئ الاقتصاد الكلي الرئيسية عند تحديد الوحدات المؤسسية في القطاع العام والتمييز بين وحدات الحكومة العامة والشركات العامة.
- تطبيق مفاهيم الاقتصاد الكلي الأساسية، والمبادئ والقواعد المحاسبية لتحديد وتصنيف وقيد المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز الأرصدة.
- شرح مدى تأثير عمليات حكومية محددة والتدفقات الأخرى خارج نطاق سيطرة الحكومة على عجز/فائض المالية العامة والدين وصافي القيمة.
- شرح العلاقة بين مجملات المالية العامة الرئيسية من جهة، وبين مجملات المالية العامة والمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات (ITGS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤوليتهم الأساسية في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، و/أو إحصاءات التجارة الدولية في السلع. وينبغي إلمام المشاركين بالمنهجية المعتمدة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة؛ وأن تكون لديهم معرفة أساسية بمفاهيم ميزان المدفوعات؛ بالإضافة إلى خبرة لمدة سنة واحدة على الأقل في إعداد بيانات ميزان المدفوعات أو جمع ومعالجة البيانات المصدرية حول السلع و/أو الخدمات من أجل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات إلى توفير فهم شامل للإحصاءات الأساسية المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات. وتقدم الدورة المشورة العملية بشأن مصادر البيانات وأساليب إعداد هذه الإحصاءات. وتستند أساسا إلى مرشد تجميع بيانات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والمرشد لإعداد بيانات دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات الصادر في عام ٢٠١٠. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية وحلقات النقاش حول الممارسات القُطْرية التي تتناول المفاهيم والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات المرتبطة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات. وتتضمن كذلك حلقات نقاش حول الممارسات القُطْرية. ومع الإقرار بالتحديات التي تواجه عملية إعداد الإحصاءات بالنسبة لفئات معينة من الخدمات كالتصنيع والمتاجرة، والتأمين، والخدمات المالية، والبناء تركز الدورة التدريبية على جوانب محددة في معالجة هذه الفئات وكيفية قيدها في ميزان المدفوعات. وتتاح للمشاركين فرصة مناقشة مشكلات إعداد البيانات التي تعرضوا لها وتفهم الاستخدامات التحليلية لإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح عملية إعداد بيانات حسابات التجارة الدولية في السلع والخدمات ذات الصلة بميزان المدفوعات، وفقا للأساليب الواردة في مرشد تجميع بيانات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والمرشد لإعداد بيانات دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات الصادر في عام ٢٠١٠
- تحديد مصادر بيانات جديدة يمكنها تحسين عملية إعداد إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات.
- تطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة للتعامل مع المسائل المعقدة على مستوى المنهجية وإعداد الإحصاءات.

الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتقدم (MFS-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة. ويوصى بحضور الدورة التدريبية التمهيدية حول الإحصاءات النقدية والمالية (MFS-I) قبل حضور هذه الدورة.

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات تُعرّف المشاركين بأساسيات إعداد الإحصاءات النقدية مع التركيز بصفة خاصة على «الشركات المالية الأخرى» (OFCs). وتعرض الدورة أيضا نظرة عامة على الإحصاءات المالية والحسابات القومية. وتستند مواد الدورة إلى «دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها» (MFSMCG). ورغم أن هذه الدورة تقدم ملخصا لأهم المبادئ التي يرتكز عليها إعداد الإحصاءات النقدية، فإنها تفترض إلمام المشاركين بهذه المبادئ (كأن يكون قد سبق لهم المشاركة في الدورة التدريبية التمهيدية حول الإحصاءات النقدية والمالية (MFS-I)). ويتناول الجزء الأساسي في هذه الدورة سمات الأنواع المختلفة من «الشركات المالية الأخرى» (شركات التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار بخلاف صناديق سوق المال، إلخ)، والهيكل المعتاد لميزانياتها العمومية، ودورها في القطاع المالي. وتغطي الدورة أيضا بعض جوانب الإحصاءات المالية، التي تتألف من التدفقات والأرصدة المالية لجميع قطاعات الاقتصاد المحلي وتفاعلاتها مع العالم الخارجي، ومنهج الميزانية العمومية لتحليل قابلية التعرض للمخاطر، والعلاقات المتبادلة بين الإحصاءات النقدية وإحصاءات ميزان المدفوعات ومالية الحكومة والحسابات القومية. وتتألف الدورة من محاضرات ودراسات حالة توضح للمشاركين الجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية للشركات المالية الأخرى والمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها عملية إعداد بيانات الحسابات القومية. ويتوقع من المشاركين في نهاية الدورة تقديم عروض قصيرة عن المسائل المتعلقة بإعداد الإحصاءات النقدية في بلدانهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور الشركات المالية الأخرى في القطاع المالي، والانعكاسات ذات الصلة لجمع البيانات لأغراض الإحصاءات النقدية.
- التمييز بين مختلف أنواع الشركات المالية الأخرى.
- إعداد الإحصاءات النقدية لقطاع الشركات المالية الأخرى حسب استمارة الإبلاغ الموحدة رقم ٤.
- تطبيق المبادئ الرئيسية للإحصاءات المالية والحسابات القومية.

الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى التمهيدي (MFS-I)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: صممت هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات لمساعدة المسؤولين في إعداد الإحصاءات النقدية التي تشمل البنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى، وفقا للمعايير الدولية. وتستند مواد الدورة إلى «دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها» (MFSMCG). وتناقش الدورة مبادئ الإقامة والتقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية، وخصائص الأدوات المالية وأنواعها، ومبادئ التقييم، وغيرها من القضايا المحاسبية المتعلقة بإعداد الإحصاءات النقدية. كذلك يتم تعريف المشاركين بالسمات المميزة لشركات الإيداع، وأهمها دورها كجهات مصدرة للنقود، وبالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها تحليل المجملات النقدية والائتمانية. وتتألف الدورة من محاضرات وحلقات تطبيقية ودراسات حالة تتناول الجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية، وخاصة استخدام الكشوف المالية لتعبئة استمارات الإبلاغ الموحدة (1SR و 2SR) لقطاعي البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى، واشتقاق المسح النقدي لقطاعات البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى وشركات الإيداع. وفي نهاية الدورة يُتوقع من المشاركين تقديم عروض قصيرة عن المسائل ذات الصلة بإعداد الإحصاءات النقدية في بلدانهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد الإحصاءات النقدية (الميزانيات العمومية القطاعية والمسوح) لقطاعات البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى وشركات الإيداع وفقا للمنهجية الموصى بها في «دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها» (أي الإقامة، والتقسيم القطاعي، والتصنيف المحاسبي حسب نوع الأداة المالية، والتقييم، والمسائل المحاسبية الأخرى) باستخدام استمارات الإبلاغ الموحدة (1SR و 2SR).
- استخدام المسوح النقدية والمجملات النقدية والائتمانية الرئيسية في تحليل السياسة النقدية.

إحصاءات الحسابات القومية (NAS)

المستفيدون المستهدفون: معدو إحصاءات الحسابات القومية الذين يعملون في الجهات المعنية ببيانات الحسابات القومية الرسمية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات الجوانب النظرية والعملية في إعداد إحصاءات الحسابات القومية استنادا إلى إطار المفاهيم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتألف من محاضرات تتناول المسائل المنهجية والمتعلقة بإعداد البيانات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كما تضم حلقات تطبيقية مؤلفة من تمارين عملية لإعداد بيانات هذه الحسابات. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدورة في تدريب المشاركين على إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي بالأسعار الجارية ومن حيث الحجم مستخدمين في ذلك منهجي الإنتاج والإنفاق. ودعما لتحقيق مستوى أفضل في صنع السياسات والرقابة. وتبدأ الدورة بعرض عام لنظام الحسابات القومية من خلال عرض تسلسل الحسابات للمعاملات والتدفقات الأخرى فضلا على الميزانيات العمومية مع التركيز على إطار «نظام الإحصاءات القومية لعام ٢٠٠٨». وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية التي يقيسها النظام بما في ذلك المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى والأرصدة والوحدات المؤسسية والتصنيفات والمجملات الاقتصادية الكلية الرئيسية. وتغطي المحاضرات والحلقات التطبيقية الأساسية ما يلي:

- جلسات عن حساب الإنتاج تشمل تعريف وقياس الناتج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة؛ وقضايا التقييم؛ ومعالجة أنشطة معينة؛
- البيانات المصدرية ومسائل في سياق إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي باستخدام منهجي الإنتاج والإنفاق؛
- المخفِّضات واشتقاق مقاييس الحجم لإجمالي الناتج المحلي؛
- مسائل محددة متعلقة بالمعاملات في السلع والخدمات، بما في ذلك إطار العرض والاستخدام، وتعديل تقييم المخزون، واستهلاك رأس المال الثابت، والاقتصاد غير الملحوظ وغير الرسمي، وسلاسل العرض العالمية، والاقتصاد الرقمي.

وتولي الدورة كذلك اهتماما خاصا بتبادل الخبرات القُطرية بين المشاركين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- استيعاب المفاهيم الأساسية والتعاريف في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.
- شرح طريقة إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي باستخدام مناهج الإنتاج والإنفاق والدخل.
- مناقشة أهمية القياس في الحسابات القومية على أساس الأسعار والحجم.
- تفسير قيمة إحصاءات الحسابات القومية ذات الجودة العالية بالنسبة لصناع السياسات وصناع القرار في مجال الأعمال.

إحصاءات دين القطاع العام – المستوى الأساسي (PDS-F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الإحصاءات على إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام كما وردت في «المرشد إلى إحصاءات دين القطاع العام»، كما تركز على الجوانب العملية لإعداد بيانات ديون القطاع العام. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق منهجية متناسقة مع إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية. وتبحث الدورة التدريبية كذلك في نطاق إطار إحصاءات دين القطاع العام وقواعده المحاسبية، كما تتناول التقييم والتصنيف ومسائل منهجية مختارة ومصادر إعداد الإحصاءات وأساليب إعدادها. وتتناول أيضا إبلاغ بيانات الدين إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتدور هذه الدورة التدريبية حول سلسلة من دراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف إجمالي وصافي الدين وشرح المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية لإعداد إحصاءات دين القطاع العام.
- تصنيف مراكز دين القطاع العام وفق تصنيفات «المرشد إلى إحصاءات دين القطاع العام».
- تطبيق المبادئ العامة لتصنيف كيان ما في القطاع العام، وفي القطاعات الفرعية ذات الصلة ضمن القطاع العام، مثل الحكومة العامة والشركات العامة.
- إبلاغ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإحصاءات دين القطاع العام ربع السنوية التي تشمل الحكومة المركزية، على الأقل.

إحصاءات الأسعار (PRS)

المستفيدون المستهدفون: معدو مؤشرات أسعار المستهلكين (CPIs)، أو مؤشرات أسعار المنتجين (PPIs)، أو مؤشرات أسعار الصادرات والواردات (XMPIs).

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات إلى تعميق استيعاب المشاركين لمفاهيم وطرق إعداد بيانات مؤشرات أسعار المستهلكين، ومؤشرات أسعار المنتجين، ومؤشرات أسعار الصادرات والواردات. وتعطي فكرة عامة عن الأرقام القياسية وانعكاساتها العملية من حيث اختيار صيغة احتساب المؤشر عند مستويات التجميع الدنيا والعليا. وتغطي الدورة أيضا أساليب أخذ العينات وجمع البيانات من منافذ البيع والمؤسسات. وتناقش مصادر البيانات الجديدة والناشئة وكذلك الأساليب التكنولوجية الجديدة المستخدمة في جمعها. وتتضمن كذلك أحدث القضايا مثل أفضل طريقة لقياس الاقتصاد الرقمي. وتتناول تحليل دور مؤشرات الأسعار كمخفضات للتضخم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وكذلك المبادئ ذات الصلة المتعلقة بالنطاق والتغطية والتقييم. وهناك جلسات مخصصة للموضوعات التالية:

- أساليب معالجة البنود الناقصة بصورة مؤقتة أو دائمة؛
- إجراء تعديلات سعرية نتيجة تغير مستوى الجودة، بما في ذلك المنتجات والمنشآت والمنافذ الجديدة؛
- ربط ووصل المؤشرات بنظام السلاسل بهياكل ترجيح معدلة،
- تلبية احتياجات مستخدمي البيانات لضمان تحقيق الاستفادة من البيانات.

وتتبع الدورة المبادئ والممارسات الواردة في دليل مؤشر أسعار المستهلكين (٢٠٠٤)، ودليل مؤشر أسعار المنتجين (٢٠٠٤)، ودليل مؤشرات أسعار الصادرات والواردات (٢٠٠٩).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق مبادئ نظرية مؤشر الأسعار.
- تقييم درجة استيفاء مؤشر الأسعار للمبادئ التوجيهية الدولية حول أفضل الممارسات.
- تطبيق أساليب للتعامل مع مثل تلك التحديات أمام إعداد بيانات المؤشرات كالبنود غير المتاحة، وتغير مستوى الجودة، والمواظبة على تحديث بيانات المؤشر.

حلقة تطبيقية عن إحصاءات دين القطاع العام في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (PSDS-LLMICs)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد ونشر إحصاءات المالية العامة والدين في الحكومة/القطاع العام، وخاصة الذي يقدمون هذه البيانات لفرق العمل القُطْرية في إدارات صندوق النقد الدولي الخمسة المعنية بالمناطق الجغرافية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو ما يعادلها.

وصف الدورة: هذه الحلقة التطبيقية التي تقدمها إدارة الإحصاءات تركز في الأساس على تمكين البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط من إعداد ونشر بيانات شاملة ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب عن إحصاءات دين القطاع العام– وفق المعايير الدولية – ومناسبة لتحليل سياسة المالية العامة وتكوين المخاطر ومواطن الضعف وتحديدها. وتقدم هذه الحلقة التطبيقية فكرة عامة مختصرة عن الجوانب الرئيسية في إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام، على النحو الذي يتناوله دليل «إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها.» كذلك يقوم المشاركون خلال الحلقة التطبيقية بعرض الحالة الراهنة لإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام لديهم، وتحديد الثغرات الرئيسية في البيانات، ووضع واستعراض خطط العمل لمعالجة هذه الثغرات عن طريق إيفاد بعثات المساعدة الفنية للمتابعة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- صياغة خطط عمل تملكها البلدان بناء على الثغرات في بيانات إحصاءات دين القطاع العام التي تحددها السلطات وفرق العمل القُطْرية في البلدان المشاركة.
- إعداد سيناريو أساسي للوضع الراهن لإحصاءات دين القطاع العام، يُستخدم كمعيار لتنمية القدرات في المتابعة.
- فتح أو تعزيز قناة لإبلاغ إحصاءات دين القطاع العام، حسب الحاجة، بحيث تضمن إرسال هذه البيانات في الوقت المناسب، وذلك أولا إلى فرق العمل القُطْرية في صندوق النقد الدولي والأطراف المعنية الأخرى لأغراض تحليل سياسات المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين.
- وبالإضافة إلى نقل المعرفة إلى المسؤولين في البلدان المختلفة، تتيح الحلقة التطبيقية كذلك فرصة التعلُم من النظراء. وبعد الحلقة التطبيقية، يتم تلبية الحاجة إلى المساعدة الفنية في مجال إحصاءات دين القطاع العام عن طريق إيفاد بعثة أو بعثتين إلى البلدان المشاركة.

إحصاءات دين القطاع العام (PSDSx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام.

شروط الالتحاق: من المفيد أن يكون لدى المشاركين بعض الإلمام بعلم الاقتصاد، والإحصاءات الاقتصادية الكلية. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح «غوغل كروم» مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت «إكسل».

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الإحصاءات الأساسيات اللازمة لإعداد ونشر إحصاءات شاملة عن دين القطاع العام بحيث يستفيد منها صناع السياسات والقرارات، وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات. وتستعرض الدورة الإطار المفاهيمي لإحصاءات دين القطاع العام – كما وردت في «إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها»، في سياق إطار إحصاءات مالية الحكومة المتناسق مع الأطر الإحصائية الأخرى للاقتصاد الكلي. وتتناول الدورة كذلك المفاهيم الأساسية والتعاريف والتصنيفات، إلى جانب القواعد المحاسبية الرئيسية (بما في ذلك التقييم والتوحيد) ذات الصلة بإعداد إحصاءات دين القطاع العام. وتتناول الدورة التدريبية كذلك مناقشة نطاق التغطية حسب الأداة والتغطية المؤسسية الموصى باستخدامهما في إعداد إحصاءات شاملة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي لدين القطاع العام، وكيفية قيد الالتزامات الاحتمالية مثل الضمانات الحكومية. وتستعرض الدورة أيضا الأثر الواقع على إحصاءات دين القطاع العام نتيجة بعض القضايا المتعلقة بالدين مثل تحمل الدين، والإعفاء من الدين، والإقراض المشتق، والتأجير التمويلي، والإنقاذ المالي. كذلك تغطي الدورة بعض الاعتبارات المهمة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام – بما في ذلك تحديد أي هذه الإحصاءات التي يتم إعدادها ونشرها – والمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي بشأن نشر إحصاءات دين القطاع العام. وتستعرض الدورة كذلك الاستخدامات المحتملة لإحصاءات دين القطاع العام، بما فيها تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSA) وتحليلات المخاطر ومواطن الضعف في المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ماهية إطار إحصاءات مالية الحكومة وعلاقته بإحصاءات دين القطاع العام
- تطبيق المبادئ الاقتصادية الكلية الرئيسية لتحديد ما يُعتبر دينا في حسابات المدين.
- تطبيق المبادئ الاقتصادية الكلية الرئيسية لتحديد من هو المدين، وتصنيف الدائن بطريقة صحيحة داخل القطاع العام أو خارجه، وتحديد أنواع الأطراف المقابلة لأدوات الدين.
- استخدام قواعد المحاسبة الاقتصادية الكلية الرئيسية في إعداد إحصاءات دين القطاع العام.
- إعداد تقرير شامل يتيح إمكانية المقارنة الدولية عن إحصاءات دين القطاع العام، مع جداول مكملة، تلائم صناع سياسة المالية العامة والتحليلات.
- تفسير أهمية إعداد إحصاءات دين القطاع العام التي تتسم بالشمول والاتساق وقابلية المقارنة الدولية من الأوجه المختلفة لصنع سياسة المالية العامة، بما فيها تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.

الحسابات القومية ربع السنوية (QNA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد بيانات الحسابات القومية ربع السنوية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو ما يعادلها.

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات فرصة للفهم المتعمق لمفاهيم إنتاج إحصاءات الحسابات القومية ربع السنوية ومصادر بياناتها وأساليب إعدادها. وتستند الدورة إلى دليل الحسابات القومية ربع السنوية (طبعة ٢٠١٧) الصادر عن صندوق النقد الدولي، وهي موجهة لمعدي الحسابات القومية من البلدان التي تعمل على تحسين سبل إعداد الحسابات القومية ربع السنوية (QNA) أو التي تباشر أو تعتزم إعدادها. وتشمل الدورة موضوعات نظرية وعملية على السواء حول إعداد الحسابات القومية ربع السنوية، ولا سيما الموضوعات الرئيسية التالية:

- نطاق الحسابات القومية ربع السنوية ودورها؛
- مصادر البيانات المستخدمة في إعداد التقديرات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي (باستخدام منهجي الإنتاج والإنفاق في المقام الأول)؛
- إجراءات فحص وتنقيح البيانات ومعالجة المؤشرات؛
- أساليب المقارنة بالقواعد المعيارية للربط بين المؤشرات ربع السنوية والتقديرات السنوية؛
- التعديلات الموسمية؛
- مقياس الأسعار ومقياس الحجم؛
- استخدام نظام السلسلة في وصل أساليب إعداد سلاسل البيانات الزمنية للحسابات القومية ربع السنوية؛
- تقديرات أولية لحسابات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية؛
- مسائل أخرى محددة تتعلق بالحسابات القومية ربع السنوية؛
- سياسات المراجعة وممارسات نشر البيانات.

وتتألف الدورة من محاضرات وحلقات تطبيقية ومجموعات نقاش صغيرة

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الحسابات القومية ربع السنوية، من حيث إعداد بياناتها، ونطاقها، ودورها، والمعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- شرح متطلبات البيانات وأساليب إعداد مجموعات مختلفة من إحصاءات الحسابات القومية ربع السنوية، وخاصة بيانات إجمالي الناتج المحلي وتقييمها.
- توضيح علاقة الحسابات القومية ربع السنوية بغيرها من المجملات في نظام الحسابات القومية.
- وضع إطار بسيط لإعداد سلاسل بيانات أساسية للحسابات القومية، بدءا من جمع وتطوير البيانات المصدرية إلى تطبيق الأساليب الإحصائية البسيطة لاشتقاق المجملات.
- اكتساب خبرة عملية في التعامل مع مسائل معينة تتعلق بإعداد واستخدام البيانات ربع السنوية.
- شرح الاستخدامات التحليلية للمعلومات ربع السنوية حول إجمالي الناتج المحلي، وغيرها من الاستخدامات التحليلية، وبعض الأساليب المتطورة لتقييم النشاط الاقتصادي على نحو أكثر دقة.

مؤشرات أسعار العقارات السكنية (RPPI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون ومعدو البيانات في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بمؤشر أسعار العقارات السكنية، أو الذين يعتزمون إنشائه أو تطويره.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات مصادر البيانات وأساليب إعداد مؤشرات أسعار العقارات السكنية، كما تستعرض المسائل الاستراتيجية المتعلقة بتطبيقها في سياق كل بلد على حدة. وينصب تركيز هذه الدورة على أهمية تقييم مصادر البيانات البديلة لإعداد هذه المؤشرات من حيث نطاق تغطية البيانات، ودرجة حداثتها، ومدى ثرائها من حيث دعم منهجية مزيج الجودة، ومدى ملاءمة مقياس الأسعار، وتحديد الأوزان الترجيحية. وتعتبر المفاضلات التي ينطوي عليها اختيار مصادر البيانات بمثابة استراتيجيات لتطور مصادر البيانات على المدى الأطول. ويركز عنصر المنهجية في هذه الدورة التدريبية على مشكلة مزيج الجودة: فأي تغيير يحدث في مزيج العقارات المتداولة في كل فترة يمكن أن يخلق تحيزا في مقاييس التغير في متوسط الأسعار. ويعد أسلوب التعديل في المزيج عن طريق التقسيم إلى طبقات وأسلوب الانحدارات الهيدونية هما أهم الأساليب المستخدمة في معالجة هذه المسألة، كما أن الحلقات التطبيقية التفاعلية تتناول هذه الموضوعات. وتبرز هذه الدورة كذلك مدى التداخل بين قضايا مصادر البيانات والقضايا المنهجية، وتتبع المبادئ الواردة في «دليل مؤشرات أسعار العقارات السكنية» لعام ٢٠١٣ الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد نقاط القوة والضعف لمصادر البيانات الممكنة لمؤشرات أسعار العقارات السكنية.
- اختيار أفضل أسلوب ملائم لإعداد مؤشرات أسعار العقارات السكنية على أساس توافر البيانات.
- تطبيق أساليب مختلفة لإعداد مؤشرات أسعار العقارات السكنية.
- إصدار توصيات، عند اللزوم، لزيادة تطوير مصادر البيانات.

إحصاءات الأوراق المالية (SS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الأخرى المعنيون بجمع وإعداد إحصاءات الأوراق المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد والإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. وسيكون الإلمام بأساسيات الرياضيات المالية بمثابة ميزة إضافية.

وصف الدورة: تعمل هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الإحصاءات على تعريف المشاركين بالمنهجية الموصى بها في «كتيب إحصاءات الأوراق المالية»، الصادر في مايو ٢٠١٥ بجهود مشتركة من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي. وتغطي الدورة تعريف وخصائص الأوراق المالية، والتوريق، والعمليات ذات الصلة؛ وتقييم وقيد الأوراق المالية؛ ونظم تصنيف الأوراق المالية وجداول عرضها؛ وقاعدة بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة. وبالإضافة إلى المحاضرات تتضمن الدورة التدريبية تمرين عملي مكمل حول تقييم وقيد مختلف أنواع سندات الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المفاهيم الأساسية لإحصاءات الأوراق المالية من حيث قواعد التقسيم القطاعي والتقييم والمحاسبة.
- شرح إطار قواعد بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة والتحديات المتعلقة بإنشائها.
- حساب القيمة الاسمية والقيمة السوقية لمختلف أنواع سندات الدين على أساس خصائصها وتقلبات السوق.
- تفسير جداول العرض في إحصاءات الأوراق المالية التي أوصت بها مبادرة مجموعة العشرين لسد ثغرات البيانات.

السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي

سياسة سعر الصرف (ERP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة المتعاملون في سياسة سعر الصرف وتحليلها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام ببرمجيات مايكروسوفت إكسل والتطبيقات القائمة عليها. وقبل الالتحاق بهذه الدورة، يوصى أن يكون المتقدمون للالتحاق بها قد أتموا الدورة التدريبية حول «سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي» (FPP) أو دورة «تشخيص حالة الاقتصاد الكلي» (MDS). ويتوقع كذلك إلمام المشاركين عمليا باستخدام برمجيات Word و Excel و PowerPoint و EViews.

وصف الدورة: هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات تلقي نظرة شاملة على تحليل وسياسة سعر الصرف. ويتناول الجزء الأول منها ما يلي:

- أهم التعاريف والمفاهيم المستخدمة في تحليل سعر الصرف، مثل تحليل اختلالات سعر الصرف؛
- مناقشة التأثير المحتمل لتغيرات سعر الصرف الحقيقي على تصحيح الحساب الخارجي والنمو؛
- عرض منهجيات تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني وتفسير المنهجية التي أعدها الصندوق لتقييم الأرصدة الخارجية لقياس درجة اختلال أسعار الصرف الحقيقية؛
- استعراض عدة جوانب متعلقة بالتدخل في سعر الصرف: أهدافه وطرائقه وفعاليته وطرق تقدير كفاية احتياطيات النقد الأجنبي، وإدارتها.

ويتناول الجزء الثاني من الدورة المفاضلات في السياسات الاقتصادية الكلية المرتبطة بنظم أسعار الصرف المختلفة، واختيار نظام سعر الصرف، وأهم التحديات أمام سياسة سعر الصرف في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة، مثل استخدام نظم مختلطة، والخروج القسري أو غير القسري من نظم ربط سعر الصرف بعملة أجنبية، والأسباب وراء «الخوف من التعويم».

وتختتم الدورة بمناقشة حول أزمات العملات، والسياسات الاقتصادية الكلية لمنع وقوعها، والأدوات التحليلية المستخدمة لترقب وقوعها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم مدى كفاية احتياطيات النقد الأجنبي باستخدام المؤشرات التقليدية والجديدة لكفاية الاحتياطيات.
- تقييم فعالية التدخلات في سوق النقد الأجنبي باستخدام دراسات حالة لمثل هذه التدخلات.
- قياس درجة اختلال سعر الصرف الحقيقي باستخدام النماذج والأساليب المختلفة، بما فيها منهجية الصندوق لتقييم الأرصدة الخارجية.
- إنشاء نظم للإنذار المبكر بأزمات العملة وذلك باستخدام البيانات حول أسعار الصرف الاسمية والاحتياطيات الدولية.
- تقدير احتمالات التعرض لأزمات العملة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.
- توفيق النماذج والأساليب التي درسوها في هذه الدورة التدريبية (بما في ذلك منهج تقييم الأرصدة الخارجية، وأدوات قياس كفاية الاحتياطيات، ونظم الإنذار المبكر) بحيث تتواءم مع بيانات بلدانهم واستخدام النماذج والأساليب ذات الصلة بعملهم في تحليل السياسات.

وسيصبح بإمكان المشاركين أيضا:

- شرح اختيار نظام سعر الصرف وكيف يمكن للسمات ذات الخصوصية القطرية أن تؤثر على الاختيار؛
- تحديد أوجه عدم الاتساق في السياسات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات العملة؛
- تحديد التدابير على مستوى السياسات لمنع وقوعها.

إدارة التدفقات الرأسمالية: تحليل الاقتصاد الكلي وسياساته (MCF)

المستفيدون المستهدفون: صناع السياسات في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية المنوطة بهم مسؤوليات السياسات المتعلقة بإدارة الحساب الرأسمالي. ولا تشترط المعرفة المسبقة بالمادة التدريبية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو أن يكون لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية والإلمام بأساسيات برمجيات مايكروسوفت «إكسل». ويوصى أن يكون قد سبق للمتقدمين حضور الدورة التدريبية حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP) أو دورة «تشخيص حالة الاقتصاد الكلي» (MDS).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تشجيع فهم ديناميكيات التدفقات الرأسمالية وآثارها على النمو الاقتصادي، والتقلب الاقتصادي الكلي، واحتمالات وقوع الأزمات. وتناقش الدورة خيارات السياسات المتاحة لجني ثمار تكامل الأسواق الرأسمالية مع الحد من آثاره السلبية والتخفيف من حدتها. وتبدأ الدورة باسترجاع للمعلومات حول إحصاءات ميزان المدفوعات، ووصف لمقاييس بديلة للتدفقات الرأسمالية وانفتاح الحساب المالي (الرأسمالي). ويستعرض الجزء الثاني من الدورة محددات التدفقات الرأسمالية والصلة بين هذه التدفقات والنمو الاقتصادي، والتقلب الاقتصادي الكلي، واحتمالات وقوع الأزمات. وتختتم الدورة بعقد مناقشة حول أدوات إدارة الحساب الرأسمالي، وعلاقتها بالتنظيم المالي والتدخل في سعر الصرف. وتشمل الدورة دراسات حالة عن أزمات حقيقية بحيث يتعلم المشاركون كيف يمكن لأوضاع السياسات وعدم إدراك تراكم المخاطر ومعالجتها أن تتسبب في وقوع الأزمات. ومن المتوقع مشاركة المتدربين في مناقشات طوال فترة الدورة، والقيام بتمارين عملية في حلقات تطبيقية لترسيخ فهمهم لمواد المحاضرات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ديناميكيات الحساب الرأسمالي باستخدام ميزان المدفوعات لبلد ما.
- تحديد المخاطر المالية والاقتصادية التي تتسبب فيها أحد الأسواق الرأسمالية العالمية وتؤثر على الاقتصادات الصغيرة والكبيرة على السواء.
- تحديد طبيعة التحديات أمام أي بلد عند محاولة تحقيق الاستقرار للاقتصاد في ظل السيناريوهات الاقتصادية المختلفة.
- تحديد كيف يمكن للإجراءات على مستوى السياسات أن تؤدي إلى حدوث أزمات الحساب الرأسمالي أو تحول دونها.
- تقييم أثر سياسات الإصلاح المالي على النمو الاقتصادي ومخاطر وقوع الأزمات المالية على حد سواء.
- تحديد إحدى أزمات الحساب الرأسمالي وتقدير التكاليف المصاحبة.
- اقتراح إجراءات على مستوى السياسات لتجنب وقوع الأزمات المستقبلية أو معالجتها حال وقوعها والحد من تكاليفها.

السياسة النقدية (MP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل الحريصون على فهم وتحليل تنفيذ السياسة النقدية وتفاعلاتها مع بقية قطاعات الاقتصاد.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام ببرمجيات مايكروسوفت إكسل والتطبيقات القائمة عليها. ويوصى بشدة أن يكون المشاركون قد أتموا بضع دورات عامة في الاقتصاد الكلي، مثل دورة «سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي» (FPP) ودورة «تشخيص حالة الاقتصاد الكلي» (MDS)، سواء الدورات المباشرة أو عبر الإنترنت.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات نظرة شاملة على نظم السياسة النقدية، وآليات انتقال آثارها، ودور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتقوم هذه الدورة بسد الفجوة بين النظريات والأدلة التجريبية والخبرة العملية عن طريق إيضاح مشكلات إيجاد الحلول المثلى والمفاضلات بينها في قرارات السياسة النقدية. وتمضي عملية التعلم في هذه الدورة من المحاضرات التي تستعرض المفاهيم الأساسية إلى الحلقات التطبيقية العملية. وتستخدم دراسات الحالة لتعميق فهم المشاركين ومساعدتهم على عقد المقارنة بين مجموعة متنوعة من التجارب المختلفة وتقييمها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل كيفية صنع قرارات السياسة النقدية في ظل النظم المختلفة بغية تحقيق استقرار الأسعار.
- تحديد كيفية انتقال آثار هذه القرارات إلى الاقتصاد العيني.
- تقييم كيفية استجابة الاقتصاد والسياسة النقدية للصدمات الاقتصادية الكلية في ظل الأطر المختلفة للسياسة النقدية، وذلك من خلال عرض المجموعات أمام نظرائهم من المشاركين.

وسيكون بوسع المشاركين من البنوك المركزية:

- تصميم إطار سليم للسياسة النقدية.
- وضع سياسات تتسق مع الإطار الذي تم اختياره.

تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بصنع قرارات السياسة النقدية والموظفون المعنيون بأعمال التحليل والتنبؤ في مجال الاقتصاد الكلي أو تشغيل نماذج الاقتصاد الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة «السياسة النقدية» (MP) أو دورة التدريب عبر الإنترنت حول «تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج» (MPAFx). وبينما يُتوقع إلمام المشاركين باستخدام برمجيات الأساليب الكمية مثل برنامج EViews وبرنامج Matlab/Octave فلا يشترط إلمامهم بمعلومات متخصصة في هذا الخصوص.

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات تدريبا فعالا عن استخدام النماذج الكينزية الديناميكية الجديدة والبسيطة (Dynamic New Keynesian (DNK) models) لتحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها. وتركز على تحليل استجابات السياسة النقدية للاختلالات والصدمات في الاقتصاد الكلي. ويتوفر للمشاركين الأدوات اللازمة لإعداد النموذج أو توسيع نطاقه لكي يتوافق مع إطار السياسة النقدية في بلدانهم. وتستخدم دراسات الحالة القُطرية لتعميق فهم المشاركين ومساعدتهم على عقد المقارنة بين مجموعة متنوعة من التجارب المختلفة وتقييمها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد نموذج بسيط لاقتصاد يجسد آلية انتقال آثار السياسة النقدية والصدمات التي قد يتعرض لها هذا الاقتصاد.
- الحصول على الأدوات المستخدمة في البنوك المركزية الحديثة واستخدامها في تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها باستخدام النموذج شبه الهيكلي الصغير.
- إجراء «التنبؤ الآني» (nowcasting) والتنبؤ على المدى القريب باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي القائمة على التقدير وتدعمها آراء الخبراء.
- استخدام النموذج شبه الهيكلي الصغير لإعداد توقعات ربع سنوية متسقة على المدى المتوسط لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف.
- تحديد المخاطر في تنبؤات السيناريو الأساسي ووضع توقعات متوسطة الأجل للسيناريوهات البديلة التي تفترض تحقق المخاطر.
- البدء في بناء نموذج بسيط لتحليل السياسة النقدية باستخدام بياناتهم الوطنية، عند عودتهم إلى أوطانهم.

تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAFx) – عبر الإنترنت

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ممن هم في مراحل مبكرة من تنفيذ نظام التنبؤ وتحليل السياسات بمساعدة من صندوق النقد الدولي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خلفية في علوم الاقتصاد الكلي والإحصاء والاقتصاد القياسي على مستوى الدراسات الجامعية. ويزود المشاركون بالإرشادات حول كيفية استخدام برمجيات "Matlab" أو "Octave".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي يقدمها معهد تنمية القدرات تعمل على تعريف المشاركين بنماذج التوقعات الاقتصادية الكلية ربع السنوية التي يتم تصميمها كأحد العناصر الأساسية في «نظم التنبؤ وتحليل السياسات» (FPAS) وكيفية تطبيق أهم المعادلات التقليدية للتنبؤات ربع السنوية (QPM) في برمجيات إعداد النماذج الاقتصادية الكلية. وتستخدم الدورة البيانات التفصيلية للبلدان، مع تسليط الضوء على بنك مركزي لديه استراتيجية لاستهداف التضخم، من أجل إجراء تمارين لتصفية البيانات ومعايرتها.

وتتناول هذه الدورة جانبين فنيين أساسيين:

- مقدمة إلى هيكل النموذج الكينزي التقليدي الجديد (New Keynesian) وأهم سماته؛
- تطبيق نموذج التنبؤات ربع السنوية (QPM) في برمجيات Matlab/Octave وتطبيق مجموعة أدوات IRIS لحل معادلات QPM واستمرارها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح أهم ركائز نموذج التنبؤ التقليدي شبه الهيكلي ربع السنوي (QPM).
- تفسير أهم معادلات النموذج من منظور الاقتصاد الكلي.
- تنفيذ نموذج QPM بسيط باستخدام برمجيات متخصصة لإعداد النماذج الاقتصادية الكلية.
- التمييز بين أهم عناصر نموذج QPM في هيئة نموذج فضاء الحالة (أي الصدمات والمتغيرات الملحوظة وغير الملحوظة، ومعادلات القياس والتحول، ومعلمات فضاء الحالة، ومعاملات المعادلات)
- تحديد الرموز الضرورية لتحويل البيانات والتصفية وتقييم سمات نموذج QPM.
- استخدام الوظائف الأساسية في مجموعة أدوات IRIS لحل النموذج.
- إعداد تقارير مخرجات باستخدام رموز النموذج.
- وضع نظام معايرة أساسي لنموذج التنبؤ ربع السنوي (QPM).

تقييم الضمانات الوقائية

تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية الذين يعملون في أجهزة الحوكمة والرقابة و/أو كبار موظفي البنوك المركزية المسؤولين عن عمليات المحاسبة أو الإبلاغ المالي أو التدقيق أو إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية أو الإحصاءات أو الشؤون القانونية أو إدارة الاحتياطيات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية أو درجة عليا في المحاسبة أو الأعمال أو الاقتصاد أو المالية أو القانون أو من الحاصلين على شهادة مهنية في التدقيق (المحاسبين القانونيين أو مدققي الحسابات الدوليين أو المدققين الداخليين أو مراجعي نظم المعلومات) أو في الشؤون المالية (المحللين الماليين القانونيين).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة المالية بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية إلى تعريف مسؤولي البنوك المركزية بأسلوب تفاعلي على منهجية الصندوق لتقييم الضمانات الوقائية. وينصب تركيز الدورة بصفة خاصة على نظم الحوكمة في البنوك المركزية وتبرز أهمية الرقابة المستقلة والشفافية والمساءلة في تحسين الضمانات الوقائية المالية. وتتيح هذه الدورة كذلك محفلا لموظفي البنوك المركزية لتبادل الآراء حول خبراتهم في سياق تعزيز الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة ومعالجة المسائل الناشئة. وتتضمن الدورة محاضرات ومناقشات تفاعلية، وحلقات تطبيقية ودراسات حالة تتناول مجالات التقييم الحيوية، وخاصة آليات التدقيق الداخلي والخارجي، والإبلاغ المالي، ونظام الضوابط الداخلية وإدارة الاحتياطيات الدولية، وإبلاغ الصندوق بالبيانات النقدية. وتستعرض الدورة أيضا أهم المفاهيم التي ترتكز عليها الاستقلالية والحوكمة الرشيدة في تشريعات البنك المركزي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم نقاط القوة ومواطن الضعف في الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة في البنوك المركزية التي يعملون بها.
- تحديد إجراءات معينة لتحسين الضمانات المالية الوقائية.
- استخدام أفضل الممارسات للبنوك المركزية في مجالات الحوكمة السليمة، واستقلالية البنوك المركزية ومستويات المساءلة والشفافية فيها.
- شرح وتوضيح متطلبات سياسة الضمانات الوقائية المعتمدة لدى الصندوق وأهمية تطبيق التوصيات المعنية بالضمانات الوقائية.

إرشادات بشأن اختيار المشاركين وتوفير الرعاية

يراعى في عملية اختيار المشاركين في الدورات التدريبية إعطاء الأولوية للمسؤولين الحكوميين الذين ترتبط مهام عملهم الرسمية ارتباطا وثيقا بموضوعات الدورة المعنية.

وغالبا ما تكون الدورات المنعقدة في المقر الرئيسي وفي مراكز وبرامج التدريب الإقليمية هي الأكثر ملاءمة للمسؤولين من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وكذلك من البنوك المركزية وهيئات الإحصاء.

وبالنسبة لدورات إحصاءات الاقتصاد الكلي فإن الأولوية لمعدي البيانات الإحصائية. ولا ينظر الصندوق في الطلبات المقدمة من العاملين في دوائر الأعمال غير الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص، كالبنوك التجارية أو الجامعات أو النقابات العمالية.

ويجب على جميع المتقدمين والمرشحين، باستثناء الدورات التدريبية عبر الإنترنت، تقديم «استمارة ترشيح الجهة الراعية» التي تثبت حصول المرشح على المصادقة الرسمية من الجهة الراعية وموافقتها على قيامه بتمثيلها. ولا ينبغي أن تقوم الجهات الرسمية الراعية بترشيح أو المصادقة على المتقدمين الذين لا يستوفون معياري الخلفية الأكاديمية المطلوبة وارتباط طبيعة العمل بموضوعات الدورات، أو الذين لا يجيدون اللغة المستخدمة في التدريب (أو الترجمة الفورية، حيثما توفرت).

وعلى الجهة الراعية الإقرار بأن المتقدم أو المرشح، حال قبوله، سيحصل على إجازة من عمله بمرتب كامل عن مدة الدورة التدريبية؛ وأنه لن يُكلَّف بأي مهام أو واجبات وظيفية أخرى أثناء حضور الدورة؛ ولدى عودته إلى مكان عمله سيعود إما إلى مركزه الوظيفي السابق أو إلى مركز وظيفي ينطوي على مسؤوليات مماثلة أو أكبر.

معايير الأهلية في حالة الالتحاق بدورات سابقة: نظرا لزيادة الطلب على التدريب، فإن المشاركات السابقة في الدورات التدريبية ستؤخذ في الحسبان عند النظر في طلبات المتقدمين والمرشحين للالتحاق بالدورات التدريبية داخل الفصول الدراسية، وذلك على النحو التالي:

- ينبغي لمن سبق له الالتحاق بدورة تدريبية في المقر الرئيسي الانتظار لمدة سنتين بصفة عامة قبل التقدم بطلب للالتحاق بدورة أخرى في المقر الرئيسي.
- لا يحق عموما لمن سبق له الالتحاق بدورة تدريبية في أحد مراكز أو برامج التدريب أن يلتحق بنفس الدورة في غيره من مراكز أو برامج التدريب.

صفة الممول ذاتيا: يعامل المرشحون من الهيئات الدولية والبلدان المتقدمة على المستوى الإقليمي، الذين يتقدمون للالتحاق بدورات الصندوق التدريبية، حال قبولهم، كمشاركين ممولين ذاتيا. كذلك الأمر بالنسبة للموظفين المعينين محليا في مكاتب ممثلي الصندوق المقيمين الذين يقع عليهم الاختيار للالتحاق بالدورات التدريبية في مراكز وبرامج التدريب الإقليمية فإن مشاركتهم تكون بصفة الممول ذاتيا. غير أنهم مؤهلون لحضور الدورات التدريبية في مقر الصندوق الرئيسي كمشاركين عاديين.

وتتيح المشاركة بصفة الممول ذاتيا نفس فرص الاستفادة من محتوى الدورات التدريبية وكافة فعالياتها، إلا أن كافة التكاليف المصاحبة (الإقامة والسفر ومخصصات الإعاشة اليومية) تتحملها المؤسسة الراعية للمشارك.

إرشادات الاختيار للالتحاق بالتدريب عبر الإنترنت: الدورات التدريبية عبر الإنترنت هي دورات مجانية ومفتوحة لكل المسؤولين الحكوميين من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ولا توجد قيود على عدد المسؤولين الذين يمكنهم المشاركة في هذه الدورات.

موضوعات الدورات

يعرض جدول موضوعات الدورات مجموعات الدورات التدريبية المتاحة مقسمة حسب الموضوعات الرئيسية. ويسهم هذا التقسيم في سهولة تحديد الدورات التدريبية التي قد تكون محل اهتمام خاص للمسؤولين في البلدان الأعضاء من ذوي المسؤوليات المحددة.

الإدارة[1]	عنوان الموضوعات/الجلسات
سياسات القطاع المالي	
MCM	إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR)
MCM	القضايا الراهنة في الرقابة والتنظيم بالقطاع المصرفي (BRS)
MCM	الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر (BSO)
MCM	العناصر الأساسية للرقابة المصرفية (CBS)
MCM	التفتيش الميداني على المخاطر الإلكترونية (CRE)
MCM	تطوير أسواق الدين المحلية (DDM)
MCM	إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين (DMIR)
ICD	التطور المالي والشمول المالي (FDFI)
ICD	التطور المالي والشمول المالي (FDFIx)
ICD	تحليل الأسواق المالية (FMAx)
ICD	الأسواق والأدوات المالية (FMI)
MCM	قضايا مختارة في إطار التنظيم المالي المتطور (FRF)
ICD	سياسات القطاع المالي (FSP)
ICD	الرقابة على القطاع المالي (FSS)
MCM	تحليل المخاطر المالية الكلية النظامية (MFRA)
MCM	إدارة مخاطر الديون السيادية (MSDR)
MCM	اختبار الضغوط الكلية (MST)
MCM	استراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)
MCM	تصنيف الأصول ورصد مخصصات الخسائر من منظوري التنظيم الاحترازي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (PACP)
MCM	قضايا مختارة حول تنظيم التكنولوجيا المالية (SIFR)
MCM	الدورة التدريبية المشتركة عبر الإنترنت بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي حول المسائل الرقابية والتنظيمية للمراقبين المصرفيين (SROC)

الإدارة[1]	عنوان الموضوعات/الجلسات
سياسة المالية العامة	
ICD	تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (AMFR)
ICD	استمرارية القدرة على تحمل الدين وإدارة الدين (DSMx)
FAD	تحليل المالية العامة والتنبؤ بالمتغيرات (FAF)
ICD	أطر المالية العامة (FF)
ICD	تحليل سياسة المالية العامة (FPA)
ICD	استمرارية المالية العامة (FS)
FAD	إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (GB)
FAD	الأطر متوسطة الأجل للموازنة، وقواعد المالية العامة ومجالس المالية العامة: خيارات لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة (MTBF)
FAD	الإدارة المالية العامة (PFMx)
FAD	التنبؤ بالإيرادات وتحليل متغيراتها (RFAx)
FAD	إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)
FAD	تقوية مؤسسات الموازنة (SBI)
FAD	تقوية مؤسسات المالية العامة وإدارة المخاطر على المالية العامة (SFR)
FAD	السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والممارسة العملية (TPAT)
FAD	برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات – تحليل الفجوة الضريبية (VGAPx)
التحليل العام للاقتصاد الكلي	
ICD	تحليل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة باستخدام نماذج "التوازن العام العشوائي الديناميكي» (DSGE)
ICD	برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP)
ICD	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x)
ICD	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x)
ICD	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS)
ICD	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx)
ICD	التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)
ICD	التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFx)
النمو الشامل والسياسات الهيكلية	
ICD	قضايا اقتصادية في التكامل الإقليمي (ERI)
ICD	إصلاح دعم الطاقة (ESRx)
ICD	النمو الشامل (IG)
ICD	إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC)
ICD	إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx)
ICD	تشخيص مواطن التعرض للخطر (VDS)
المسائل القانونية	
LEG	تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AMLS)
LEG	التصدي للضغوط على علاقات المراسلة المصرفية (CBR)
LEG	حلقة تطبيقية حول إعسار الشركات والأسر (CHI)
LEG	أساسيات قانون البنك المركزي (FCBLx)
LEG	قضايا مختارة حول قانون المالية العامة والحوكمة (FLG)
LEG	الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (LAIF)
LEG	الأطر القانونية لأعمال الرقابة وتسوية الأوضاع المصرفية (LBSR)
LEG	الأطر القانونية للإدارة المالية العامة (LFPFM)
LEG	مسائل ذات طابع دولي في صياغة القوانين الضريبية (TLWD)

الإدارة[1]	عنوان الموضوعات/الجلسات
الإحصاءات الاقتصادية الكلية	
STA	إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي– المستوى المتوسط (BPIIPS-M)
STA	إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (BPSCG)
STA	منهج الميزانية العمومية (BSA)
STA	الميزانيات العمومية وحسابات التراكم (BSAA)
STA	أساسيات إعداد البيانات في الإحصاءات الاقتصادية الكلية (CBMSx)
STA	إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود (CBPS)
STA	إحصاءات الدين الخارجي (EDS)
STA	مؤشرات السلامة المالية (FSI)
STA	إحصاءات مالية الحكومة– المستوى المتقدم (GFS-A)
STA	إحصاءات مالية الحكومة – المستوى الأساسي (GFS-F)
STA	إحصاءات مالية الحكومة (GFSx)
STA	إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات (ITGS)
STA	الإحصاءات النقدية والمالية– المستوى المتقدم (MFS-A)
STA	الإحصاءات النقدية والمالية– المستوى التمهيدي (MFS-I)
STA	إحصاءات الحسابات القومية (NAS)
STA	إحصاءات دين القطاع العام – المستوى الأساسي (PDS-F)
STA	إحصاءات الأسعار (PRS)
STA	حلقة تطبيقية عن إحصاءات دين القطاع العام في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (PSDS-LLMICs)
STA	إحصاءات دين القطاع العام (PSDSx)
STA	الحسابات القومية ربع السنوية (QNA)
STA	مؤشرات أسعار العقارات السكنية (RPPI)
STA	إحصاءات الأوراق المالية (SS)
السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي	
ICD	سياسة سعر الصرف (ERP)
ICD	إدارة التدفقات الرأسمالية: تحليل الاقتصاد الكلي وسياساته (MCF)
ICD	السياسة النقدية (MP)
ICD	تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAF)
ICD	تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAFx)
تقييم الضمانات الوقائية	
FIN	تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)

[1] يرجى ملاحظة الاختصارات الإنجليزية لأسماء إدارات الصندوق المختلفة على النحو التالي: إدارة شؤون المالية العامة (FAD) وإدارة المالية (FIN) ومعهد تنمية القدرات (ICD) وإدارة الشؤون القانونية (LEG) وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية (MCM) وإدارة الإحصاءات (STA).

INTERNATIONAL MONETARY FUND
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431 USA

icdinfo@IMF.org
IMF.org/CapDev

#IMFCapDev